

الكتاب الجامعي ٢٧

الدكتور عبد الهادي الفضلي

دراسات في الإعراب



الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م
جدة - المملكة العربية السعودية



الكتاب الجامعي ٢٧

الدكتور عبد الهادي الفضلي

دراسات في الإعراب

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م
جدة - المملكة العربية السعودية

الناشر

تهامة

ص.ب ٥٤٥٥
جدة ٢١٤٢٢
هاتف ٦٤٤٤٤٤٤
المملكة العربية السعودية

© تهامة للنشر TIHAMA PUBLICATION ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م)

الطبعــة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م



شــركة مكة للطبــاعة والنشـــر
مكة تليفون : ٥٤٢٨٤٧٢ ــ جدة تليفون : ٦٤٤٣٢٧٧

دراسات
في
الإعراب

مقدمة

الحمدلله وسلام على عباده الذين اصطفى.

و بعد:

فلم يعد خفياً أن ظاهرة استخدام الحركات ـــقصيرة وطو يلةـــ في أواخر الكلم هي من أبرز سمات العر بية الفصحى، ومن أهم خصائصها اللغو ية، ومن أقدم ظواهرها التركيبية المورو ثة.

كما انه لم يعد خفياً في أنها من أوضح معالم الاستعمال النطقي في تلاوة القرآن الكريم، وفي إنشاد الشعر، وإلقاء النثر خطابة وقراءة.

ولأن (الإعراب) يمثّل الجزء الأكبر من هذه الظاهرة، وبما لها من عراقة أصل و بُعد عمق في عالم اللغة العر بية، أولاه النحاة العرب العناية الفائقة، وأعطوه من الاهتمام ما تجاوز الغاية، حتى امتدت شؤون بحثه تملأ الساحة النحو ية، وتتسع معها في تعدد تشعباتها وترامي أطرافها.

إلاّ أنه ـــومع هذا كلهـــ لم تلّم مسائله داخل إطار، ولم ينتظم قضاياه عقد.

ومن هنا رأيت أن أقوم بهذه الدراسة المتواضعة، لأمهد بها سبيل مواصلة البحث أمام الباحثين المعنيين.

و بخاصة أن الكثير من جوانبه النظرية والتطبيقية تحتاج إلى إعادة نظر، ومعاودة دراسة و بحث.

وقد نظمتها في العناو ين التالية:

١ حقيقة الإعراب.

٢ عامل الإعراب.

٣ وظيفة الإعراب.

٤ دلائل الإعراب.

٥ مجالات الإعراب.

٦ مادة الإعراب.

٧ طريقة الإعراب
٨ تقدير الإعراب.

ثم ختمتها بعنوان (نتائج البحث)، لخصت فيه ما انتهت إليه فصول الدراسة.

وحاولت منهجياً ألاّ أبتعد عن مسار الدرس النحوي القديم، وأن أفيد من الحديث بما لا يتنافى وطبيعة لغتنا اجتماعياً وثقافياً، وأن أسلك طريقة الاجتهاد في فهم الرأي ومناقشته متخذاً من مبادىء الاجتهاد ووسائله الطريق الموصل إلى الغاية المنشودة.

فكنت أعرض القول، والتمس دليله، واستنطقه في مدى افادته، ثم اعقبه مناقشاً ومحاكماً.

وانتهي بعد ذلك إلى ما اختاره من قول، أو إلى ما أضيفه من رأي، حسبما يُسلم إليه مؤدى البحث.

فإن أصبت فذلك فضل الله تعالى، وإن اخطأت فلي من ملاحظات المعنيين بالدراسات النحوية ما يقوّم الأود، و يصحح الخطأ، والله ولي التوفيق وهو الغاية.

المؤلف

حَقيقة الإعراب

مر تعريف الإعراب الذي يعرب عن حقيقته ــ شأنه شأن بعض المصطلحات النحوية ــ بمراحل تطورية اختلف فيها مبناه ومعناه.

وأقدم ما وقفنا عليه مما يوضح حقيقة الإعراب قول سيبويه (ت ١٨٥ هـ): «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب.. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون»(١).

وسيبويه ــ هنا ــ يتبع في بيان معنى الإعراب طريقته البدائية في التعريف بالمفاهيم النحوية، تلك الطريقة التي يعتمد فيها على أدنى إشارة أو عبارة تبين المعنى المراد إيضاحه، كما رأيناه في تعريف الفعل، حيث عرّفه بالمثال(٢).

والذي يستخلص من عبارة سيبويه المذكورة أن الإعراب هو: الرفع والجر والنصب والجزم، وإن لم تأتِ عبارته صريحة في ذلك بسبب ما أشرت إليه.

ويبدو أن رأي سيبويه في الإعراب في أنه الرفع والجر والنصب والجزم استمر حتى القرون القريبة إلينا، كما سنتبين ذلك.

ففي القرن الثالث الهجري نجد ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) يختار رأي سيبويه في كتابه الموسوم بـ (الموفقي)(٣)، وينهج طريقته في الإعراب عن معنى الإعراب، يقول: «والإعراب يلزم أواخر الأسماء والأفعال، وهو: الرفع والنصب والخفض والجزم»

وفي القرن الرابع الهجري نقرأ تعريف سيبويه في كتاب (الواضح) للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) يقول الزبيدي: «الإعراب يقع في أواخر الأسماء والأفعال المعربة، وهو على أربعة أضرب: على الرفع والنصب والخفض والجزم»(٤).

(١) الكتاب ١٣/١
(٢) انظر: دراسات في الفعل ٨
(٣) ص ١٠٦
(٤) الواضح ٤

وصاحب الواضح ــ هو الآخر ــ يتبنى رأى سيبو يه ، و يسلك طريقته في بيان معنى الإعراب .

وفي القرن السادس الهجري ، نقرأ للحريري (ت ٥١٦ هـ) في (ملحة الإعراب)[1] البيتين التاليين :

وإن تــرد أن تـعـرف الإعــرابـا	لــتـقـتـفـي في نـطـقـك الـصـوابـا
فــإنــه بــالــرفــع ثــم الجــر	والــنـصـب والجزم جميعاً يجري

وهو بهذا يختار رأي سيبو يه أيضاً ، ولكنه يختلف عنه في طريقة عرضه ، ولعل ذلك الاختلاف آت بسبب النظم .

وفي القرن السابع الهجري نقرأ ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)[2] ، يقول وهو يفصل معنى الإعراب الذي ذهب إليه سيبو يه : «الإعراب : ما جلبته العوامل ف آخر الاسم الذي لايشبه الحرف من رفع نحو (نفعني زيد) ونصب نحو (نفعت زيداً) وجر نحو (انتفعت بزيد) ، وفي آخر الفعل المضارع من رفع نحو (أقومُ) ونصب نحو (لن أقومَ) وجزم نحو (لم أقمْ) .

فـ(نفعني) عامل جلب رفع (زيد) بالضمة ، و(نفعت) عامل جلب نصبه بالفتحة ، و(الباء) عامل جلب جره بالكسرة ، و(لن) عامل جلب نصب (أقوم) بالفتحة ، و(لم) عامل جلب جزمه بالسكون» .

فهو ــ هنا ــ يذهب مذهب سيبو يه في أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم ، إلا أنه ير بطه باقتضاء العامل له ، متأثراً في ذلك بنظرية العامل وما أحدثته من تطورات في عالم النحو.

وهو ــ كما ترى ــ شيء خارج عن حريم التعريف ، وذلك أن التعريف هنا لبيان حقيقة الإعراب ، لا لبيان سبب الإعراب ، أو مقتضى وجوده ، لأن السبب أو المقتضى أمر خارج عن حقيقة الإعراب فلا يدخل تعريفه .

وفي القرن الثالث عشر الهجري نقرأ معنى الإعراب ، كما ارتآه سيبو يه في حاشية الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) على شرح الأشموني ، يقول الصبان : وهو يعلق على شرح الأشموني لتعريف ابن مالك للإعراب بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل : «قوله : ما جيء به : أي شيء نطق به ، قوله : لبيان

---

(١) ملحة الإعراب ٦

(٢) ص ١٠٧

مقتضى العامل: أي مطلوبه، والمقتضى: الفاعلية والمفعولية، والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى: الرفع والنصب والجر»(١).

ومنذ مشارف أو طلائع القرن الرابع الهجري يتغير تعريف الإعراب صياغة ومحتوى، فابن السراج (ت ٣١٦هـ) ــ مثلاً ــ يعرفه في كتابه (الموجز) بقوله: «الإعراب: أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون، باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون» (٢).

وفي هذا التعريف ينتقل معنى الإعراب من كونه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً إلى (التعاقب) أو (التغير) الذي يحدث في آخر الكلمة المعربة فيتحرك أو يسكن تبعاً للعامل المعين الذي ترتبط به الكلمة داخل إطار الجملة، وبه يحمل التعريف عنصراً جديداً.

وارتباط التغير الإعرابي بالعامل ارتباط قائم على أساس من مبدأ العلّية، أو بتعبير آخر: مبدأ ارتباط المعلول بعلته التي يدور مدارها وجوداً وعدماً، وهو عنصر ثانٍ من العناصر الجديدة التي تدخل تعريف الإعراب.

وفي القرن الرابع الهجري نفسه، وعلى يد النحوي المنطقي ابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) يتركز التعريف الجديد شكلاً ومضموناً، قال في الإيضاح: «الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل»(٣).

ويرسي هذا التعريف قواعده في عالم الدرس النحويّ متينة ومكينة، ويستمر موازياً ومنافساً لرصيفه الذي ولد أيضا في الحقبة الزمنية نفسها ــ كما سيأتي ــ وهو التعريف القائل بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة.

ويستطيع التعريفان المتنافسان المشار إليهما أن يسيطرا السيطرة التامة على الجو الدراسي النحويّ حتى القرن الخامس عشر الهجري الذي نعيشه، وينحسر أمامهما تعريف سيبويه رويداً رويداً حتى يختفي بعد أمد من الزمن عن مسرح الدرس النحوي.

وممن تأثر بهذا التعريف القائل بأن الإعراب هو التغير على مد القرون المتتالية من الرابع الهجري حتى قرننا الخامس عشر الهجري:

١ــ الصيمري (المتوفى في أخريات القرن الرابع الهجري أو أوليات القرن الخامس الهجري)، فقد عرّف الإعراب بقوله: «الإعراب: هو تغيير آخر الكلمة بعامل»(٤).

---

(١) ١/٥٥
(٢) ص ٢٨
(٣) ص ١١
(٤) التبصرة والتذكرة ١/٧٦

٢ـ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، فقد جاء في كتابه (الانموذج) ما نصه: «الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً»(١).

٣ـ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، عرفه بقوله: «الإعراب: ما اختلف آخره به (العامل) ليدل على المعاني المعتورة به»(٢) وأضاف ذكر الغاية من استخدام الإعراب في الكلمة المعربة، وهي الدلالة على المعاني النحوية التي تعتور الكلمة المعربة بسبب اختلاف العوامل عليها، وهو أمر خارج عن تعريف الشيء، لأن وظيفة الشيء ليست من حقيقته في شيء فلا معنى لإدراجها ضمن التعريف.

٤ـ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ذكر في كتابه (المقرّب)(٣): أن «الإعراب ـ اصطلاحا ـ تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً وتقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى».

٥ـ ابن آجروم (ت ٧٢٣هـ) عرّفه بقوله: (الإعراب: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»(٤).

٦ـ محمد الرعيني الشهير بالحطاب (ت ٩٥٤هـ) قال في (متممة الاجرومية): «الاعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف (العوامل) الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»(٥).

٧ـ احمد الملوي الأزهري (ت ١١٨١ هـ) عرّفه في حاشيته على شرح المكودي على الألفية، بقوله: «الإعراب.. وهو تغيير أواخر الكلم»(٦).

٨ـ أحمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ) قال شرحاً لتعريف ابن آجروم في (الأجرومية): يعني أن الإعراب: هو تغيير أحوال أواخر الكلم بسبب دخول العوامل المختلفة»(٧).

٩ـ عباس حسن (من نحاة القرن الرابع عشر الهجري)، عرّفه بقوله: «الإعراب: هو تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل»(٨).

١٠ـ عبدالرحمن محمد أيوب (من المعاصرين) قال: (الإعراب: هو ـ كما مر بك ـ تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب»(٩).

والدكتور أيوب في تعريفه هذا يحدث شيئاً من التغيير في معنى الإعراب بحذفه عبارة (تغير العوامل) ووضع عبارة (تغير التراكيب) في موضعها، و يعني بها تغير موقع الكلمة في

---

(١) ص ٨٣
(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٨/١
(٣) ٤٧/١
(٤) الاجرومية (بهامش شرح السيد دحلان عليها) ص ٦
(٥) بهامش الكواكب الدرية ص ١٤
(٦) بهامش الشرح المذكور ٨
(٧) انظر: هامش تعريف ابن آجروم
(٨) النحو الوافي ٧٤/١ ط ٥
(٩) دراسات نقدية في النحو العربي ٤٤

الجملة ، ولعل ذلك لأنه لايؤمن بفكرة العامل ، وهو أمر يرتبط ببيان سبب الإعراب ولا علاقة له بتبيان حقيقته كما أشرت قبل هذا .

١١ـــ مهدي المخزومي (من المعاصرين) ، قال في كتابه (في النحو العربي : قواعد وتطبيق ص ٢٨) : «الاعراب : أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الاغراض النحوية التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة» .

و يعنى بـ (الأغراض النحوية) المعاني النحوية ، كما يفسرها في الصفحة نفسها .

و يعرفه في الصفحة ٦٦ من الكتاب نفسه بقوله : «الإعراب : بيان ما للكلمة في الجملة ، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه ، أو كونها مفعولاً أو حالاً أو تمييزاً أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام» .

والمخزومي بهذا التعريف يأخذ برأي القائلين بأن الإعراب هو تغير آخر الكلمة ، ولكنه يسبب ذلك التغير بتعاقب المعنى النحوي أو الوظيفة النحوية على الكلمة المعربة ، وذلك لأنه لا يؤمن بفكرة العامل ، فليس السبب في التغير عنده هو العامل لأنه لا يؤمن بفكرته ، كما يصرح بذلك في مقدمة كتابه المذكور.

وفي الصفحة ٦٦ نفسها يعتبر الإعراب هو الرفع والخفض والنصب ، و يعتد الحركات الثلاث رموزاً تشير إلى أنواع الإعراب المذكورة .

١٢ـــ محمد خير الحلواني (من المعاصرين) قال : «يطلق النحاة مصطلح (اعراب) على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات من رفع ونصب وجر وجزم»(١) .

والحلواني ـــ هنا ـــ يفسر (التغير) في مقالة النحاة بالرفع والنصب والجر والجزم ، فيلتقي بهذا ورأي سيبويه .. وسيأتي التعليق عليه .

١٣ـــ مبارك مبارك (من المعاصرين) جاء في كتابه (قواعد اللغة العربية)(٢) : «الإعراب : هو تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها» .

١٤ـــ احمد أبو سعد وحسين شرارة (من المعاصرين) قالا : «الإعراب هو تغيير يلحق أواخر بعض الكلمات بسبب اختلاف تراكيب الكلام»(٣)

وهما بتعريفهما هذا يأخذان بتعريف الدكتور عبدالرحمن أيوب والتغيير الذي أطرأه على التعريف المشهور.

---

(١) الواضح في النحو ٢١

(٢) ص ٨٠

(٣) دليل الإعراب والإملاء ٩

وفي القرن الرابع الهجري يولد التعريف الآخر الذي أشرت إلى شهرته ومنافسته للتعريف المتقدم، وهو التعريف الذي يحد الإعراب بالأثر الظاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة.

و يعني النحاة القائلون بهذا التعريف بـ(الأثر): (العلامات الإعرابية) التي هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وما ينوب منابها (١).. وقد يعبّر بعضهم عن الإعراب بالحركات.

وممن قال بهذا التحديد للإعراب:

١ـ الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، فقد جاء في (الإيضاح): «قد قلنا: إن الإعراب دال على المعاني، وأنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك (هذا جعفرٌ) والفتحة من قولك: (رأيت جعفراً) والكسرة من قولك: (مررت بجعفرٍ)..» (٢).

٢ـ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، قال: الإعراب.. وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها» (٣).

٣ـ ابن مالك أيضاً، فقد عرّفه في (التسهيل) بقوله: «الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف» (٤).

٤ـ ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) قال: «الاعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب» (٥).

وهو من أقدم من استعمل لفظ (المعرب) بدلاً من لفظ (الكلمة) أو (الكلام). ولفظ (أثر) عانياً به الحركة والسكون وما ينوب منابهما تأثراً بمبدأ العلية الفلسفي كما سأشير إليه فيما بعد.

٥ـ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عرّفه في كتبه (أوضح المسالك)(٦) و(الجامع الصغير)(٧) و(شرح قطر الندى)(٨) بقوله: «الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة».

وعرّفه في كتابه (شذور الذهب) بقوله: «الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع».

(١) انظر: حاشية ياسين على شرح الفاكهي ١/٣٦ــ٣٧ ففيها يقول: «قوله أثر: أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف».
(٢) ص ٧٢
(٣) شرح التسهيل ١/٣٤
(٤) ص ٧
(٥) شرح ألفية ابن مالك ١٠
(٦) ١/٥٩ــ ٦٠
(٧) ص ١١
(٨) بهامش حاشية السجاعي ٢٦

٦ــ البهائي (ت ١٠٣٠ هـ) عرّفه بقوله: «الإعراب: اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً»(١).

٧ــ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ) عرّفه بقوله: «فالإعراب: أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً حسب ما يقتضيه ذلك العامل»(٢).

و يبدو أن الشيخ الغلاييني فهم من عبارة (يجلبه) في تعريف أكثرهم (يحدثه) فعبّر بها بدلاً منها.

والذي ينص عليه ياسين العليمي (ت ١٠٦١ هـ) بأن (يجلبه) معناها (يطلبه و يقتضيه لا يحدثه) قال: «قوله: يجلبه العامل: أي يطلبه و يقتضيه لا يحدثه بعد أن لم يكن، فلا يرد إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعاً، واحترزبه عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون إعراباً لأن العامل لم يجلبها» (٣).

٨ــ زين الدين المخدوم (من علماء الهند، والظاهر أنه من المعاصرين) عرّفه بقوله: «الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العوامل في آخر الكلمة» (٤).

٩ــ محمد عيد (من المعاصرين) قال: يحدد معنى الإعراب عبارة واحدة هي: (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة) أ.هـ قطر الندى.

أولا: إن الإعراب يقصد به شكل أواخر الكلمات فقط» (٥).

١٠ــ محمد عبدالجواد احمد (من المعاصرين) يحدده بقوله: «ماهو الإعراب؟ هو: حركات يلتزم بها المتكلم للإبانة عن أغراضه من كل كلمة لتمكن السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب وتراكيب كلامه طبقاً لما يقصده منها» (٦).

وهذان التعريفان المشهوران عرف أولهما (اعني تعريف التغير) بالتعريف المعنوي، لأن التغير أمر معنوي ملحوظ وغير ملفوظ،.. وعرف ثانيهما (أعني تعريف الأثر) بالتعريف اللفظي لأن العلامات الإعرابية باستثناء السكون والحذف أصوات يتلفظ بها فروعيت بالتسمية لأنها الغالبة.

---

(١) الصمدية ــ مع شرح الصمدية للحسيني ٢٥

(٢) جامع الدروس العربية ١٦/١

(٣) حاشية يس على شرح الفاكهين ٣٦/١ ــ ٣٧

(٤) شرح الخلاصة الألفية ٩

(٥) النحو المصفى ١٩

(٦) قواعد النحو البدائية في اللغة العربية ٣٣

ولشهرة هذين التعريفين وسيطرتهما على جو الدرس النحوي اشار إليهما جميعاً أكثر من واحد، ومنذ أمد يرجع إلى بدايات القرن السابع الهجري وربما سبق ذلك، وممن أشار إليهما:

١ــ ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) جاء في كتابه (مسائل خلافية): «الاختلاف في حقيقة الإعراب: ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل عليه اللفظ.. وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً وهذا هو المختار عندي»(١).

٢ــ ابن ام قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)أشار إليهما بقوله: فالإعراب في اللغة.. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

احدهما: انه لفظي، وهو اختيار المصنف، ونسبه إلى المحققين، وحدّه في (التسهيل) بقوله: الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

والثاني: أنه معنوى، والحركات انما هي دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم، وكثير من المتأخرين، وحدّوه بقولهم: الإعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

والمذهب الأول أقرب إلى الصواب»(٢).

٣ــ ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) قال: «يطلق الإعراب في اللغة.. وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، كما ذكر المصنف، وزعم انه مذهب المحققين.

وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم»(٣).

٤ــ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) قال: الإعراب.. تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، على القول بأنه معنوى.

وعلى القول بأنه لفظي: أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له في آخر الكلمة»(٤)

٥ــ السيوطي (ت ٩١١هـ) قال: «اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين:

فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب وسائر المتأخرين، وحدّه على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر.

(١) ص ١٠٢

(٢) شرح الفية ابن ملك ٤٨/١

(٣) المساعد ١٩/١

(٤) التصريح ٥٩/١ــ ٦٠

....وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان، وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً»(١).

٦ـ الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) قال: «فالإعراب.. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما لفظي، واختاره الناظم، ونسبه إلى المحققين، وعرّفه في (التسهيل) بقوله: ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

والثاني انه معنوي، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرّفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف بعدُ، وليس كذلك»(٢).

٧ـ الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) قال: «فالاعراب.. واصطلاحاً على القول بأنه لفظي: اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته، وعليه المصنف في (الأوضح) و(الشذور).

وعلى القول بأنه معنوي: تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وعليه كثير من المتأخرين»(٣).

٨ـ محمد محيى الدين عبدالحميد (من نحاة القرن الرابع عشر الهجري) قال: «الإعراب: على القول بأنه لفظي هو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

وعلى القول بأنه معنوي هو: تغيير آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين لفظاً أو تقديراً بعامل ملفوظ به أو مقدر»(٤).

٩ـ أمين علي السيد (من المعاصرين) قال: «الاعراب في الاصطلاح: للنحويين في تعريف الإعراب اتجاهان:

أحدهما: تعريفه على أنه معنوي.

والثاني: تعريفه على أنه لفظي.

فعلى انه معنوي: هو تغيير أواخر الكلم تبعاً لاختلاف العوامل الداخلة عليها. وهذا التغيير قد يكون لفظاً أو تقديراً، والحركات الثلاث والسكون، وما ينوب عنها دليل عليه.

---

(١) همع الهوامع ١٤/١

(٢) شرح الأشموني على الألفية ١٩/١

(٣) شرح الفاكهي على شرح قطر الندى ٣٧/١ــ٣٨

(٤) تنقيح الأزهرية ٢٩ ط ١١

وعلى أنه لفظي: هونفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها ظاهرة أومقدرة، مما يأتي به العامل في آخر الكلمة المعربة، فهو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل»(١).

١٠ــ عبدالرحمن السيد (من المعاصرين) قال: «الإعراب في اللغة .. وفي الاصطلاح فيه مذهبان:

أحدهما لفظي، وهو أنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، والمراد بـ(الأثر) حركات الإعراب والسكون وما ناب عنها .. أو أنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .. والإعراب الذي يبين هذا المقتضى: الرفع والنصب والجر.

والثاني معنوي، وهو أنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. والحركات وما ينوب عنها دالة على هذا التغيير»(٢).

وفي (التوطئة)(٣) لأبي علي الشلوبيني (ت ٦٤٥) نقف على التعريف التالي: «الاعراب: حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل».

استعمل الشلوبيني في هذا التعريف كلمة (حكم) في موضع عبارة سيبويه (الرفع والنصب والجر والجزم)، وفي موضع عبارة (تغيير آخر الكلمة) وعبارة (أثر ظاهر أو مقدر) في التعريفين المشهورين.

ولعله أراد أن يتخلص مما قد يشكل به على التعابير المذكورة، أو أنه أراد أن يأتي بلفظ ينطبق على معنى كل واحد من التعاريف الثلاثة المذكورة، إذ أن كلمة (حكم) تصدق على (الرفع والنصب والجر والجزم) وهو معنى تعريف سيبويه، وتصدق أيضاً على (العلامات الإعرابية) كما تصدق على (تغيير آخر الكلمة) وهما معنيا التعريفين المشهورين.

رأينا في العرض التاريخي المتقدم أن سيبويه ذهب إلى أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم.

ورأينا أن ممن اختار رأي سيبويه وذهب مذهبه ابن كيسان والزبيدي والحريري وابن مالك إلا أنه أضاف إلى التعريف ربط الإعراب بالعامل الذي يقتضي وجوده في آخر المعرب، ويعود هذا ــ كما ألمحت ــ إلى ما أحدثته نظرية العامل في عالم النحو من تطورات وما وصلت إليه من سيطرة على جو الدرس النحوي، والا فمقتضى وجود الشيء ليس من حقيقة الشيء في شيء، فلا ينبغي التعرض له في التعريف، وإنما يذكر في موضعه المخصص له منهجياً، ومثل ابن مالك في فطنته وتضلعه علمياً لايغيب عنه مثل هذا، ولكنها نظرية العامل وما أدت إليه من هيمنة في دنيا النحو:

---

(١) في علم النحو ١/٣٧ــ٣٨

(٢) الكفاية ١/٢٥

(٣) ص ١١٦

وآخر من رأينا في قائمة تعاريفنا المتقدمة ممن ارتأى رأي سيبويه ونهج مذهبه في تعريف الإعراب بأنه الرفع والنصب والجر والجزم، الشيخ الأشموني إلاّ أنه لم يذكر (الجزم) في تعريفه، وكان عليه أن يذكره لأنه في رأيه نوع من أنواع الإعراب.

ورأينا في العرض التاريخي أيضاً أن التعريف الثاني للإعراب وهو القائل بأن الإعراب معنى يقتضيه العامل في الكلمة المعربة، مر أيضا بمراحل أنهته بعد ذلك إلى ما استقر عليه في النتيجة التي سنقف عليها عن قريب.

وقد عبّروا عن هذا المعنى مرة بتعاقب الحركات على آخر الكلمة، كما في تعريف ابن السراج، وثانية باختلاف أواخر الكلم، كما في تعريف الفارسي، وثالثة بتغيير أو تغير آخر الكلمة، كما في تعريفي الصيمري وابن عصفور.

وربطوا وجود هذا التعاقب أو الاختلاف أو التغير باختلاف العوامل.

والسبب الذي أدّى إلى هذا التطور في تعريف الإعراب هو نظرية العامل ومدى تغلغلها في الفكر النحوي وسيطرتها الفعالة على أجواء دروسه وأبحاثه.

تلك النظرية التي بنيت أساسا على مبدأ العلية الفلسفي الذي يقوم على أساس من التأثير والتأثر بين شيئين وانبثاق الأثر بينهما كنتيجة للتأثير والتأثر.

فالنحاة هنا لاحظوا أن اختلاف ارتباط الكلمة بأخرى في التراكيب النحوية يؤدي إلى الاختلاف في أشكال أواخر الكلم المعربة.

فمثلاً لو أخذنا كلمة (زيد) ووضعناها في أكثر من تركيب نحوي يختلف فيها ارتباطها بالكلمات المختلفة فسنجد أن شكل (الدال) من كلمة (زيد) يتغير من نمط إلى آخر.. فعندما نقول (قام زيدٌ) يضم آخر كلمة (زيد)، وعندما نقول (رأيت زيداً) يفتح آخر كلمة (زيد)، وعندما نقول (مررت بزيدٍ) يكسر آخر كلمة (زيد).. وهكذا.

فرأوا أن التغير الذي حدث لآخر كلمة (زيد) في امثلتنا من ضمة إلى فتحة إلى كسرة يقترن حدوثه بتغير ارتباط كلمة (زيد) بكلمة اخرى في التركيب، و يدور مداره وجوداً وعدماً، وهذا هو معنى العلية.

فقرروا أن هناك تأثيراً وتأثراً يقوم كل واحد منهما في كلمة من كلمات التراكيب النحوية، ففي أمثلتنا: كلمة (زيد) هي المتأثرة، والكلمات (قام) و (رأى) و(الباء) هي المؤثرة، وشكل الدال في كلمة (زيد) اعني الضمة والفتحة والكسرة ــ هي الآثار المنبثقة بينهما.

فاعتبروا على هذا، وفي ضوء استقراءاتهم لكلام العرب: (الفعل) عاملاً، و(حرف الجر) عاملاً أيضاً، و(الاسم) معهما معمولاً.. وهكذا.

فهذا التغير الذي يحدث في المعمول بسبب تغير العامل و يدور مداره وجوداً وعدماً هو الإعراب .

وفي ضوئه لابد لنا من معرفة ماذا يريدون بـ(التغير) ــ الذي هو الإعراب ــ ، هل يعنون به : الرفع والنصب والجر والجزم ، فيلتقي حينئذٍ مع رأي سيبو يه ، أو يعنون به : العلامات الإعرابية كما قال الآخرون ، أو يريدون به معنى آخر لا تلك ولا هذه .

فسر ابن عصفور (التغير) بالانتقال من هيئة إلى أخرى ، و بتعبير أوضح : الإعراب في رأيه هو كون الكلمة على هيئة معينة بسبب وجود عامل معين اقترن بها .

ويمكننا أن نفسر الهيئة ــ هنا ــ بـ(الحالة الإعرابية) لأنها أقرب إلى معناها ، فيصبح المراد بالهيئة عند ابن عصفور: الرفع والنصب والجر والجزم.

وفسر الجرجاني معنى (الاختلاف) شارحاً لتعريف ابي علي الفارسي المتقدم بقوله : «و بعد فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ ، ولهذا قال : الإعراب : أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل .. وقوله (أن تختلف) بمعنى الاختلاف ، وليس الاختلاف بلفظ ، وإنما هو معنى ، كما أن الإسوداد ليس بعين ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب ، فالمختلف هو اللفظ ، كما أن المسود هو العين التي تتعلق برؤية البصر ، فإذا قلت : (جاءني زيدٌ) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيدٍ) فإن اختلاف الحركة ، وكونها مرة ضمة ، وأخرى فتحة ، وثالثة كسرة ــ ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة ــ اعرابٌ ، وليس نفس الحركة بإعراب ، ألا ترى أنها إذا وجدت ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة ، وذلك (مثل) : أين وكيف ، ألا ترى أنهما متحركان ، ولا يقول أحد أنهما معربان لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرهما ، فإذا قيل لك في قولك (جاءني زيد) ما الإعراب ؟ .. فقل : اختصاص الضمة بهذه الحال ، ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك (رأيت زيداً) ، وكذا الفتحة تزول في قولك (مررت بزيدٍ) ، فكل واحدة منها قد خصت لدلالة على معنى ، فهي تزول بزوال ذلك المعنى ، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني ، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث .. فالحركة إذاً آلة الإعراب لأن الاختلاف يحصل بها »(١) .

و يريد بالمعنى الذي تدل عليه الحركة (الحالة الإعرابية) من رفع ونصب وجر.

وفسره الرضي قائلاً : « والحق أن معنى قولنا (يختلف الآخر) أي يتصف بصفة لم يكن عليها قبلُ ، فإن (زيد) ــ مثلا ــ في حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات ، فلما ضممت (الدال) بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف ، أي انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة ، فها هنا ثلاثة اختلافات ، مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير

---

(١) المقتصد ١/٩٨ــ٩٩

الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف.. فالاختلاف إذن ثلاثة كالاعراب، والإعراب، والإعراب أيضاً هو الانتقالات المذكورة.. الخ»[1].

وكان ابن دحلان صريحاً ــ كما رأينا ــ في اعتباره (التغير) منصباً على أحوال أواخر الكلم، والأحوال هي الرفع والنصب والجر والجزم كما هو معلوم.

أما عباس حسن فيري أن (التغير) للعلامة الإعرابية، وليس للهيئة أو الحالة.

و يأتي محمد خير الحلواني صريحاً في تفسيره (التغير) الذي يطرأ على أواخر الكلمات بالرفع والنصب والجر والجزم.

ونحن هنا إذا استثنينا تفسير عباس حسن فسنجد أن هذا التعريف هو تعريف سيبو يه نفسه، إلاّ أنه تغير من أن يعبر عن الإعراب فيه بالرفع والنصب والجر والجزم إلى أن يعبر عنه بالاختلاف أو التغير، لأن هذا التعبير أقرب إلى لغة الفلسفة التي تأثروا بها وألصق.

وأيضاً أضيف إليه عنصر ربط الإعراب بعلته وهو (العامل النحوي) لأن الصياغة اللفظية الفلسفية لتعريف الإعراب تستدعي ذلك و بخاصة في إطار ما أشرت إليه من ملاحظاتهم ومرئياتهم للمسألة.

و يؤيد هذا التفسير استظهار ابن عقيل القول بأن الإعراب عبارة عن التغيير في أواخر الكلم من قول سيبو يه، كما مر في تعريفه للإعراب.

بقى أن أشير هنا إلى بعض الملاحظات على ما ذكرته من صيغ التعريف المذكور:

قصر ابن السراج التغير على الحركة والسكون ولم يذكر ما ناب عنهما.

بينما أطلقه أبو علي ليشمل الحركات والسكنات والحروف والحذوف، ولعله ادرك ما في تعريف ابن السراج وأمثاله من قصور فاستدرك الأمر.

ومع هذا يبقى تعريفه ــ على رأيهم من ضرورة ادخال العامل في التعريف الذي لا أرى وجهاً له كما أشرت ــ بحاجة إلى ادخال العامل المقدّر.

وهو ما أدركه الزمخشري فاستدركه.

أما إضافة ابن الحاجب بيان وظيفة الإعراب فقد ذكرت أني لا أرى لها مجالاً في تعريف الإعراب، لأن التعريف منطقياً ــ كما قلت ــ بيان حقيقة الشيء، ووظيفة الشيء ليست من حقيقة الشيء في شيء.

(١) شرح الكافية ١٩/١

ورأينا في العرض التاريخي كذلك أن التعريف الثالث، وهو القائل بأن الإعراب لفظ، وأنه العلامة الإعرابية، قد عبروا عنه أيضاً بأكثر من تعبير.

فالزجاجي عبّر عن الإعراب بـ(الحركة).

وفيه من القصور ما يجعله غير شامل لبقية العلامات الإعرابية التي هي سوى الحركة.

ولعله من هنا نسب ابن مالك إلى المحققين في (شرح التسهيل) شمول الإعراب في تعريفهم لجميع العلامات الإعرابية من حركة وغيرها، وعرّفه في (التسهيل) بما اقتضاه العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ليستدرك بهذا ما فات تعريف الزجاجي وأمثاله.

وإعراب ابن مالك عن أن الإعراب (هو ما اقتضاه العامل) هو قمة ما انتهى إليه تأثر النحو بنظرية العامل.

ولا ننسى أن نشير هنا إلى أن (الاقتضاء) هو الآخر من ألفاظ الفلسفة ومصطلحاتها.

ثم يأتي من بعد ابن مالك ابنه بدر الدين المعروف بـ(ابن المصنف) و بـ(ابن الناظم) فيصوغ تعريف الإعراب صياغة تعتمد اللغة الفلسفية عندما يعبر عنه بأنه (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب)، فاختيار كلمة (أثر) هنا لأمرين:

أولهما: للأخذ بلغة الفلسفة التي تقيم مبدأ العلية على أساس من التأثير والتأثر وانبثاق الأ ثر بينهما.

وثانياً: ليشمل بهذه الكلمة جميع العلامات الإعرابية لأنها كلها آثار نتجت بسبب التأثير والتأثر القائمين في العامل والمعمول.

و يعني بعبارة (يجلبه) ــ كما تقدم ــ يطلبه و يقتضيه لا يحدثه، ومن هنا ندرك مدى دقة التعبير، وأخذ ابن الناظم بالحيطة التامة في استخدامه هذا التعبير العلمي الدقيق لئلا يفهم أن العامل هنا علة تكوينية أو فاعلية كالعلل الفلسفية، وذلك لأن العامل ــ في واقعه وحقيقته ــ علة اعتبارية اكتسبت فاعليتها وتأثيرها من اعتبار النحويين.

أما ابن هشام فيقتفي أثر سابقيه، إلا أنه في تعريفه الإعراب في (شذور الذهب) كان أدق تعبيراً، إذ لم يقل فيه (يجلبه العامل في آخر الكلمة) كما فعل في كتبه الأخرى المشار إليها، وإنما فصّل، فقال (في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع).

ومع هذا قد يؤخذ عليه أنه لم يقيّد الفعل المضارع بـ(المعرب).

ومن تعليقنا على تعريف ابن الناظم ندرك ما قد يلاحظ على ما في تعريف الغلاييني من قوله (أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة) من أن العامل النحوي عامل اعتباري لا حقيقي أو تكويني كما قد يتوهم.. فاستعمال عبارة (يحدثه) في موضع (يجلبه) لا موضع لها هنا.

ومما يلفت النظر هنا أن الغلاييني كما خالف القائلين بهذا التعريف باستعمال كلمة (يحدثه) في محل (يجلبه)، خالفهم في تفسير (الأثر) بالرفع والنصب والجر والجزم لا بالعلامات الإعرابية، وبهذا يلتقي تعريفه بتعريف سيبويه، مع فارق ربطه الأثر أو الإعراب بالعامل.

ونخلص من جميع ما تقدم إلى التالي:

١ـ الإعراب: هو الرفع والنصب والجر والجزم.
٢ـ الإعراب: هو تغير أو اختلاف أواخر الكلم المعربة.
٣ـ الإعراب: هو الأثر الظاهر أو المقدر في آخر الكلمة المعربة.

وقد نخلص أيضاً إلى أن التعريفين الأخيرين يعطيان معنى التعريف الأول فيصبح تعريف الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم، وذلك لأن (التغير) في رأي مشهور القائلين به فسر بالرفع والنصب والجر والجزم، وفي رأي القليل منهم فسر بالعلامات الإعرابية، ولأن (الأثر) في رأي مشهور القائلين به فسر بالعلامات الإعرابية، وفي رأي بعضهم فسر بالرفع والنصب والجر والجزم.. ولأنه قد يشكل على التعريف الثاني على رأي من فسر التغير بالعلامات الإعرابية بعدم شمول التعريف للإعراب التقديري لانهم لم يقيّدوا التعريف بالتغير المقدّر أو التغيير التقديري، كما فعل القائلون بالتعريف الثالث حيث قيدوا الأثر بالظاهر والمقدر.. كما يشكل عليه أيضاً بعدم شموله للإعراب المحلي لأنه لا تغيير فيه ظاهراً ولا تقديراً، وكلا الإعرابين التقديري والمحلي قال بهما المشار إليهم من القائلين بهذا التعريف.. ولأنه قد يشكل على التعريف الثالث على رأي من فسر الأثر بالعلامة الإعرابية الظاهرة والمقدرة بعدم شمول التعريف للإعراب المحلي لأنه لا علامة إعرابية فيه ظاهراً ولا تقديراً، مع أن القائلين بهذا التفسير قائلون بالإعراب المحلي، إلا أنهم لم يقيدوا تعريفه بما يشمله.

ومن هنا يأتي تفسير التغير والأثر بالرفع والنصب والجر والجزم دافعاً للإشكال المذكور لأن الرفع واخواته تشمل الإعراب بأقسامه الثلاثة الظاهر والتقديري والمحلي، فيلتقي ومذهبهم من القول بهذه الأقسام الثلاثة للإعراب.

وعليه إذا أخذنا بتفسير المشهور للتغير بأنه الرفع والنصب والجر والجزم، ورفضنا تفسيره بالعلامات الإعرابية تخلصاً من الإشكال المتقدم على مذهبهم من اعتبارهم الإعراب المحلي والإعراب التقديري وعدم شمول تعريفهم لهما، ولأن التغير أمر معنوي لا ينطبق على العلامات الإعرابية.. وأخذنا أيضاً بتفسير بعضهم للأثر بأنه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن الأثر كما يصدق على العلامات الإعرابية يصدق أيضاً على الرفع واخواته، ولأن العلامة الإعرابية لايمكن أن تتحقق ـ حسب الفرض ـ على آخر المعرب ما لم يكن المعرب سلفاً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو

مجزوماً ، بمعنى أنه يشغل قبل دخول العلامة عليه من مواقع الكلم في الجملة وظيفة المرفوع أو المنصوب أو المجرور أو المجزوم ، وليسلم التعريف على رأيهم من الإشكال المتقدم أيضاً .. ولأن اعتبار العلامات الإعرابية دلائل على الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر والجزم أقرب إلى طبيعتها وأسلم من الوقوع في محذور اعتبار الرفع والنصب والجر والجزم أنواعاً للإعراب الذي هو العلامات الإعرابية ــ كما هو المفروض في رأيهم ــ لأن الدليل على الشيء لايكون ذلك الشيء نوعا له ، ولأن الشيء لايضاف إلى نفسه إضافة حقيقية ، ونحن نقول (حركات الإعراب) ، وقد تنبه لهذا قديماً الجرجاني ، قال : «ولو كانت الحركة إعراباً لوجب أن لا يقال : حركات الإعراب ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ألا ترى انك لو قلت : حركات الإعراب ، أو حركات الضمة والفتحة والكسرة كان محالاً»

لذلك كله ، وفي ضوئه ننتهي إلى أن الإعراب هو كما قال سيبو يه :

الرفع والنصب والجر والجزم

و بهذا نستطيع التخلص مما قد يلاحظ على التعاريف الأخرى من استعمال الطرق المنطقية واللغة الفلسفية التي قد تبعد بنا عن حقيقة الإعراب إلى السرب في عدة احتمالات نحن في غنى عنها .

كما نستطيع التخلص من ربطه بالعامل ، لأن سبب اقتضاء الوجود أو سبب الحدوث خارج عن حقيقة الشيء ، و يبحث عنه في موضعه المناسب أو المخصص له منهجياً .

وأيضا نتخلص مما يرد عليها من عدم شمولها للإعراب بجميع أقسامه .

وتتم هذه النتيجة على مذهبهم من تحقق الإعراب في الاسم المتمكن والفعل المضارع المعرب على رأي الجميع ، و باضافة فعل الأمر إليهما على رأي الكوفيين خاصة .

أما على أساس ما انتهيت إليه في دراساتي عن الفعل من أن الأمر ليس بفعل ، وأن الفعلين الماضي والمضارع بجميع أقسامهما مبنيان ولاحظ لهما في الإعراب(١) ، وأن الإعراب مقتصر على الأسماء فقط و بجميع أقسامها ، يأتي تعريفه بأنه : الرفع والنصب والجر.

---

(١) المقتصد ٩٩/١

عَامِـلُ الإعـرَابِ

قد يقال : نحن في غنى عن أمثال هذا البحث لأننا نعيش في عصر سيطر فيه العلم على الجو الفكري، ولسنا في عهود هيمنة الفلسفة التي من اختصاصها البحث في علل الأشياء وأسبابها، أياً كانت طبيعة تلكم الأشياء كونية أو غير كونية.

ومن طبيعة العلم تعرف أو دراسة واقع الأشياء أو القضايا داخل إطار صورها المعاشة وما يدور في ذلكم الداخل من تفاعلات بعيداً عن محاولة التماس العلل للأشياء أو القضايا، وبخاصة العلة الفاعلية منها، لأنه لا يؤمن إلا بالمفاهيم التالية، وهي العلل الفلسفية الثلاث ما عدا العلة الفاعلية :

١ ــ دراسة مواد الموجودات، والعناصر التي تتألف منها تلكم المواد وهو ما يعرف بالفلسفة بالعلة المادية.

٢ ــ دراسة صور وأشكال المواد التي تتقولب فيها وتظهر مؤطرة بها. وهو ما يصطلح عليه في الفلسفة بالعلة الصورية.

٣ ــ دراسة الوظائف للموجودات والعلائق القائمة بين تلكم الوظائف. وهو ما يسمى في الفلسفة بالعلة الغائية.

أما العلة الفاعلية لوجود المواد أو الموجودات، والتي تقوم طبيعياً خارج إطار ما توجده، فلا يؤمن بها العلم، أو على أقل تقدير لا يبحث فيها، ولا يدرجها في موضوعات دراسته.

ولكن لأن مسألة (عامل الإعراب) حقيقة قائمة في علم النحو، عاشت فيه منذ عهوده المبكرة، وباعتبارها أهم نظرية فيه، ولا تزال كذلك، لامناص من بحثها عند دراسة الإعراب، ومحاولة تعرف ظواهره اللغوية، سواء كانت ظواهر اجتماعية أو ظواهر علمية.

ومنهجيا تتطلب خطوات البحث أن أبدأ بعرض الآراء في المسألة مراعياً تسلسلها التاريخي، وهي كالتالي :

١ ــ رأي الكتاب (كتاب سيبويه)

٢ ــ رأي قطرب.

٣ــ سيطرة رأي الكتاب واستمراره.
٤ــ رأي ابن مضاء.
٥ــ رأي ابراهيم مصطفى.
٦ــ عودة إلى رأي قطرب من قبل ابراهيم أنيس.
٧ــ امتداد لرأي ابراهيم مصطفى من قبل تلميذه مهدي المخزومي.
٨ــ رأي تمام حسان.
٩ــ رأي محمد الكسار.

رأي الكتاب:

عرف رأي الكتاب في مصطلح الدرس النحوي بـ(نظرية العامل).

والحديث عن العامل تناثر في كتاب سيبو يه هنا وهناك، على صعيد أكثر من باب، فقد ذكر في أكثر من موضع حسب مقتضى المناسبة.

فلم يجمع سيبو يه شتاته في باب، ولم يفرده ببحث يعطي عنه الفكرة العامة على الأقل.

ولعل هذا راجع إلى أن العامل مستوعب لكل مسائل النحو وقضاياه، فيعود من الوضوح بالمكان الذي لا يفتقر معه لتعريفه أو الحديث عنه مستقلاً.

ومن المواضع التي ذكر فيها تطبيق نظرية العامل من قبل الخليل استاذ سيبو يه:

- الكتاب ٤٨/١: «ومثله (قل كفى بالله شهيداً بيني و بينكم) انما هو (كفى الله)، ولكنك لما أدخلت (الباء) عملت والموضع موضع نصب، والمعنى معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله».
- الكتاب ١/ ٢٨٣: «وقال الخليل (انما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما أن نظير (أن) من الفعل ما يعمل».
- الكتاب ٢٨٠/١: «وزعم الخليل أنها (يعني إن واخواتها) عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب».

والذي يظهر جلياً من هذه النصوص وأمثالها أن نظرية العامل لم تدخل كتاب سيبو يه إلاّ بعد أن أشبعت بحثاً وتدريساً من قبل استاذه الخليل، و بعد أن نضجت على يديه وفي حلقة درسه، لأننا نلمس هذا من هذه النصوص، ومما يأتي ذكره بعد قليل من نصوص أخرى لسيبو يه، ومن الوفرة من أمثالها، مما كثر وجوده واتسعت رقعة انتشاره في كتاب سيبو يه.

و يؤيد هذا ما عرفناه عن الخليل من سلوكه المنهج الازدواجي (وأعني به الجمع بين النقل والعقل) في معالجاته للقضايا العلمية، أمثال معالجته لقضية دوائر العروض، وقضية الهيكل التخطيطي لكتاب العين، فلا يستبعد هنا أن يكون الخليل هو الذي وضع التصميم الفني المنظم لنظرية العامل.

فالذهنية الإحصائية التي تستوعب إدراكاً وفهماً كل محتملات الصيغ اللغوية المعجمية، وكل محتملات صور النظم الشعري، وهي محتملات عقلية أنهاها إليها المنهج الاستنتاجي (العقلي)، ثم تطبق عليها ما وعته مما وصلت إليه ووصل إليها من استعمال لغوي اجتماعي أسلمها إليه المنهج الاستقرائي (النقلي) هي ذهنية عقلية نقلية ـــ ان صح التعبيرـــ تملك من القدرة القدر الفائق في الجمع بين المعقول والمنقول.

هكذا ذهنية هي أقدر من سواها على الاهتداء إلى وضع نظرية العامل. ومن هنا قلت: لا يستبعد أن يكون الخليل هو المصمم لها علمياً، والرائد في تطبيقها صناعياً، وان كنا لانملك الدليل التاريخي على ذلك.

أقول بهذا لأن من هم قبل الخليل من نحاة لم يبلغوا المستوى الذي وصل إليه الخليل من الاقتدار على الجمع بين العقل والنقل منهجاً و بحثاً، وفي مجالي التفكير والتطبيق.

ومن المواضع التي ورد فيها ذكر العامل من قبل سيبويه ما يلي:

- الكتاب ١/٢، ٣: قال سيبويه تحت عنوان (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية): «وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.
  وانما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون».
- الكتاب ١/٥٤ قال سيبويه في باب الإشتغال: «فمن زعم أنه إذا قال (أزيداً مررت به) إنما ينصبه بهذا الفعل، فهو ينبغي له أن يجرّه لأنه لا يصل إلا بحرف إضافة، وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول: (و بلدٍ) تريد (ورب

بلدٍ)، وتقول (زيداً) تريد (عليك زيداً) وتقول (الهلالُ) تريد (هذا الهلالُ)، فكل يعمل عمله مظهراً».

— الكتاب ٤٠٨/١ قال سيبويه معنوناً الباب: «هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها».

— الكتاب ٤٠٩/١ قال سيبويه تحت عنوان: (هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء): أعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها و ينصبها لا يعمل في الأسماء».

وفحوى هذه النظرية: أن الترابط القائم بين الكلم في الجملة ترابط عمل يبتني على أساس أن بعض الكلم عامل، و بعضه معمول، والعامل بدوره يؤثر الإعراب في المعمول.

فمثلا عندما يقال: (جاء زيدٌ) نلحظ بين كلمتي (جاء) و(زيد) علاقة قد ربطت بينهما، وهذه العلاقة التي ربطت بين جزئي الجملة (جاء) و(زيد) علاقة عمل، تمثلت في كلمة (جاء) التي تقوم بوظيفة (العامل) وكلمة (زيد) التي تقوم بوظيفة (المعمول)، وعلى أساس من مبدأ العلية، فكان العامل العلة لوجود الإعراب في المعمول.

وعليه: فالعامل مؤثِّر —بكسر الثاء— والمعمول متأثر، والإعراب هو الأثر الذي انبثق نتيجة التأثير والتأثر.

فالجملة في مفاد نظرية العامل تتألف من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، والإعراب كأثر للتفاعل القائم بينهما.

والنظرية هذه لم يؤرخ لنشوئها لنتبين في هدي تاريخها سبب نشأتها وكيفية قيامها في النحو.

والذي أخاله قوياً أن النحاة لما شاهدوا —وهم يستقرءون الجمل العربية— الترابط في الحدوث بين العلامات الإعرابية وأنواع الكلم منظماً في مساره ومطرداً في أمثلته كحروف الجر —مثلاً— فإنها كلما دخلت على اسم متمكن كان مجروراً، وكالوصف المبيّن لهيئة الفاعل أو المفعول كلما احتوته جملة كان منصوباً.. وهكذا في سائر الأمثلة المستعملة.. وكانت آفاقهم الذهنية مشبعة بفكرة التسبيب الفلسفي أو مبدأ العلية، ذهبوا تحت تأثير الجو الثقافي المتخم بالفكر العقلي كلامياً وفلسفياً، يلتمسون السبب لوجود هذا الترابط المشار إليه، فلم يجدوا أمامهم في هذا الجو العقلي المشحون بالمفاهيم الكلامية والفلسفية إلا تفسير وجود هذا الترابط بالعلّية، فكان أن انبثق من هذا مصطلح العامل، ومصطلح المعمول، ومصطلح العمل، وما يرجع إلى ذلك مما أسهم في تكوين هذه النظرية.

و يرجع كل هذا إلى أن النظرية ولدت في البصرة مع نشأة النحو، والنحو ــ كما هو معروف ــ بصري النشوء، ونحو (الكتاب) هو الآخر بصري المنشأ، والبصرة آنذاك كانت أهم مراكز الثقافة العقلية، فقد كانت رحاب مسجدها الكبير تضم حلقات الفكر الاعتزالي، وتموج ارجاؤها بمناقشات المعتزلة الكلامية والفلسفية، فقد توفي رأس الاعتزال واصل بن عطاء في العام ١٣١ هـ، وتوفي عمرو بن عبيد في العام ١٤٥ هـ وهو من كبار شيوخ المعتزلة.

والخليل المتوفى في السنة (١٧٥ هـ) وتلميذه سيبويه الذي توفي في العام (١٨٠ هـ) عاشا فكرياً في أوساط هذه البيئة العقلانية الثقافة، وفي أوج نضج مبادئها ومفاهيمها.

ولا غرابة في هذا، لأن التأثر بالأجواء الثقافية العامة أمر طبيعي واعتيادي.. وتأتي الغرابة ــ عادة ــ في عدم التنبه لذلك، وفي الإصرار على الاعتقاد بأصالته واعتبار ما يدخل الفكر بتأثير الجو الثقافي العام من جوهر ذلك الفكر.

ولأدلل على هذا، وأوضحه أكثر، أستطيع أن أقول: إنه لو لم يفسر الترابط المذكور في ضوء نظرية العامل من قبل النحاة القدامى، وأردنا أن نفسره الآن، لقلنا متأثرين بواقع الجو الثقافي العام المعاصر المهيمن عليه من قبل ما يعرف الآن بـ(العلوم الاجتماعية): إن هذا الترابط هو نوع من تداعي المعاني تجذر في الذهنية العربية فتحول مع المديات الطويلة إلى هذا النظام اللغوي الاجتماعي.. وربما فسرناه بغير هذا من النظريات العلمية الحديثة.

ونلمس تأثر سيبويه بالفكر البصري العقلي الذي عايشه آنذاك وتفاعل معه، ليس في انعكاسه عليه فيما أبدعه من تصميم علمي في عرض نظرية العامل فقط، بل في مواضع أخرى من كتابه، منها ــ على سبيل المثال ــ ما جاء في الكتاب ١/٢٧٤ تحت عنوان (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) من قوله: «وذلك قولك (هذا راقودٌ خلاً) و(عليه نحيٌ سمناً) وإن شئت قلت (راقودُ خلٍ) و(راقودٌ من خلٍ) وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك (بصحيفةٍ طينٌ خاتمها) لأن (الطين) اسم وليس مما يوصف به، ولكنه (جوهر) يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه».

فسيبويه ــ هنا ــ يستعمل كلمة (جوهر)، و يطبقها على (الطين) لأنه (مادة) أو (جسم)، وهذه الكلمة من المصطلحات الفلسفية كما هو معلوم.

وتطبيقها هو الآخر دليل آخر على معرفة سيبويه بالثقافة العقلية المعاصرة له، وتأثره بها،.. ولكنه من باب تأثر العالم الباحث بالفكر العام المسيطر على الجو الثقافي الذي يعيش في ظلاله.

و يبدو أن التأثر بالفلسفة وتطبيقاتها في كتاب سيبويه كان الخطوة التي مهدت السبيل لمن بعده في سلوك طريقته والتأثر بمنهجه.

فابن النديم يقول عن الفراء النحوي الكوفي المتوفى (٢٠٧ هـ): «وكان الفراء يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة»(١).

و يريد بذلك أن الفراء كان يستخدم لغة الفلسفة في كتاباته، وتسميته مؤلفاً من مؤلفاته بـ(الحدود) ـــ والكلمة من مصطلحات المنطق ـــ يؤيد ما ذكره ابن النديم.

ونقرأ في المقتضب(٢) النص التالي: «كان حدها (يعني الأفعال) ألاّ يعرب منها شيء لأن الإعراب لايكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها، إلى مالا نهاية».

فالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) يطبق هنا مبدأ التسلسل، وهو من مباديء الفلسفة المعروفة والمشتهرة، ويخلص في هدي استحالة التسلسل إلى إبطال أن يعرب من الأفعال شيء.

ولا أراني بحاجة إلى الإكثار من الشواهد هنا لأن الأمر واضح.

ولأن تطبيق مبدأ العلّية الفلسفي على العامل النحوي كان ـــ فيما قدرت ـــ نتيجة تأثر النحو بالفلسفة لغة ومنهجاً لم تكن علّية العامل في رأي النحاة علّية حقيقية، وليس العامل هو العلة التكوينية الفاعلة للإعراب.. وانما علّية العامل في نظرهم علّية اعتبارية، فرض اعتبارها التضام أو مضامة اللفظ للفظ، كما يقول ابن جنّي، أوما عبّرت عنه بالترابط.

وقد أكد هذا غير واحد من النحاة.. ومن الأعلام الذين اشاروا إلى هذا: ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) وابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) والرضي (ت ٦٨٦ هـ).

ففي الخصائص(٣) ما نصه: «ألا تراك إذا قلت (ضرب سعيدٌ جعفراً) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلاّ على اللفظ بـ(الضاد والراء والباء) على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت، والصوت مما لايجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.

وإنما قال النحو يون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد) و(ليت عمراً قائم)، و بعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هوظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.

---

(١) الفهرست ٩٩

(٢) ٤٠٨/٤

(٣) ١٠٩/١ ـــ ١١٠

وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح».

وفي الخصائص أيضاً[1] جاء ما نصه: «باب في تخصيص العلل: إعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ــ وإن كان على غير قياس ــ ومستثقلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء (ميزان) و(ميعاد) لقدرت على ذلك، فقلت: (موزان) و(موعاد)، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء (موسر) و(موقن) لقدرت على ذلك، فقلت: (ميسر) و(ميقن)، وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وان نفى القياسُ تلك الحال، وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد، لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره، وكذلك ما كان من هذا القبيل، فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وان تقدمت علل المتفقهين».

والنقاط البارزة في نصي ابن جنّي المتقدمين هي:

١ ــ إن اللفظ غير عامل حقيقي لأنه لا يقوى أن يحدث غير الصوت، واحداثه للصوت جاء على أساس أنه العلة المادية للصوت لا العلة الفاعلية، لأن العلة الفاعلية هو المتكلم.

ولأن اللفظ لا يقوى أن يحدث غير صوته، والصوت لعدم توافره على مقومات العلة الفاعلية ــ هنا ــ لا يمكن نسبة حدوث الإعراب إليه.

و يفهم هذا من قوله: «ألا تراك إذا قلت (ضرب سعيدٌ جعفراً) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلاّ على اللفظ بـ(الضاد والراء والباء) على صورة (فَعَلَ)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لايجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل».

وهو بهذا ينفي أن يكون اللفظ أو العامل النحوي علة حقيقية، و بنفيه هذا ــ وهو من القائلين بنظرية العامل ــ يثبت اعتبارية علية العامل النحوي.

٢ ــ إن نسبة النحويين العمل للعامل النحوي جاءت من مشاهدتهم الترابط القائم بين الألفاظ أو التضام بينها الذي عبّر عنه بمضامة اللفظ للفظ.

و يفهم هذا من قوله: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمراً قائم)، و بعضه

---

(١) ١/١٤٤ــ١٤٥

يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هو ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.

وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح».

وبه يريد أن يقول أيضاً إن نسبة العلية للعامل من قبل النحويين أمر اعتباري جاء من ملاحظتهم ما يقوم بين الألفاظ من تضام أو ترابط.

وهو بهذا يلقي الضوء على ما أشرت إليه في حديثي عن تاريخ نشوء نظرية العامل.

٣ــ ثم يقوم ابن جنّي بعقد موازنة بين علل النحويين وعلل الفقهيين، وبين علل النحاة وعلل المتكلمة.

والذي يهمنا ــ هنا ــ موازنته بين علل النحويين وعلل المتكلمين، لأن علل المتكلمين علل حقيقية، والموازنة بها أو معها تكشف لنا عن واقع علل النحويين، أهي اعتبارية أم حقيقية.

أما الموازنة بعلل الفقهيين فلا أظنها تأتي بمحصل مهم، لأن علل الفقه هي الأخرى، أكثرها مستنبطة، وليست منصوصة لتعد عللاً حقيقية.

وموازنته تقوم على الآتي:

أ ــ إن علل النحويين ــ كرأيهم في أن العامل علة الإعراب ــ يمكن نقضها وإبطالها، وذلك بتغيير الأثر الإعرابي المألوف وجوده، والناشيء من الترابط القائم بين الألفاظ إلى أثر آخر، كما في الفاعل المرفوع فمن الممكن النطق به منصوباً في حالة كونه فاعلاً، فمثلاً استطيع أن أنطق بجملة (جاء زيدٌ) ــ برفع زيد ــ هكذا: (جاء زيداً) ــ بنصب زيد ــ.

وهذا وإن كان مخالفاً للقياس أو القاعدة النحوية، إلا أنه يثبت لنا أن العامل النحوي ليس علة حقيقية للإعراب، وذلك لأن العلة الحقيقية إذا وجدت وجد معلولها، ولا يعقل تخلفه عنها البتة، ونحن هنا رأينا بالوجدان تخلف رفع الفاعل مع الفعل الذي هو عامله وعلته، وهكذا فيما مثّل به ابن جنّي من أمثلة أخرى.

ونتيجة هذا: هي التأكيد على أن العامل النحوي علة اعتبارية وليس علة حقيقية.

ويفهم هذا من قوله: «ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير قياس ومستثقلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء (ميزان) و(ميعاد) لقدرت على ذلك فقلت: (موزان) و(موعاد)، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء (موسر) و(موقن) لقدرت على

ذلك فقلت: (ميسر) و(ميقن)، وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وان نفى القياسُ تلك الحال».

ب ــ إن علل المتكلمة ــ كرأيهم في الضدين مثل السواد والبياض، فقد قالوا باستحالة اجتماعهما في محل واحد، وامكان افتراقهما عنه، وكرأيهم في النقيضين كالحركة والسكون، وما قالوا فيهما من استحالة اجتماعهما في محل واحد واستحالة ارتفاعهما معاً عنه ــ هي علل حقيقية لعدم القدرة على نقضها وابطالها.

و يفهم هذا من قوله: «وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد».

ونخلص من هذا كله إلى أن ابن جني ــ وهو يفسر لنا نوعية علّية العامل النحوي ــ يؤكد على أنها علة اعتبارية لا حقيقية.

وفي (اسرار العربية)(١) ما نصه: «فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟.. قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وانما هي امارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الاجماع انما هي امارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء.. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً»

وابو البركات الأنباري يتحدث في هذا النص عن العامل المعنوي، و يثبت سلامة القول به عن طريق إثبات أن العوامل في رأي النحاة ليست عللاً حقيقية حتى لا يتعقل وجود العلامة الإعرابية على آخر الكلمة المعربة العارية عن العوامل اللفظية، و(إذا ثبت أن العوامل في محل الاجماع هي امارات وعلامات) أي هي علل اعتبارية (فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء) لأن الاعتبار قائم في الحالين حال وجود العامل اللفظي وحال عدمه.

فهو هنا يقيم دليله في اثبات العامل المعنوي على اتفاق النحاة على أن العوامل علل اعتبارية.

وفي شرح الكافية(٢) يأتي النص التالي: «ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام».

---

(١) ص ٦٨ ــ ٦٩

(٢) ٢١/١

و يقول الرضي في موضع آخر[1]: «وهم (يعني النحاة) يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية».

والرضي في نصه الأول صريح في القول بأن العلة الحقيقية للإعراب ووجود علاماته في آخر الكلمة المعربة هو المتكلم، وأن نسبة العلية إلى العامل النحوي هي من نوع نسبة العلية إلى ما يعرف بالفلسفة بـ(المعدّ) ــ بصيغة اسم الفاعل ــ الذي عن طريقه يجري فيض الوجود على الشيء كالأب في مجال وجود ابنه، فالخالق الحقيقي هو الله تعالى، والأب ليس الآ مجرى لفيض الوجود على الابن، فكان (المعدّ) لذلك فقط، وكالماء الذي يصبه الإنسان على السطح فيجري به الميزاب إلى الأرض، فالفاعل للصب حقيقة هو الإنسان، والميزاب قام بوظيفة (المعد)، ولكن مع هذا قد نسمع من ينسب صب الماء إلى الميزاب مجازاً فيقول: (صبَّ الميزابُ الماء على الأرض) بملاحظة أن الميزاب كان (معداً) في وصول الماء إلى الأرض.

وهذا هو ما عناه الرضي في قوله «نسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم»، أي أن وجود ما سمي بالعامل في الجملة كان (المعد) لايصال الإعراب وعلاماته إلى ما سمي بالمعمول، من قبل المتكلم، فتأتي تسميته بالعامل تسمية مجازية بملاحظة أنه (المعد) في ايصال الإعراب وعلامته للاسم أو الكلمة المعربة.

ومعنى هذا أن العلّية المنسوبة للعامل في تفصيل الرضي المذكور علّية اعتبارية لأنها مجازية وليست بحقيقية.

ونستطيع أن نتبين ما قلته في توضيح نصه من قوله الآخر في المصدر نفسه[2]: «لانه (يعني العامل) الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلاّ أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان (العامل) علامة لا علة، ولهذا سمّوه عاملاً، ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم ــ أعني أن العامل كالعلة الموجدة ــ بأن يقال: باء الاستعانة دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد».

وهو في نصه الثاني أيضاً صريح في أن عوامل النحو ليست مؤثرات حقيقية، وانما عوملت عند النحاة كالمؤثرات الحقيقية لشهرة الاستعمال المجازي الذي ذكر قبل قليل على ألسنتهم وفي لغتهم العلمية، حتى تحوّل لشهرته إلى ما يشبه الحقيقة.

ولا أظن ــ بعد ما ذكر ــ أن هناك مجالاً لا تهام النحاة بأنهم يذهبون إلى أن العامل النحوي علة حقيقية للإعراب ولعلاماته فينعى عليهم ذلك و ينقدون به.

---

(١) ٨٠/١

(٢) ١٨/١

رأي قطرب:

وكان محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) تلميذ سيبو يه يخالف استاذه في قضية العامل وتأثيره الإعراب في آخر الكلمة المعربة، فقد روي عنه أنه يذهب إلى أن العرب «انما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولو بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان»[1].

وقطرب يتبنى برأيه هذا، المحكي عنه، رأي الخليل بن احمد استاذ سيبويه الذي ورد ذكره في كتاب سيبويه، وإن لم يشر قطرب إليه فيما نقلوه عنه من قول، فقد جاء في الكتاب[2] ما نصه: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك».

والخليل يرى ـــ كما يظهر من هذا النص ـــ أن حركات زيدت على الكلم المبنية، والحقت بها كوسيلة يعتمد عليها في النطق بالحروف في وصل الكلام وأثناء الدرج في التكلم، وذلك ليتخلص من البطء في النطق الذي يأتي عادة من تسكين الحرف خلال الوصل.. ولكن قطرباً يسحبه من البناء إلى الإعراب فيذهب إلى أن الإعراب هو الآخر ظاهرة صوتية، لأن العرب لم تستخدمه إلا وسيلة للإسراع بالكلام عند التكلم أثناء الوصل، وليساعدهم على الإدراج دونما ابطاء في النطق، وذلك أن السكون من طبيعته صوتياً الوقف، والوقف في وصل الكلام يسبب البطء في النطق.

و يضيف قطرب أن استخدام العرب الإعراب لهذه الوظيفة الصوتية المشار إليها قائم على أساس من مبدأ صوتي التزموا به في طريقة نطقهم، ذلكم هو مبدأ الحركة والسكون، فهم ينتقلون من السكون إلى الحركة، وليس من السكون إلى السكون، وذكر من ظواهر ذلك عدم جمعهم بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو البيت ولا بين أربعة أحرف متحركة.

ومعنى هذا أن العرب يعاقبون بين الحركة والسكون، وتعاقبهم هذا لأجل أن يسرعوا في النطق، و بخاصة في الوصل ودرج الكلام.

بقى هنا أن نشير إلى أن رأي الخليل في سبب استعمال العرب للحركات المذكور هنا كان في

---

(١) الايضاح للزجاجي ٧٠ ـــ ٧١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٩/١

(٢) ٣١٥/٢

البناء والمبنيات لا في الإعراب والمعربات ـ كما المحت ـ فهو لا يتنافى ورأيه في نظرية العامل، وذلك لأن نظرية العامل ـ كما أوضحت ـ هي من صنع النحاة، وليست من وضع العرب، لأن العرب كانت تطبق نظام الإعراب في لغتها تلقائياً لأنه ظاهرة لغوية اجتماعية، ومن المعلوم أن من أهم وأبرز سمات الظاهرة الاجتماعية هي التلقائية.

فالعرب استخدمت الحركات البنائية لا الإعرابية للغرض الصوتي الذي أشار إليه الخليل، واستخدمت الحركات الإعرابية كظاهرة لغوية اجتماعية، وعندما أراد النحاة ـ وعلى رأسهم الخليل ـ أن يفسروا هذا النظام اللغوي الاجتماعي، فسروه بنظرية العامل ليعطوا كل حركة وظيفتها في الجملة وفق ما توصلوا إليه من إدراك لوظائف الحركات في الجملة حسب نظام الجملة العربية الذي استقر عليه العرب اجتماعياً.

وهناك من النحويين من أشار إلى مثل هذا أو قريب منه عند الرد على قطرب[1] الذي تناول رأس الخيط في ما حكاه استاذ سيبويه عن استاذه الخليل وركز عليه دون أن يتنبه إلى ما ذكر.

سيطرة رأي الكتاب واستمراره:

وأمام ضخامة القيمة العلمية والتقدير المعنوي أو التقديس لكتاب سيبويه ينسى رأي قطرب، ولم يقو على الصمود أمام تيار الكتاب الجارف الذي ذهب ـ و بكل جدارة واستحقاق ـ يغطي الساحة النحوية بمفاهيمه ونظرياته، و بخاصة في مجال اشاعة وتعميم نظرية العامل وجعلها الأرض الصلبة التي وقف و يقف عليها النحو.

و بهذا سيطرت النظرية على عالم النحو، واستمرت تتبلور معنًى ومبنًى على أيدي علمائه تلامذة كتاب سيبويه، حتى عاد النحو العربي نحو العامل والإعراب، وحتى عدنا لا نجد كتاباً نحوياً في المكتبة النحوية المطبوعة التي تجاوزت أرقامها العدّية الألف مطبوعاً في (فهرست الكتب النحوية المطبوعة) الذي لم أزل عاكفاً على إعداده تهيئة لنشره، وقد لا نرى فيه ذكراً للعامل النحوي، و بخاصة في مجال التطبيق الإعرابي أو الدراسة الإعرابية.

ولأهمية العامل النحوي علمياً نقرأ في تعداد مؤلفات أبي علي الفارسي (ت **٣٧٧ هـ**) **فيلسوف** النحو كتاباً بعنوان (العوامل في النحو)

و يصبح كتاب ابي علي الفارسي المشار إليه فاتحة خير للتأليف في **العوامل**، متناً وشرحاً وإعراباً.. فكان من هذا:

١ ـ التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل، مكي بن أبي طالب القيسي (ت **٤٣٧ هـ**).
٢ ـ العوامل المئة، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ).

---

(١) انظر: ايضاح الزجاجي ٧٠ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/٧٩ وما بعدها.

٣ــ الجمل في عوامل الإعراب، الجرجاني أيضاً.
٤ــ العوامل في النحو، علي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت ٤٧٩ هـ).
٥ــ جواهر النحو، أبو علي الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ).
٦ــ العوامل في النحو، ملا محسن (ت هـ).
٧ــ العوامل الجديدة، محمد بن بيرعلي المعروف بيركلي أو بركوي (ت ٩٨١ هـ).

ومن شروح عوامل الجرجاني:

١ــ شرح العوامل المئة، ناصرالدين المطرزي (ت ٦١٠ هـ).
٢ــ شرح العوامل المئة، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).
٣ــ مئة كاملة في شرح مئة عامل، حاجي بابا، ابراهيم بن عبدالكريم (ت ٩٠٠ هـ).
٤ــ شرح العوامل المئة، حسين التوقاتي (ت ٩٢٦ هـ).
٥ــ شرح العوامل المئة، طاشكبري زاده (ت ٩٦٨ هـ).
٦ــ تعليقات على حاشية عبدالغفور اللاري على شرح عوامل الجرجاني، عبدالحكيم بن محمد السيالكوتي (ت ١٠٩٦ هـ).
٧ــ شرح العوامل المئة، ابراهيم بن حسن الكوراني (ت ١١٠١ هـ).
٨ــ شرح العوامل المئة، اسماعيل الحسيني المعروف بالأمير (ت ١١٤٦ هـ).
٩ــ شرح العوامل المئة، حسن بن موسى الزرديني (ت ١١٤٨ هـ).
١٠ــ شرح العوامل المئة، علي بن محمد الشاهرودي.

ومن إعرابها:

١ــ إعراب العوامل المئة، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).
٢ــ إعراب العوامل المئة، إشق قاسم الازنيقي (ت ٩٤٥ هـ).

ومن ترجماتها:

١ــ ترجمتها إلى اللغة التركية لكمال الدين المدرس.
٢ــ نظمها باللغة التركية لمحمد بن احمد الداعي المعروف بصوفي زاده الادرنوي (ت ١٠٢٤ هـ).

ومن شروح جمل الجرجاني:

١ــ التلخيص، للمؤلف نفسه.
٢ــ شرح ابن السيد البطليموسي (ت ٥٣١ هـ).
٣ــ شرح الباقولي الضرير (كان حياً سنة ٥٣٩ هـ) سماه (الجواهر في شرح جمل عبدالقاهر).
٤ــ شرح ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) واسمه (المرتجل في شرح الجمل).
٥ــ شرح علي بن ابراهيم الأنصاري البلنسي (ت ٥٧١ هـ) واسمه (الحلل).
٦ــ شرح محمد بن جعفر الأنصاري البلنسي (ت ٥٨٤ هـ).
٧ــ شرح ابن خروف الحضرمي (ت ٦٠٩ هـ).
٨ــ شرح عمر الرندي (ت ٦١٦ هـ).
٩ــ شرح الشريشي الأندلسي (ت ٦١٩ هـ).
١٠ــ شرح محمد البعلي الحنبلي (ت ٧٠٩ هـ)، سماه (الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر)[١].

ومن شروح عوامل البركوي:

١ــ شرح يحيى بن بخش.
٢ــ شرح محمد رشيد قزيها المعروف بابن سنان.
٣ــ تعليق الفواضل على إعراب العوامل، حسين بن احمد زيني زاده.
٤ــ حاشية على شرح العوامل الجديدة، حامد عمر.

والجرجاني في مقدمة عوامله ينهي عدد العوامل النحوية إلى مئة عامل، ولعل اسم الكتاب أخذ من هذه العبارة.. و يقول في مقدمة (الجمل): «هذه جمل رتبتها ترتيباً قريب المتناول وضمنتها جميع العوامل، وجعلتها خمسة فصول:

الفصل الأول: في المقدمات.
والفصل الثاني: في عوامل الأفعال.
والفصل الثالث: في عوامل الحروف.
والفصل الرابع: في عوامل الأسماء.
والفصل الخامس: في أشياء منفردة.

---

(١) انظر: الجمل للجرجاني: مقدمة المحقق: و.ز.

وملا محسن يقسم الكلم من حيث العمل واللا عمل في مقدمته إلى أربعة أقسام يقول في المقدمة : «أما بعد (فـ) النحوعلم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمة إعراباً و بناء .

والكلمة : اسم وفعل وحرف .

وهي :

١ــ إمّا (أن) تَعمل وتُعمل.
٢ــ أو تَعمل ولا تُعمل.
٣ــ أو تُعمل ولا تَعمل.
٤ــ أو لا تَعمل ولا تُعمل.

وهو ــ كما تراه ــ حصر عقلي للأقسام دائر بين الإثبات والنفي.

آثار نظرية العامل في النحو:

تمثل تغلغل نظرية العامل في النحوبما ولدته فيه من آثار علمية برزت على صعيده واضحة المعالم ومميزة السمات ، ومن هذه الآثار ما يلي :

أولا : في التبو يب :

إن أغلب كتب النحو العامة ــ وهي التي لم تقتصر على موضوع خاص ــ بوّبت وفق واحد من التبو يبات التالية :

١ــ العامل . المعمول . العمل : الإعراب .

كما في تبو يب كتاب (إظهار الأسرار) لزين الدين محمد بن بير على البركوي (ت ٩٨١ هـ) .. وقد نص على ذلك مؤلفه في مقدمته بقوله : «و بعدُ فهذه رسالة فيها يحتاج إليه كل معرب أشد الإحتياج ، وهوثلاثة أشياء : العامل والمعمول والعمل أي الإعراب ، فوجب ترتيبها على ثلاثة أبواب» .

و يعقد أبواب كتابه كالتالي :
الباب الأول : في العامل .
الباب الثاني : في المعمول .
الباب الثالث : في الإعراب .

وكما في كتاب (العوامل) المطبوع ببولاق في السنة (١٢٤٧ هـ) والمنشور ضمن (مجموع أمهات المتون)(١)، والمنسوب لعبدالقاهر الجرجاني.. فقد جاء في مقدمته: «وبعد فاعلم أنه لابد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مئة شيء:

ستون منها تسمى عاملاً.

وثلاثون منها تسمى معمولاً.

وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً.

فأبين لك ـ بإذن الله تعالى ـ هذه الثلاثة على طريق الإيجاز في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في العامل.

الباب الثاني: في المعمول.

الباب الثالث: في «الإعراب».

٢ـ المرفوعات. المنصوبات. المجرورات. التوابع.

وعليه غالب كتب النحو، ومنها ـ على سبيل المثال ـ:

ـ كتاب (اللمع) لابن جنّي.

ـ كتاب (الموجز) لابن السرّاج.

ـ ألفية ابن مالك.

ـ كتاب (الأجرومية) لابن آجروم الصنهاجي.

٣ـ الأسماء. الأفعال. الحروف. المشترك من أحوالها.

وعليه تبويب الزمخشري لكتابه (المفصل)، قال في مقدمته: (فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصل في صنعة الإعراب) مقسوماً أربعة أقسام:

القسم الأول: في الأسماء.

القسم الثاني: في الأفعال.

القسم الثالث: في الحروف.

القسم الرابع: في المشترك من أحوالها.

وكما ترى: التبويبان الأولان متأثران تأثرا واضحاً بنظرية العامل، وعليهما بوّبت غالبية كتب النحو، وبخاصة التبويب الثاني منهما.

أما تبويب الزمخشري فقد روعي فيه تقسيم الكلمة وأقسامها، إلاّ أنه لم يشتهر، ووقف ثابتاً داخل إطار المفصل ـ في حدود ما رأيته من كتب نحوية بعد المفصل.

---

(١) ص ٤٧٨

ثانيا : في التقسيم :

رأينا قبل قليل : كيف قام الملا محسن في (عوامله) باعمال القسمة العقلية لحصر أنواع الألفاظ من حيث العمل واللاعمل ، فكانت النتيجة أن الألفاظ تنقسم إلى التالي :

١ــ لفظ يصلح لأن يكون عاملاً وأن يكون معمولاً .
٢ــ لفظ يصلح لأن يكون عاملاً ولا يصلح لأن يكون معمولاً .
٣ــ لفظ يصلح لأن يكون معمولاً ولا يصلح لأن يكون عاملاً .
٤ــ لفظ لا يصلح لأن يكون عاملاً ولا معمولاً(١) .

ورأينا كيف أن عبدالقاهر الجرجاني انتهى بعدد العوامل إلى مئة عامل .

وهويقسم العامل إلى : لفظي ومعنوي .

و يقسم العامل اللفظي إلى : سماعي وقياسي .

و يوزع أعدادها المئة على الأقسام المذكورة ، قال في مقدمة عوامله(٢) : «أما بعد فإن العوامل في النحومئة عامل :

وهي لفظية ومعنو ية .

فاللفظية : سماعية وقياسية .

فالسماعية : أحد وتسعون عاملاً .

والقياسية : سبعة عوامل .

والمعنو ية : عددان» .

ثم نوّع السماعية إلى ثلا ثة عشر نوعاً هي :

١ــ حروف الجر . . وذكر منها سبعة عشر حرفاً .
٢ــ إن وأخواتها . . وهي ستة أحرف .
٣ــ ما ولا المشبهتان بليس . . وهما حرفان .
٤ــ حروف النداء . . وهي سبعة أحرف .
٥ــ نواصب الفعل المضارع . . وهي أر بعة أحرف .
٦ــ الحروف الجوازم للفعل المضارع . . وهي خمسة أحرف .

---

(١) انظر : جامع المقدمات ١٣٦

(٢) م.ن

٧ـ الأسماء الجوازم للفعل المضارع . . وهي تسعة أسماء .
٨ـ كنايات العدد الناصبة للتمييز . . وهي أربعة أسماء .
٩ـ أسماء الأفعال . . ذكر منها تسعة أسماء .
١٠ـ الأفعال الناقصة . . وهي ثلاثة عشر فعلاً .
١١ـ أفعال المقاربة . . وهي أربعة أفعال .
١٢ـ أفعال المدح والذم . . وهي أربعة أفعال .
١٣ـ أفعال الشك . . وهي سبعة أفعال .

وأنواع العوامل القياسية هي :

١ـ الفعل (على الإطلاق) .
٢ـ اسم الفاعل .
٣ـ اسم المفعول .
٤ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل .
٥ـ المصدر .
٦ـ الاسم المضاف .
٧ـ الاسم المبهم .

والعاملان المعنويان هما :

١ـ عامل رفع المبتدأ .
٢ـ عامل رفع الخبر .

أما ملا محسن فقد قسم العوامل إلى : سماعية وقياسية .
ونوّع السماعية إلى ثلاثة عشر نوعاً .
ونوّع القياسية إلى سبعة أنواع ، وهي :
السماعية :

١ـ حروف الجر ـ ٧
٢ـ الحروف المشبهة بالفعل ـ ٦
٣ـ ما ولا المشبهتان بليس ـ ٢

٤ـ حروف النداء ـ ٧

٥ـ نواصب المضارع ـ ٤

٦ـ حروف جزم المضارع ـ ٥

٧ـ الأفعال الناقصة ـ ١٣

٨ـ أفعال المقاربة ـ ١١

٩ـ أفعال المدح والذم ـ ٤

١٠ـ أفعال القلوب ـ ٧

١١ـ اسماء الأفعال (لم يحصرها في عدد).

١٢ـ أسماء جزم المضارع ـ ١٠

١٣ـ كنايات العدد ـ ٤

ومجموعها ـ باستثناء ـ أسماء الأفعال لأنه لم يحصرها بعدد ـ ثمانون عاملاً سماعياً.

والقياسية:

١ـ الفعل.

٢ـ المصدر

٣ـ اسم الفاعل

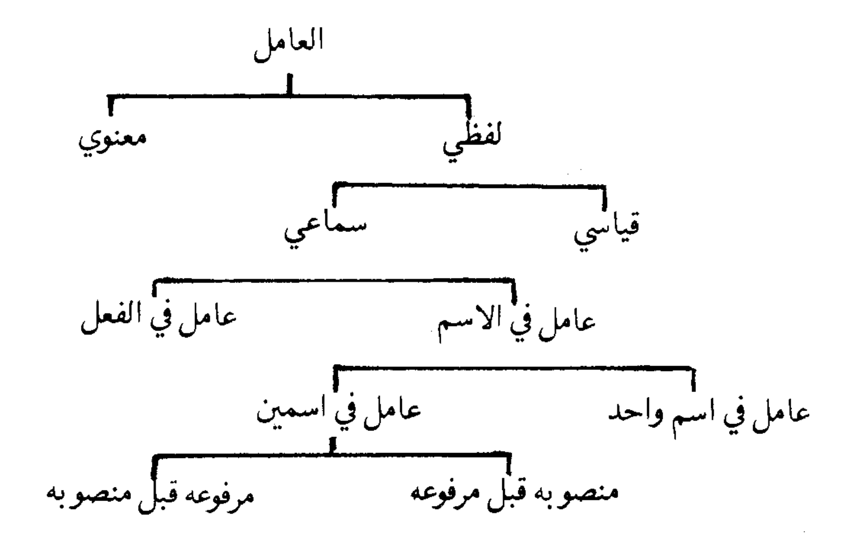
٤ـ اسم المفعول

٥ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل

٦ـ المضاف

٧ـ الاسم المبهم

وفي كتاب (إظهار الأسرار) للبركوي قسم العامل كما في الجدول الآتي:



وفي كتابي (مختصر النحو) : موضوع (العامل) ، قسمت العامل إلى لفظي ومعنوي :

وأدرجت تحت عنوان اللفظي العوامل التالية :

الحروف :

١ــ حروف الجر.

٢ــ الحروف المشبهة بالفعل .

٣ــ الحروف المشبهات بليس .

٤ــ حروف الاستثناء .

٥ــ حروف النداء .

٦ــ لا النافية للجنس .

٧ــ حروف نصب الفعل المضارع .

٨ــ حروف جزم الفعل المضارع .

٩ــ إن الشرطية.

ــ الأفعال :

١ــ الأفعال الناقصة .

٢ــ أفعال المقاربة .

٣ــ أفعال القلوب .

٤ــ أفعال التحويل .

٥ــ أفعال المدح والذم .

٦ــ فعلا التعجب .

٧ــ فعل الاختصاص .

٨ــ فعل الإغراء .

٩ــ فعل التحذير.

١٠ــ أفعال الإستثناء .

مع العلم بأن الفعل مطلقاً و بجميع أقسامه عامل .

ــ الأسماء :

١ــ اسماء الشرط .

٢ــ أسماء الأفعال .

٣ــ اسماء الفاعلين

٤ــ اسماء المفعولين .

٥ــ الصفات المشبهة .

٦ــ اسم التفضيل .

٧ــ المصادر.
٨ــ اسماء المصادر.
٩ــ الاسم المضاف.
١٠ــ المبتدأ والخبر ــ على رأي ــ.
١١ــ الاسم المبهم التام.
١٢ــ الظرف المستقر.
١٣ــ الاسم المنسوب.
١٤ــ الاسم المستعار.

وقسمت العامل اللفظي إلى ثلاثة أقسام هي:

١ــ الأصلي.
٢ــ الزائد.
٣ــ شبه الزائد

وأدرجت تحت عنوان العامل المعنوي ما يلي:

١ــ الابتداء ــ عامل رفع المبتدأ ــ في رأي البصريين ــ.
٢ــ التجرد من الناصب والجازم ــ عامل رفع الفعل المضارع.
٣ــ الخلاف ــ عامل نصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ، ونصب المفعول معه ــ في رأي الكوفيين ــ.
٤ــ التبعية ــ عامل إعراب التوابع عند الأخفش.

ورأينا في التبويب الثاني كيف قسمت المعمولات وفق اعرابها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وتوابع.

وتأثر هذه الأنماط من التقسيمات من الوضوح بمكان.

ثالثا: في التأصيل:

ونلمس أثر نظرية العامل في التأصيل في مثل اعتبار النحويين الفعلَ أصلاً في العمل، والاسمَ محمولاً عليه في ذلك.. يقول ابن مالك في (إعمال المصدر):

بفعله المصدَر ألحق في العملْ ... مضافاً أو مجروراً أو معَ ألْ

و يقول الصبان معلقاً على قول ابن مالك (بفعله المصدر ألحق في العمل): «اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل، وليس كذلك، بل لأنه أصل الفعل ــ كما سيصرح بذلك

الشارح ـ، وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور، وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل، فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه، لا من إلحاق المشبه بالمشبه به»([1]).

وكما فرعوا على الأصل كالذي رأيناه من تفريعهم عمل المصدر على أصالة الفعل في العمل، فرعوا على الفرع، كالذي ذهبوا إليه في تفريع عمل الصفة المشبهة على عمل اسم الفاعل، وعمل اسم الفاعل هو فرع على عمل الفعل،.. قال الأزهري معللاً قول ابن هشام: (الرابع: ان منصوبها (يعني الصفة المشبهة) لا يتقدم عليها) قال: «لأنها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز: زيدٌ وجهه حسنٌ»([2]).

رابعاً: في القوة والضعف:

وعلى أساس من استقرائهم وملاحظاتهم لكيفية عمل العامل متقدماً ومتأخراً، ظاهراً ومضمراً، بواسطة وبدون واسطة، نوّعوا العوامل إلى: قوية وضعيفة، ووضعوا قواعد وأحكاماً لذلك.

ومن هذا: منعهم عمل فعل التعجب متأخرا عن منصوبه، جاء في شرح المفصل لابن يعيش([3]): قال الشارح: صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم (المفعول) فيه على (ما) ولا على (الفعل)، فلا يجوز (زيداً ما أحسن) ولا (ما زيداً أحسن)، كما يجوز غير ذلك في غير التعجب من نحو (زيداً عبدُ الله أكرم)، وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه من نحو: ما اميلحه، وما أقومه».

وجاء فيه أيضاً([4]): «واحتجوا بأن فعل التعجب وان كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة (إنّ) في الحروف، وانت تجيز الفعل في (إن) بالظرف من نحو: (إن في الدار زيداً) و(ليت لي مثلك صديقاً)، وإذا جاز ذلك في الحرف كان في الفعل أجوز وإن ضعف لأنه لا يتقاصر عن الحروف».

ومنه أيضاً: منعهم عمل فعل التعجب في الحال إذا قدمت عليه، قال ابن مالك: «ولا تتقدم (يعني الحال) على عاملها إن كان ممنـــوع التصـــرف كله كفعل التعجب أو صفة تشبهه كافعل من كذا.

فلا يقال في (ما أحسن زيداً مقبلاً): (ما مقبلاً أحسن زيداً)، ولا في (هو أحسن من عمرو مقبلاً): (هو مقبلاً أحسن من عمرو) لأن (أحسن من عمرو) شبيه بـ(ما أحسنه) لفظاً ومعنى وجموداً، فإنه يقع بلفظ واحد على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع، فكان كفعل التعجب

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٨٨
(٢) شرح التصريح ٢/٨٢
(٣) ٧/١٤٩
(٤) ٧/١٥٠

الواقع بلفظ واحد على الماضي والحاضر والمستقبل، فتوافقا في الضعف عن العمل في حال متقدمة»([1]).

ومنه: ما ذكروه في موضوع إعمال وإلغاء (ظنَّ) إذا توسطت بين الجزأين، ففي المصدر السابق([2]) يقول ابن مالك: «والموضع الذي يستوي فيه الإلغاء والإعمال، لأن للفعل قوة بتقدمه على أحد الجزأين، يقتضي ترجيح الإعمال، وضعفاً بتأخره يقتضي ترجيح الإلغاء، فحكم بتساو يها».

ومن مبادئهم العامة التي وضعوها على أساس من تقسيمهم العامل إلى قوى وضعيف «الا يؤدي حذف ما يراد حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو(ضربني وضربته زيدٌ) لئلا يتسلط على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول.

ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو(زيد ضربته) لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل»([3]).

ومنه تطبيقاً ما جاء في كتاب (معاني القرآن) للفراء في إعراب قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى): «فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابئين).

ولا استحب أن أقول (إن عبدالله وزيداً قائمان) لتبين الإعراب في (عبدالله) وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إن»([4]).

خامسا: في التعدد:

ومن الأحكام التي شرعها النحاة هنا في هدي نظرية العامل، وهدي قياس العامل على العلة الحقيقية أو الفلسفية: عدم تجو يزهم أن يعمل عاملان في معمول واحد، وذلك لأن الفلسفة تقول باستحالة اجتماع علتين على معلول واحد، لأن العلتين إن كانت كل واحدة منهما علة تامة تؤثر

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٣٢

(٢) ص ٢٤٩

(٣) مغني اللبيب ٧٩٥

(٤) ٣١٠/١–٣١١

بنفسها دونما حاجة إلى شيء آخر يصبح المعلول عند وجودها موجوداً ، فيأتي وجود العلة الثانية متأخراً أي بعد وجود المعلول ، و يكون إيجاده بتأثير العلة الثانية من باب تحصيل الحاصل لأنه موجود ، وذلك شيء لغوومحال . . وإن كانت كل واحدة منهما جزء العلة فتتكاملان لتأليف العلة التـــامة المؤثرة ، فلا معنى لاعتبارهما علتين مستقلتين .

وهكذا ذهب النحاة في مسألة اجتماع العاملين على معمول واحد ، فقالوا بعدم الجواز و وجوب إعمال أحد العاملين في المعمول وإهمال الآخر بالنسبة للمعمول وتعو يضه بالتقدير.

وأوضح مثال يذكر هنا موضوع (التنازع) الذي يقول فيه ابن مالك :

إن عـامـلان اقـتـضـيا في اسم عملْ	قـبـل فـللـواحـد مـنـهـمـا الـعـمـلْ
والـثـانـي أولى عـنـد أهـل الـبـصره	واخـتـارعـكـساً غـيـرُهـم ذا أسره
وأعــمـل المـهـل في ضـمـير مـا	تـنـازعـاه والـتـزم مـا الـتـزما
كـيـحـسـنـان و يسيء ابـنـاكـا	وقـد بـغـى واعـتـديا عـبـداكـا

وقال الرضي في موضوع (التنازع) : « ونقل المصنف عن الفراء مع هذه المسألة ــ أي إعمال الثاني إذا طَلَبَ الأ ولُ الفاعلية ــ وقال (يعني ابن الحاجب) انه (يعني الفراء) يوجب اعمال الأ ول في مثل هذا .

والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا : أن الثاني إن طَلَبَ أيضاً الفاعلية نحو (ضرب واكرم زيدٌ) جاز أن تعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين ، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية »(1) .

وعلم الأصول الذي يشير إليه الرضي ــ سواء كان علم أصول العقيدة أو علم أصول الفقه ــ مستوردِ أو مستعير للمسألة من الفكر الفلسفي .

والرضي ــ هنا ــ يعني ما أوضحته قبل قليل من قياس النحو يين لمسألتهم التنازعية على العلة الفلسفية وأحكامها عند الفلاسفة .

ومن هذا أيضاً اعتبارهم (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها) و(ظن وأخواتها) وما ماثلها نواسخ للابتداء .

لأن قولهم بالنسخ هنا قائم على أساس من عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد .

وتفصيله : إن تأثير العامل الأ ول إذا كان علة تامة ــ كما هو الفرض هنا ــ يأتي تأثير العامل

---

(١) شرح الكافية ٧٩/١ ــ ٨٠

الثاني من باب تحصيل الحاصل، فلابد إذن من القول بأن هذه الأفعال والحروف عندما تدخل على المبتدأ والخبر تنسخ حكمهما الناشيء من تأثير العامل فيهما السابق عليها، وتأتي بالحكم الجديد محله وهو الناشيء من تأثيرها.

سادسا: في التقدير:

وأعني به تقدير العامل صناعياً وغير صناعي، فقد نشأ تأثير نظرية العامل في ذلك نشوأ ملحوظا، بحيث لا يحتاج إلى أكثر من الإشارة إليه.

ومنه على سبيل المثال: التقدير في (النعت) المقطوع إلى النصب، حيث يقدر عامله الفعل (اعني) أو ما يماثله.

ومنه: تقدير عامل الحال الواقعة بعد حرف الجواب، كما في قوله تعالى: (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين) والتقدير (نجمعها قادرين).

و يقول ابن مالك في ألفيته:

و يرفع الفاعل فعلُ اضمرا   كمثل (زيدٌ) في جواب (مَن قرا)

و يقول ابن عقيل في شرحه: «إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وابقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (من قرأ) فتقول: (زيدٌ)، التقدير (قرأ زيدٌ).

وقد يحذف الفعل وجوباً، كما في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) فـ(أحد) فاعل بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: (وإن استجارك)، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: (إذا السماء انشقت) وهذا مذهب جمهور النحويين»[1].

وسيأتي الحديث عن (التقدير) بصورة مفصلة تحت عنوان (تقدير الإعراب).

و بعدُ، فهذه هي نظرية العامل التي طبع النحو العربي بطابعها العريض الشامل، وهذه هي نظرية العامل التي زوت رأي قطرب في خبايا تاريخ الفكر النحوي.. فيا ترى ما هو الشأن في موقفها من الآراء الأخرى، هذا ما سنراه فيما يأتي.

رأي ابن مضاء:

وصل إلينا رأي احمد بن عبدالرحمن اللخمي القرطبي المشهور بابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) في نظرية العامل عن طريق كتابه الموسوم بـ(الرد على النحاة)، فقد عقد فيه فصلاً بعنوان (فصل عن الغاء

---

(١) شرح ابن عقيل ٦٥

العوامل)[١]، قال فيه: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وانبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه:

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلاّ بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أن سيبو يه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه: «وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأر بعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها الآ وهو يزول عنه، و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه»[٢].. فظاهر هذا: أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد.

وقد صرح بخلاف ذلك ابو الفتح بن جنّي وغيره، قال ابو الفتح في خصائصه ـ بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنو ية ـ: «وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره»[٣]، فأكد (المتكلم) بـ(نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا لشيء غيره)، وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه.

منها: أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، و(هنا) لايحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا: (إن زيداً) إلاّ بعد عدم (إن).

فإن قيل: بم يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟

قيل: الفاعل عند القائلين به، إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وأما أن يفعل بالطبع كما تحرق النارُ و يبرّد الماءُ.

ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل. وقد تبين هذا في موضعه.

وأما العوامل النحو ية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

---

(١) من ص ٦٩ إلى ص ٧١
(٢) تقدم النص كاملاً قبل قليل
(٣) تقدم النص كاملاً قبل قليل

فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها.

قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه من رتبة البلاغة إلى هجنة العي وإدعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك.

وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك:» .

و بعد نقل هذا الجزء الذي يختص بنظرية العامل من الفصل المشار إليه لنر ما هي المآخذ على نظرية العامل التي أقام عليها ابن مضاء رأيه في إلغاء العوامل مستخلصة من النص المذكور:

١ــ يرى ابن مضاء أن عبائر النحويين توهم بأن العوامل النحوية علل حقيقية لوجود الإعراب في أواخر الكلم المعربة، واستدل لهذا بقول سيبويه (لما يحدثه فيه العامل) وقوله: (لغير شيء أحدث ذلك فيه)، لأن كلمة (أحدث) تعني في لغة الفلسفة: (أوجد)، وكلمة (يحدث) تعني (يوجد)، ومنه قولهم: (العالم حادث) أي موجود ومخلوق، و يقابله في العرف الفلسفي اللغوي كلمة (قديم) أي غير مخلوق.

فعندما يقول سيبويه (يحدث العامل) توهم هذه العبارة أنه يريد ما يفهم من كلمة (يحدث) فلسفياً، يعني (يوجده العامل) وعلى نحو العلة الحقيقية.

٢ــ ثم يشير ابن مضاء إلى الخلاف في المسألة، و يذكر رأي ابن جني في أن العوامل النحوية ليست هي العلل الحقيقية لإحداث الإعراب في أواخر الكلمات المعربات، وإنما العامل الحقيقي أو العلة الحقيقية لذلك هو المتكلم.

و يفهم ابن مضاء من ظاهر كلام ابن جني أن أبا الفتح يسند الفعل إلى المتكلم على نحو التفويض كما هو رأي المعتزلة، وهو خلاف مذهب أهل الحق الذين يذهبون إلى أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين الأمرين.

٣ــ و بعد هذا يستدل لإبطال نسبة العلية الحقيقية للعامل النحوي بفقدان أهم شرط من شروط العلة الفاعلية من العامل النحوي، وهو أن العلة الفاعلية لا تؤثر أثرها في إحداث المعلول وإيجاده إلاّ إذا كانت موجودة بدءاً واستمراراً.

وهذا غير متوافر في العامل النحوي، فمثلاً (إنّ) الناصبة لاسمها، و بتعبير أدق: الموجدة للفتحة في آخر اسمها بصفتها العلة الحقيقية لإحداث الفتحة في آخر الاسم، توجد (أعني إن) حالة التلفظ بها، ثم تفنى وتنعدم عند الانتهاء من التلفظ بها لأنها صوت، والفتحة بصفتها صوتاً أيضاً لا تنوجد إلاّ بعد انتهاء صوت (إن) التي هي علة وجودها حسب الفرض.

ثم يشكل على نفسه بما حاصله : قد يقال : إن العامل النحوي ليس هو اللفظ حتى يقال فيه إنه لا يصلح للعلية لأنه يفنى قبل وجود المعلول ، وإنما هو المعنى الذي دل عليه اللفظ ، .. والمعنى ــ كما هو معلوم ــ قائم في عالمه ذهناً أو خارجاً ، فهو موجود بدءاً واستمراراً ، وهو ما نتطلبه شرطاً في العلة الفاعلية .

و يرَدّ على الإشكال بما خلاصته : ان الفاعل في عرف الفلاسفة والمتكلمة ينقسم إلى نوعين :

أ ــ فاعل بالارادة كالحيوان

ب ــ فاعل بالطبع كالنار في فعلها الإحراق وكالماء في فعله التبريد .

وعلى أساس من حصره قسمة الفاعل في النوعين المذكورين يلغي العلية الحقيقية عن العوامل النحوية ألفاظاً ومعاني لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

٤ ــ وأخيراً ، يرى ابن مضاء ــ على تقدير التسليم بأن العوامل النحوية ليست عوامل حقيقية وإنما هي شبيهة بها وقريبة منها ، وضعها النحاة لمّا شاهدوا (أن هذه الألفاظ) التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب) ــ يرى ضرورةَ إلغائها من النحو لأنها بدخالتها عليه تؤدي إلى (تغيير كلام العرب وحطه من رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها) .

هذه هي مآخذ ابن مضاء على القول بنظرية العامل مستخلصة من نصه المذكور في أعلاه .. فلنرَ: ما مدى سلامتها بصفتها نقداً علمياً ؟! وهل أدت وظيفتها في إلغاء العوامل ، فحققت هدفها ؟!

إن نقد ابن مضاء لقول النحاة بنظرية العامل جاء على كلا تقديري :

أ ــ أن العوامل النحوية علل حقيقية .

ب ــ أن العوامل النحوية علل اعتبارية .

فعلى التقدير الأول : رأى أن عليه ــ منهجياً ــ أن يثبت أولاً أن العوامل النحوية علل حقيقية ، ثم يوجه إليها نقده لإبطال القول بعليتها الحقيقية .

والذي انتهى إليه ــ هنا ــ شيئان هما :

أ ــ أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية كما في نص سيبويه الذي استشهد به .

ب ــ أن المسألة خلافية ، فهناك من ذهب إلى أن العلة الحقيقية لوجود الإعراب في أواخر الكلم المعربات هو المتكلم ، كابن جنّي ، وعلى هذا تصبح العوامل النحوية عللاً اعتبارية .

والذي يلاحظ عليه في هذا :

١ ــ إن التوهم لا يتخذ منه أساساً للإثبات أو النقد العلمي ، وهو أمر واضح منهجياً .

٢ــ إن التوهم لا يعدّ رأياً فيقال على أساس منه : إن المسألة خلافية . فمن البدء لم تقم محاولة ابن مضاء لإلغاء العوامل على أساس علمي ، مضافاً إلى ذلك أنني قد أوضحت أن العوامل النحوية هي في رأي النحاة علل اعتبارية ، وقول ابن جنّي وأمثاله جاء مفسراً لذلك ومؤكداً ، ولكن ابن مضاء لم يتنبه لهذا ، لأنه قد افترض مسبقاً وقبل أن يبحث المسألة أن النحاة يذهبون إلى أن العوامل النحوية علل حقيقية وترسب هذا الافتراض في لا شعوره حتى تحوّل إلى حقيقة قائمة فيما يرى .

٣ــ وانطلاقاً مما تخمر في لا شعوره ناقش القول الذي افترضه في المسألة بما ذكره من أن أهم شرط مقوّم لعلية العلة الفاعلة أو الفاعلية هو وجودها بدءاً واستمراراً ، وهو غير متوافر في العامل النحوي :

ويلاحظ عليه في هذا: أن النحاة مدركون لذلك ، ولذا قالوا باعتبارية العلية في العوامل ، كما بيّنت هذا فيما مضى ، فلا يؤخذ عليهم هذا المأخذ .

٤ــ إن رجوعه إلى القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إمّا ارادي أو طبعي ، وإخراجه الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين ، لا يعدو أن يكون نوعاً من المغالطة ، لأن النحاة ــ كما أسلفت ــ لم يعتقدوا أو يفترضوا في العوامل أنها علل فواعل حتى يؤخذ عليهم هذا المأخذ ، ولكنها اندفاعة منه بسبب ما ترسب في أعماق اللاشعور .

وعلى التقدير الثاني : أطلق ابن مضاء فتواه بما خلفته نظرية العامل من آثار سلبية في كلام العرب ، وهي فتوى لا أرى لها وجهاً أو مبرراً لأنها لم تقم على دليل ، وذلك لأن الحذوف والتقادير التي قال بها النحاة صناعية كانت أو غير صناعية لم تمس الجانب البلاغي أو الجمالي في النص العربي ، لأن النص قائم بذاته خارج حريم البحث النحوي .

وأخيراً لا أستطيع أن أعبر عن موقف ابن مضاء من نظرية العامل ، بأنه ثورة ، كما عبّر عنه بعضهم ، لأن من طبيعة الثورة الهدم والبناء ، وابن مضاء هنا لم يقوَ حتى على الهدم ، فضلاً عن أنه لم يأت بالبناء البديل . . وكل ما يمكن أن يقال عن موقفه : إنه محاولة جريئة غير موفقة .

رأي ابراهيم مصطفى :

وبعد حوالي ثمانية قرون من محاولة ابن مضاء القرطبي لإلغاء العوامل النحوية يقوم ابراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢ هـ) العالم النحوي المصري بنشر كتابه (إحياء النحو) داعياً فيه ــ أيضا ــ إلى إلغاء العوامل .

وقد سجل دعوته لالغاء العوامل ضمن العناو ين التالية :

١ ــ (فلسفة العامل) :

ذكر فيه شروط وأحكام العامل التي ذكرها النحو يون معرّفاً بها أصول نظرية العامل ، تلكم الأصول التي تمثل عند النحو يين فلسفة النحو، ومسلسلاً إياها تحت خمسة عشر رقماً من الصفحة ٢٣ إلى الصفحة ٢٨ .

٢ ــ (نقد مذهب النحاة في العامل) :

أداره في النقاط التالية :

التقدير الصناعي .

تعدد وجوه الإعراب .

كثرة الخلاف في العامل .

العامل المعنوي .

واستغرق به الصفحات من ٣٤ إلى ٤٢ .

٣ ــ (معاني الإعراب) :

ذهب فيه إلى أن للإعراب معاني ، والحركات دوال عليها .

ولعل من المستحسن والمفيد أن أنقل محتوى كل عنوان من العناو ين الثلاثة ، و بشيء من الاختصار والتصرف ما أمكنني ذلك ، لتكون صورة المحاولة أمام القارىء و بخاصة أن كتاب (إحياء النحو) لم يعد من الكتب الواقعة في متناول أيدي الجميع لندرته .

* قال في فلسفة العامل :

« ودوّنوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية ،سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلتهم وحججهم ما يشرح لك أصول نظرياتهم في العامل .. قالوا :

١ ــ كل علامة إعراب هي أثر لعامل ، وعند عدم ذكره في الجملة يجب تقديره ، وقد يكون واجب الحذف مع لزوم تقديره ، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في (إياك والأسد) و (سقياً لك) .

٢ ــ لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإن وجد ما ظاهره ذلك جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ وللآخر التأثير في الموضع ، كما في (بحسبك هذا) و (رب رجل لا يحمل قلب رجل) فلـ (رب) و (الباء) العمل في اللفظ ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلاً للابتداء .

٣ ــ الأصل في العمل للأفعال .

٤ــ الفعل المتمكن في الفعلية عامل قوي يعمل متقدماً ومتأخراً، والفعل الجامد عامل ضعيف لا يعمل في متقدم، أو لا يعمل إلا بشروط، كما في فعل التعجب ونعم و بئس، أو يكون محدود العمل، كالفعل الناقص الذي لا يعمل إلا في المبتدأ والخبر، وقد يزاد على محدوديته في العمل اشتراط سبقه بنفي أو نهي.

٥ــ الاسم العامل هو فرع في عمله على الفعل، و يقوى بقوة شبهه بالفعل و يضعف بضعف شبهه به.

٦ــ للحرف طريقتان في العمل:

الأولى: أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل.

الثانية: أن يعمل حملاً على الفعل.

والأول يعمل في الاسم والفعل.

والثاني يقوى بقوة شبهه بالفعل و يضعف بضعف شبهه بالفعل.

٧ــ الحرف لا يعمل الاّ إذا كان مختصاً بما يعمل فيه.

٨ــ يعمل بعض الحروف في موضع عملاً، وفي غيره عملاً آخر، مثل (لا) تحمل على (ليس) فتعمل عملها، وعلى (إنّ) فتكون مثلها.

٩ــ مرتبة العامل التقدم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً، فإذا كان ضعيفا لم يعمل إلا متقدماً.

١٠ــ الأصل ألاّ يفصل العامل من معموله، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته، وفي الاسم حملاً عليه، أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه و بين معموله.

١١ــ العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء.

١٢ــ يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمولة لها.

١٣ــ جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها.

١٤ــ لبعض العوامل ثلاث حالات: الإعمال والتعليق والإلغاء.

١٥ــ كل مجموعة من العوامل تتشابهت في العمل تكون أسرة واحدة، مثل: كان وأخواتها، وإن وأخواتها.

* وقال في نقد مذهب النحاة في العامل:

١ــ اضطروا لطرد قواعدهم إلى (التقدير)، واكثروا منه، ومن أمثلته:

أــ (زيداً رأيته) تقديره: (رأيت زيداً رأيته)

ب ـ (وإن أحدٌ من المشركين استجارك) تقديره: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك).

جـ ـ (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) تقديره: (لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي).

د ـ (وأما ثمود فهديناهم) تقديره: (وأما ثمود فهدينا هديناهم).

هـ ـ (اياك والأسد) تقديره: (احذرك وأحذر الأسد).

و ـ و يقطع النعت في مثل: (الحمدُلله ربِّ العالمين) فتنصب كلمة (رب)، وترفع، فيقدرون: (هو ربُّ) أو (أمدحُ ربَّ).

والمقدر في الكلام نوعان:

أ ـ ما يفهم من الكلام و يدل عليه السياق، وكان حذفه للايجاز، هو أمر سائغ في كل لغة، بل هو في العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم.

ب ـ نظير ما تقدم من الأمثلة، كلمات تجتلب لتصحح الإعراب ولتكمل نظرية العامل، و يسمي النحاة هذا النوع من التقدير بـ(التقدير الصناعي)، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وهذا هو الذي نعيبه.

٢ ـ بهذا التقدير الصناعي والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً، وكثروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدرون العامل رافعاً فيرفعون، و يقدرونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم.

٣ ـ ان النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة، من ذلك قولهم في باب المفعول معه: إن مثل (كيف أنت وأخوك) يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى، و يضّعفون الأول، لأن الواو لم يسبقها فعل، يكون عاملاً في المفعول معه.

والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر، تقول (كيف أنت وأخوك) أي (كيف أنت وكيف أخوك)، فإذا قلت: (كيف أنت وأخاك) فإنما تسأل عن صلة بينهما.

فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل.

٤ ـ كثرة الخلاف في العامل كالذي جاء في عامل المفعول به:

فرأى جمهور البصريين هو الفعل أو شبهه.

ورأي هشام الكوفي هو الفاعل وحده.

ورأي الفراء هو الفعل والفاعل.

ورأي خلف هو معنى المفعولية.

٥ــ قولهم بالعامل المعنوي، فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والكوفيون يرون الرافع هو الخلاف.

ثم يعقب الاستاذ مصطفى مآخذه المذكورة بقوله: «على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته».

* وقال في معاني الإعراب:

«وإذن وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم وهو ما نراه.

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك جملة لنحسن تصوره معاً، ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً.

فأمّا الضمة فانها عَلَمُ الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها و يتحدث عنها.

وأمّا الكسرة فإنها عَلَمُ الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في (كتابُ محمدٍ) وكتابُ لمحمدٍ).

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الا تباع.

أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.

فهذا جوهر الرأي عندنا، وخلاصة ما نسعى بعدُ في تفصيله وتأييده ونستعين الله.

ومن قبل أن نفصله رنسوق أدلته نقدم إليك عبارات الأئمة النحاة المتقدمين تشير إلى هذا المعنى، وتؤنسك به، وتبين انا نهتدي في أكثر ما قررناه بأئمة النحاة، وخاصة المتقدمين منهم.

كان الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب تلميذ سيبويه، المتوفى سنة ٢٠٦، يقول: إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محركاً حتى لا يبطئوا في الادراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا

حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع، فلم يضيقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة. أهـ.

وهو رأي يشرح ما بين الحركة والسكون، ولكنه يفضي إلى إبطال الإعراب، وإلى التوسيع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء في كل موضع، وذلك ما لم يقبله أحد من النحاة، وما أظن قطرباً كان وفياً لرأيه هذا إلى آخر ما يقتضيه.

وكان ابو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (توفي سنة ٣١١هـ) يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه.

وكان تلميذه ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي (توفي سنة ٣٣٩هـ) يقول: إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وابنيتها أدلة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب تنبىء عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة. أهـ.

وهذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه، وقد بينه الزجاجي في كتاب له يسمى (إيضاح علل الاعراب)، لم يقع لنا منه إلا ما نقلناه هنا، وأخذناه من كتاب (الأشباه والنظائر) للإمام السيوطي.

وهذه النصوص ترينا بأن ابراهيم مصطفى امتاز عن ابن مضاء بأنه درس نظرية العامل دراسة متأنية ومستوعبة، جعلته يخرج منها بنتائج في فهم نظرية العامل ونقدها مقبولة إلى حد بعيد

ومع هذا لايتعدى موقفه ـ فيما أرى ـ حدود المحاولة، كما أن محاولته هذه لا تخلو من مآخذ عليها،.. ويمكن تلخيصها في الآتي:

أولا: ذكر أنه اهتدى في أكثر ما قرره بأئمة النحاة، وخاصة المتقدمين منهم، فذكر رأي قطرب، وهو مذهب يجعل وظيفة الحركات وظيفة صوتية، وقد تنبه هو لذلك وأشار إليه بقوله: «وهو رأي يشرح ما بين الحركة والسكون»، وهو ـ أعني ابراهيم مصطفى ـ يرأى أن وظيفة الحركات وظيفة نحوية،.. ومعنى هذا أن رأي قطرب لا يلتقي ورأيه بأي وجه، فكان ينبغي عليه منهجياً أن لا يذكره في عداد آراء أئمة النحاة التي تأثر بها واهتدى على ضوئها في أكثر ما قرره.

ثانيا: وذكر من أئمة النحاة الذين تأثر بهم: ابراهيم بن السري الزجاج وتلميذه عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي، و يبدو أنه استفاد من ظاهر عبارة الزجاج أن العامل هو إرادة المتكلم، وهو رأي ـ وإن لم يكن فيه أي عموم ـ يساعده فيما بدا له في إلغاء العامل النحوي لفظياً كان أو معنوياً.

وسبق أن أوضحت أن النحويين مدركون أن العامل الحقيقي هو المتكلم، و يرون أن العامل النحوي عامل اعتباري.

والزجاج ــ هنا ــ لأنه لم يقتنع علمياً بما ذكروه من تفسير للعامل المعنوي المؤثر في لفظ المبتدأ ذهب هذا المذهب في تفسيره.

وانت خبير بأن كل تفسيرات العامل المعنوي استنتاجية لم تقم على أساس يلتقي وطبيعة اللغة، وأن القول به جاء لتطرد قاعدة العامل في كل الأمثلة، وسيأتي له مزيد بيان.

وعليه فرأي الزجاج هذا لا يساعد على إلغاء العامل كما استظهر ابراهيم مصطفى.

كما يظهر أنه استفاد من صريح عبارة الزجاجي أن الحركات الإعرابية دالة على المعاني النحوية التي تعتور الأسماء المعربة.

وهو مذهب جميع النحويين القدامى ما خلا قطرباً، فلا وجه لاعتباره قولاً للزجاجي وحده.

ثالثا: والواقع هو أن الاستاذ ابراهيم مصطفى قد تأثر في رأيه بدلالة الحركات على المعاني النحوية في ضوء التفصيل الذي ذكره، وهو دلالة الضمة على الإسناد ودلالة الكسرة على الإضافة، برأي الزمخشري المذكور في كتابه (المفصل).

وذلك لأن كتاب (المفصل) وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الاستاذ مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، (انظر: هوامش الصفحات: ١، ٦، ١٠٤ من إحياء النحو)، ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا ادري لماذا؟ ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عداد الأئمة الذين تأثر بآرائهم لأنه أجرى شيئاً من التعديل ــ فيما أظن ــ على قول الزمخشري فخرج به عن حدود التبني والاختيار إلى اعتباره قولاً خاصاً به.

ومن المفيد أن أنقل هنا قول الزمخشري، ثم أقوم بعقد موازنة بينهما لنرى مدى تأثر ابراهيم مصطفى بالزمخشري.

جاء في شرح المفصل لابن يعيش[1] تحت عنوان (القول في وجوه اعراب الاسم) ما نصه: «قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري): هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها عَلَمٌ على معين، فالرفع عَلَمُ الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلاّ، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنّ واخواتها، ولا التي لنفيْ الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب.

وكذلك النصب عَلَمُ المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إنّ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول.

---

(١) ٧١/١ وانظر: المفصل ١٨

واجر عَلَمُ الاضافة

واما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة» .

فالزمخشري في نصه هذا يذهب إلى الآتي :

١ــ الإعراب : هو الرفع والنصب والجر.

٢ــ الرفع عَلَمُ الفاعلية .

و يندرج تحت عنوان الفاعلية كل المرفوعات باعتبارها ملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب .

٣ــ النصب عَلَمُ المفعولية .

و يندرج تحت عنوان المفعولية جميع المنصو بات باعتبارها ملحقات بالمفعول ، وعلى سبيل التشبيه والتقريب ، كما فعل في عنوان الفاعلية حيث عممه إلى جميع المرفوعات أصلاً وإلحاقاً .

٤ــ الجر عَلَمُ الاضافة

والاضافة اصطلاحاً تشمل الجر بالحرف والجر بالمضاف .

٥ــ التوابع تتبع متبوعاتها في الحكم ، وعامل المتبوع هو عامل التابع .

والزمخشري بهذا التفصيل يستوعب جميع قضايا النحو وموضوعاته في تبو يب منهجي سليم .

والذي يفاد من نص (إحياء النحو) المماثل لنص الزمخشري والذي تقدم ذكره هو الآتي :

١ــ الإعراب : هو الضمة والكسرة .

٢ــ الضمة عَلَمُ الإسناد .

و يفسر الإسناد بـ(المسند إليه) أي : الضمة عَلَمُ المسند إليه .

٣ــ الكسرة عَلَمُ الاضافة .

و يفسر الإضافة بما يشمل الإضافة بالحرف و بالمضاف .

٤ــ الفتحة ليست علامة إعراب ولا دلالة فيها على شيء ، ووظيفتها في الكلام وظيفة صوتية فقط .

والموازنة بين هذين الرأيين للزمخشري وابراهيم مصطفى تسلمنا ــو بوضوحــ إلى النتيجة التالية :

وهي ان ابراهيم مصطفى متأثر في رأيه المذكور في أعلاه ـــ و بدون شك ـــ برأي الزمخشري ، إلاّ أنه غيّر فيه بما يلي :

أ ـــ اعتبار الإعراب الحركة الإعرابية لا الحالة الإعرابية .
ب ـــ إلغاء اعتبار النصب اعراباً .
جـ ـــ استعمال (الإسناد) : (المسند إليه) موضع (الفاعلية) ، ولعله لأن الإسناد أو المسند إليه تندرج تحت عنوانه المرفوعات التي ذكرها الزمخشري إصالة فلا اضطرار لالحاقها إلحاقاً كما فعل الزمخشري .

رابعا : الملاحظ أن الاستاذ مصطفى يذكر الحكم النحوي أو القضية النحوية وهما رأي لعالم نحوي أو لمدرسة نحوية و يعطيه صفة التعميم ويحاكم النحويين جميعاً عليه .

والمفروض منهجياً أن ينسب الرأي أو القول لصاحبه أو لأصحابه و يقارن بينه و بين الأقوال الأخرى في المسألة ويختار ما يرجحه الدليل .

ومنه ما يلي :

أ ـــ مسألة تبادل الكلمتين العمل ، فتكون كل منهما عاملة في الأخرى ومعمولة لها ، فقد عمم فيها حكم عدم الجواز وهو رأي البصريين ولم يشر إلى رأي الكوفيين القائلين بالجواز ، قال ابن الناظم ، وهو يشرح قول ابيه ابن مالك :

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدأ

«والمبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا خلاف عند البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ ، قال سيبويه : فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك كقولك (عبدالله منطلق) . وقيل : رافع الجزأين هو الابتداء لأنه اقتضاهما فعمل فيهما ، وهو ضعيف لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك ، وعند المبرد : ان الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر مترافعان ، و يبطله أن الخبر يرفع الفاعل كما في

نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) فلا يصلح لرفع المبتدأ لأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك»([١]).

ب ــ مسألة وقوع الاسم بعد أداة مختصة بالدخول على الفعل كما في قوله تعالى: (وإن أحدٌ من المشركين استجارك) فقد عمم فيها تقدير الفعل قبل الاسم ولم يشر إلى الخلاف فيها، وهي مسألة خلافية، فقد ذهب فيها الأخفش والكوفيون إلى أن ما بعد الأداة يعرب مبتدأ والجملة الفعلية خبره، وأجاز الكوفيون وجهاً آخر وهو أن يعرب الاسم فاعلاً للفعل الذي بعده على التقديم والتأخير([٢]).

خامسا: نعيه على النحويين كثرة خلافهم دون أن يفرق بين الخلاف الجاري في مسائل وقضايا النحو النظري، والخلاف الواقع في النحو التطبيقي، ذلك أن الخلاف في النحو النظري لا ضير فيه ولا ضرر، مثله في ذلك مثل أي علم آخر من العلوم النظرية التي تتعدد فيها النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الواحدة.

والخلاف العلمي هو الوسيلة لانبثاق الحقيقة التي تكون الأساس لتقعيد القاعدة.

نعم. يضير الخلاف في النحو التطبيقي،.. ووجوده في القواعد النحوية الموضوعة للتطبيق بغية صون اللسان عن الخطأ في المقال ــ كما يعبرون ــ على نوعين: إمّا نادر لايعتد به، أو ميسر للمتكلم في مجال الاختيار.

سادساً: وملاحظته على النحاة كثرة اختلافهم في العامل غير واردة لأن مثل هذا الاختلاف اختلاف علمي لا يمس واقع النحو التطبيقي.. فالمبتدأ ــ مثلا ــ مرفوع تطبيقاً أياً كان عامله، وكذلك المستثنى المنصوب هو منصوب تطبيقاً أياً كان عامله، أداة الاستثناء أو الفعل وما في معناه أو غير ذلك.

والمتكلم أثناء التطبيق لا علاقة له بالقضايا العلمية في تطبيقه بأية حال من الأحوال.

سابعا: وأقوى مأخذ ــ في رأيه ــ أخذه على النحاة، هو أن النحويين لم يروا في علامات الإعراب اشارة إلى معنى، أي انهم لم يروا للإعراب معاني حتى يكون لعلاماته دلالة عليها.

وقد رأينا قبل قليل أن الزمخشري ذكر ــ و بوضوح ــ أن للإعراب معاني، وأن لعلاماته دلالة على تلكم المعاني.

ورأي جميع النحويين ما عدا قطرباً أن الضمة علامة الرفع والفتحة علامة النصب والكسرة علامة الجر والسكون علامة الجزم، ولا أراني بحاجة إلى ذكر مصادر لذلك لأنه من المسلمات والبديهيات في النحو:

وعندما يقول النحاة: الضمة علامة الرفع يعنون بالرفع الحالة الإعرابية الدالة على

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ٤١ ــ ٤٢

(٢) انظر: مغني اللبيب ٧٥٧

الموقع الإعرابي أو النحوي الذي يحدد للكلمة وظيفتها النحوية في الجملة، كالفاعلية والمبتدئة والخبرية.

وهكذا الأمر في بقية العلامات.

ثامنا: يلاحظ على قوله (الضمة علم الإسناد) أن الضمة لا تطرد علما للإسناد أو المسند إليه في جميع أمثلة المرفوعات، فلا يندرج تحت هذا العنوان أمثال:

— خبر المبتدأ غير الوصف.

— خبر كان واخواتها.

— خبر إن واخواتها.

— المبتدأ الوصف نحو (أقائم زيدٌ) فإن المسند إليه هنا هو الفاعل الذي سد مسد الخبر وليس المبتدأ.

— نائب الفاعل، فإن المسند إليه حقيقة هو الفاعل المحذوف، والإسناد إلى نائبه من باب المجاز، أو أنه حكم لفظي خالص.

— الفاعل المسند إليه الفعل مجازاً، مثل (جرى الميزاب) فإن (الميزاب) ليس فاعلاً حقيقة، فاعتباره مسنداً إليه ولو من باب الحكم اللغوي أو المجاز لا يلتقي وما ذهب إليه ابراهيم مصطفى من لزوم مراعاة المعنى نحوياً وعدم الاقتصار على ملاحظة اللفظ فقط.

تاسعا: يؤخذ عليه أن إلغاء دلالة الفتحة على المعنى النحوي يوقع في محذور إلغاء وظيفة المنصوبات في الجمل التي وظفها فيها نظام الجملة العربية.

عاشرا: يشكل عليه في اعتباره الكسرة علم الإضافة بكسرة جمع المؤنث السالم المنصوب، فإن كسرته ليست كسرة إضافة.

وأخيراً: لم تتعد محاولة الاستاذ مصطفى حدود النقد العلمي وذلك لأنه هو الآخر لم يأت بالبديل لنظرية العامل.. فمحاولته كانت من جانب محاولة موفقة في نقد نظرية العامل إلى حد كبير، ومن جانب آخر ناقصة لأنها لم توفق إلى وضع النظرية البديل.

عودة إلى رأي قطرب:

و بعد فترة طويلة امتدت حوالي اثنى عشر قرناً على رأي قطرب يعود الدكتور إبراهيم أنيس (من لغوي القرن الرابع عشر الهجري) إلى رأي قطرب محاولاً إحياءه بغية إلغاء نظام الإعراب وإبطال نظرية العامل.

وذلك في كتابه (من أسرار اللغة) فقد عقد فيه فصلاً لهذا بعنوان (قصة الإعراب) وفصّل اختياره لرأي قطرب تحت عنوان (ليس للحركة الإعرابية مدلول) من الفصل المذكور، قال فيه:

«لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض(١).

وقد قرر بعض المتقدمين من ثقات العلماء(٢) أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، لذلك جاز سقوطها في الوقف، وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وان اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية، فيقول سيبويه(٣): «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به».

ومع هذا تمسك معظم العلماء بالحركات الإعرابية، بل أن منهم من اعتبرها دلائل على المعنى، فالمبرّد وأمثاله ممن أبو إباءً شديداً حذف هذه الحركات الإعرابية، غير أن أبا علي الفارسي كان يجيز حذف هذه الحركات الإعرابية في بعض المواضع، ولايرى في هذا مساساً بالمعنى إذ يقول: «وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو (ضرب) يدل على معنى وقد جاز إسكانها فكذلك يجوز اسكان حركة الإعراب»(٤).

ثم يشير إلى قراءة إبي عمرو بن العلاء بتسكين أواخر الكلمات في عدة من الآيات القرآنية، وإلى الخلاف فيها نحوياً، ورأي القراء فيها الذي يلخصه قول إبي عمرو الداني: (والاسكان أصح في النقل وأكثر في الآداء، وهو الذي أختار وآخذ به»(٥).

و بعد ذلك يذكر بعض الأمثلة لقراءة الإسكان عند إبي عمرو(٦)، وهي:

ــ إن الله يأمرْكم أن تذبحوا بقرة.	البقرة: ٦٧
ــ فمن ذا الذي ينصرْكم من بعده.	آل عمران: ١٦٠
ــ و يعلْمهم الكتاب والحكمة.	البقرة: ١٢٩
ــ والهدي والقلائدْ ذلك لتعلموا.	المائدة: ٩٧
ــ خزائنْ رحمةِ ربي.	الإسراء: ١٠٠

و يردفها ببعض الأمثلة التي لا يرى فيها أي قرينية للإعراب أو دلالة على معنى ــ كما يعتقد ــ، يقول(٧): «و يكفي أن نذكر أن اسم (إن وأخواتها) لايختلف في معناه عن أي مسند

---

(١) و يعلق هنا بذكر المصطلح الانجليزي (Anaptyctic Vowels) وهو يعني: الصائتات المفحمة التي تضاف بين صامتين في كلمة ما أو جملة ما، لتسهيل التلفظ بها أو تحسين الجرس (انظر: معجم علم اللغة النظري 15)

(٢) يعني به محمد بن المستنير المعروف بـ(قطرب) المتوفى في العام ٢٠٦ هـ والذي مر عرض رأيه وتعريفه ونقده.

(٣) الكتاب ٣١٥/١

(٤) الحجة: ورقة ١٨٤

(٥) النشر ١٢٣/١

(٦) من أسرار اللغة ٢٣٩

(٧) من أسرار اللغة ٢٣٩ ــ ٢٤٠

إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما، وأن المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب:

ما أحسنَ محمداً.

أحسن بمحمدٍ.

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات.

وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل:

قمتُ بهذا ابتغاءَ وجه الله.

قمتُ بهذا لابتغاءِ وجه الله.

فلم كانت كلمة (ابتغاء) في الأولى منصوبة، وفي الثانية مجرورة؟!.. ومثل:

جاءني من باع السمكَ.

جائني بائع السمكِ.

لم كانت كلمة (السمك) في الأولى منصوبة، والثانية مجرورة؟!.. ومثل:

سهرتُ الليلةَ الماضيةَ.

سهرتُ في الليلةِ الماضيةِ.

حدث كل هذا الاسبوعَ الأولَ من ولادته.

حدث كل هذا في الاسبوع الأولِ من ولادته.

لم كانت كلمة (الليلة) منصوبة في الأولى، مجرورة في الثانية، ولم كانت كلمة (الاسبوع) منصوبة في الأولى، مجرورة في الثانية؟!.

إلى غير ذلك مما تبرهن عليه نصوص اللغة وأساليبها كما يرويها النحاة، بل يكفي أن نذكر أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغير من معنى العبارات ولا يشوّه من الصيغ».

و يقول في الصفحات ٢٤٢ ــ ٢٤٧: «و يكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعهدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره.. الخ.

فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل أن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً.

أما الذي يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران:

أولهما : نظام الجملة العربية ، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة .

وثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات كتلك التي بحثناها في الفصل الأول(1) .

فالباحث في نحو لغة من اللغات يعني كل العناية بتراكيب الجمل ، وربط أجزائها بعضها ببعض ، ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها ، ومواضع الفاعل والمفعول منها ، ثم مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية ، فإذا اهتدى لكل هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة .

موقف الفاعل من المفعول في الجملة العربية :

نكتفي هنا ببيان قصير عن موضع الفاعل من الجملة ، وموضع المفعول منها ، كي نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره ولا المفعول بنصب آخره ، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة وما روي منها من آثار أدبية قديمة ، فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد في سهولة و يسر ، ودون لبس أو إبهام ، لأن الجملة حينئذ تشتمل على ما يرمز إليه و يدل عليه ، وذلك لأن التركيب مع هذا الإنحراف قد تتغير معالمه ، أو لأن ظروف الكلام توحي به وترشدنا إليه .

فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل و يسبق المفعول ، ولا يتأخر الفاعل إلاّ في أحوال :

١ــ منها : أسلوب الحصر أو القصر ، نحو: (وما يعلم تأو يله إلاّ الله) .
٢ــ ومنها : طول الكلام مع الفاعل وتوابعه ، مما قد يغمر المفعول به ، ولا نكاد نتبينه حين يتأخر، مثل قوله تعالى : (وإذا حضر القسمةَ أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) ، ومثل (سيصيب الذين أجرموا صغاراً عند الله وعذابٌ شديد) . ومثل (لن ينال الله لحومُها ولا دماؤها) ومثل (إما يبلغن عندك الكبرَ أحدهما أو كلاهما) .
٣ــ وحين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول ، مثل (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، ومثل (لاينفع نفساً إيمانُها لم تكن آمنت من قبلُ أو كسبت في إيمانها خيراً) ، ومثل (وإذ ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ) .

في هذا ، وفي مثله من أساليب اللغة يجدر بنا أن نلتمس الأحوال التي ينحرف فيها الفاعل عن مكانه ، وما يبيح تأخر الفاعل هو ما يبيح تقدم المفعول .

ولسنا بعد هذا في حاجة إلى الكشف عن الفاعل أو المفعول حين يكون أحدهما ضميراً ، فقد عينت اللغة ضمائر الفاعلية وضمائر المفعولية بما لايدع مجالاً للبس .

---

(١) الفعل الأول المشار إليه معقود لدراسة طرائق نمو اللغة

كذلك لسنا في حاجة بعد هذا إلى الوقوف طو يلاً بذلك المثال التقليدي الذي يسوقه النحاة جميعاً للبرهنة على امكان التباس الفاعل بالمفعول حين يقولون (ضرب موسى عيسى) ..» .

ثم يذكر أمثلة من آي القرآن الكريم لما ذكر من صور لجملة الفاعل والمفعول ..

وقبل أن ينهي حديثه في هذا البحث يستدل بـ(الوقف) على ما ذهب إليه من أن استعمال الحركات الإعرابية لأسباب صوتية، فيقول: «إن شيوع الوقف بما يسمى السكون، أو بعبارة أدق: سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف، لأكبر دليل على أن الأصل في الكلمات ألاّ تكون محركة الآخر، وأن ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل»(1) .

هذه هي خلاصة استدلال الدكتور أنيس لدعم رأي قطرب .. ومداليل نصوصه المذكورة في أعلاه صريحة في اختياره ،وتبنيه، لرأي قطرب، وكما أشار هو أيضاً لذلك.

ومن هنا كانت محاولته تتركز في عرض الأدلة المثبتة لهذا الرأي، والتي يمكن أن نلخصها استخلاصاً من ثنايا نصوصه المذكورة، بالتالي:

١ــ رأي الخليل في الحركات الزوائد.
٢ــ قول ابي علي الفارسي بجواز إسكان الإعراب.
٣ــ قراءة ابي عمرو بن العلاء بإسكان الإعراب.
٤ــ أمثلة من الجمل التي اختلف فيها الإعراب ولم يختلف فيها المعنى تبعاً له، كجملة التعجب (ما أفعله)و(أفعل به)، وجملتي المفعول له منصوباً ومجروراً، ومما ضرب به من مثالي (من باع) و(بائع).
٥ــ لغة الصحافة.
٦ــ شيوع الوقف.

أما ما هومدى نهوض هذه الأدلة باثبات رأيه؟.. فهوما سنتبينه من خلال المناقشة التالية:

١ــ إن النص المنطوي على رأي الخليل الذي نقله سيبو يه في كتابه هو: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو»(2) .

وهوــ كما تراهــ نص علمي، والنص العلمي غير المستقل في أدائه لمضمونه لابد فيه

(١) من أسرار اللغة ٢٤٨
(٢) الكتاب ٢/٣١٥

ـــمنهجياً ـــ من الرجوع إلى سياقه الذي ورد فيه وملابساته التي أحاطت به ، لفهم مدلوله وتفسيره في ضوئها .

ولكن الدكتور أنيس نقله مبتوراً ، فلم ير بطه في فهم معناه بسياقه وملابساته .

ذلك أن النص ورد في كتاب سيبو يه في قسم (علم حروف الزوائد) من باب (حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وتَرفع لسانك من موضع واحد) ، و بعد أن استوفى سيبو يه بحثه في بيان الإبدال وحروفه ومواضعه ختم الباب بذكر رأي الخليل في أن الأصل في البناء السكون وفي المبني الإسكان ، الذي عبر عنه بقوله « والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه » ، وفي أن الفتحة والكسرة والضمة في المبنيات زوائد أيضاً ، كما تزاد الألف والياء والواو، لأن الفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، « وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به » تخلصاً من إلتقاء الساكنين كما في (أَيْنَ) و (كَيْفَ) و(أَنْتَ) و(هؤلاْء) و(الذِيْنَ) .. والخ ، وإذا لم يكن هذا هو المطرد فإنه الغالب .

فحديث الخليل عن حركات البناء لا حركات الإعراب .

٢ــ وكما فعل الدكتور أنيس بنص سيبو يه عن الخليل فنقله مبتوراً ، كذلك فعل بنص ابي علي الفارسي المذكور في كتابه (الحجة) فنقله مبتوراً أيضاً ، وكان عليه منهجياً أن يذكره بتمامه و يشير إلى سياقه ، أو يذكر خلاصة ما تضمنه على الأقل .

وهو (أعني النص) جاء عند كلام ابي علي الفارسي على قراءة ابي عمرو بن العلاء اسكان همزة (بارئكم) . وأمثاله مما أسكن حرف الإعراب فيه ، و بعد أن ذكر الروايات القرائية في الحرف القرائي .

والنص بتمامه هو:[1] « قال أبوعلي : حروف المعجم على ضر بين : ساكن ومتحرك .

والساكن على ضر بين :

أحدهما : ما أصله في الاستعمال السكون ، مثل راء (بُرْد)وكاف(بكْر) .

والآخر: ما أصله الحركة في الاستعمال فيسكن عنها .

وما كان أصله الحركة يسكن على ضر بين :

أحدهما : أن تكون (حركته) حركة بناء .

والآخر: أن تكون حركة إعراب .

وحركة البناء التي تسكن على ضر بين :

أحدهما : أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة ، نحو(فخذ) و(سبع) و(إبل) و(ضرب) و(علم) ، يقول من يخفف : (سبْع) و(فخْذ) و(علْم) و(ضرْب) .

---

(١) الحجة : ورقة ١٨١

والآخر أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل، كما جاء في مواضع من كلامهم، نحو (الإمالة) و (الإدغام)، وذلك نحو قولهم: (أراكَ منتفخاً) و (يخشَ الله و يتقه)، ومن ذلك قول العجاج:

فباتَ منتصْباً وما تكرْدَسَا

ألا ترى أن (نفخاً) من (منتفخ) مثل (كتف)، وكذلك (تقه) من (يتقه)، وكذلك ما أنشده أبو زيد من قوله:

قالت سليمى اشترْ لنا سويقا (وهات برّ البخس أو دقيقا)

فـ(ترْلَ) مثل (كَتْف).

فأما حركة البناء فلا خوف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين.

وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كانت عَلَماً للإعراب.

وسيبويه يجوّز ذلك، ولا يفصل بين القبيلين، في الشعر، وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس.

ومما أنشده في ذلك:

(رحت وفي رجليك ما فيهما) وقد بدا هْنك من المئزرِ

وقوله

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ (إثماً من الله ولا واغل)

وقال:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قوّم (بالدوّ أمثال السفين العُوّم)

ومما جاء في هذا النحو قول جرير:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيري ولا تعرفْكم العربُ

ومن ذلك قول وضاح اليمن:

إنما شعريَ شهدٌ قد خلطْ بالجلجلانِ

فأسكن الفتحة من مثال الماضي، وهذه الفتحة تشبه النصبة، كما أن الضمة في (صاحبْ قوّم) تشبه الرفعة.

وجاز إسكان حركة الإعراب كما جاز تحريك إسكان البناء فشبّه ما يدخل على المعرب من الحركات بما يدخل على المبني، كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، ومن ثم ادغم نحو (ردّ) و(و برّ) و(عضّ) ونحوذلك، كما ادغموا نحو(يردّ) و(يشدّ)، وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تَعاقب على المبني كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه كما أدغموا المعرب.

والحركات المتعاقبة على ذلك نحو حركة الهمز إذا سكن ما قبلها نحو (اضربْ أَخاك)، ونحو حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدة.

وكما شبّهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب حتى أدغم من أدغم نحو (ردّ) و(استعدّ) كما يدغم نحو(يرّد) و(يستعدّ)، كذلك شبهّوا حركة الإعراب بالبناء في نحوما ذكرنا فاسكنوا.

فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت عَلَماً للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف في الأسماء والأفعال المعتلة، فلو كانت حركة الإعراب لايجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها أيضاً في ما ذهب إليه سيبويه وهو الشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدان وأنهما قد تسقطان في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء للتخفيف.

فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة و يستدل عليه بالموضع!

قيل: وكذلك إذا أسكن نحو (هَنُكِ) استدل عليه بالموضع، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شبهت لها بـ (سبع) ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل.

ومما يدل على أن هذه الحركة إذا اسكنت كانت مرادة ــ كما أن حركة الإعراب مرادة ــ قولهم: (رضي ولغو الرجلُ) فاسكنوا ولم يرجعوا الياء والواو إلى الأصل حيث كانت مرادة.

كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مرادة، وإن حذفت لم يمتنع حذفها، وكان حذفها بمنزلة اثباتها في الجواز، كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه.

قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى، وقد حذفت، ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو (ضرب) يدل على معنى، وقد جاز اسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر في نحو (حَذِر) والضم في نحو (حذُر) ..».

وما أشار إليه أبوعلي الفارسي مما جاء في كتاب سيبو يه هو: «هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي:

فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتُها واو و ياء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: (يضر بها) و (من مأمنك).

وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: (يضر بها) و(من مأمنك) يسرعون اللفظ.

ومن ثم قال أبوعمرو: (إلى بارئكم)، و يدلك على أنها متحركة قولهم: (من مأمنك) فيبيّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون، ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات، وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بينَ بينَ

وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبّهوا ذلك بكسرة (فَخِذ) حيث حذفوا فقالوا: (فخْذ) و بضمة (عضُد) حيث حذفوا فقالوا (عَضْد) لان الرفعة ضمة، والجرة كسرة، قال الشاعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

ومما يسكّن في الشعر وهوبمنزلة الجرة، إلاّ أن من قال (فخِذ) لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوّم بالدوّ أمثال السفين العُوّم

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد (صاحبي).

وقد يسكن بعضهم في الشعر و يُشّم، وذلك قول الشاعر (امرىء القيس):

فاليوم أشربْ غيرمستحقبٍ إثماً من الله ولا واغل

وجعلت النقطة علامة الإشمام.

ولم يجيء هذا في النصب، لأن الذين يقولون (كبْد) وفخْذ) لا يقولون في (جَمَل): (جَمْل)..»(١).

وفي الخصائص(٢) قال ابن جني ــ وهو يتكلم في الاستثقال والاستخفاف وطريقة العرب فيهما: «فإن قلت: ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته وعنيت بأحواله وتتبعته،

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧

(٢) الخصائص ١/٧٢ــ ٧٥

حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها، وزعمته مراداً لها، وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً وأيبس طيناً، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذي لا يصح لذي الرقة والدقة منا أن يتصوره إلاّ بعد أن توضح له أنحاؤه، بل أن تشرح له أعضاؤه؟؟

قيل لك: هيهات، ما أبعدك عن تصور أحوالهم، و بُعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاساً، وأخفوها فلم يمكنّوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو: (مالك لا تأمننا على يوسف) مختلساً لا محققاً، وكذلك قوله عز وجل: (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) مخفىً لا مستوفىً، وكذلك قوله عز وجل: (فتوبوا إلى بارئكم) مختلساً غير ممكّن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، **لكن أتوا من ضعف دراية**.

وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه من قول الراجز:

متى أنام لا يؤرقني الكرى　　　ليلاً ولا أسمع أجراس المطي

بإشمام القاف من (يؤرقني).

ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت حركة لكسرت الوزن، ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل.

فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حس السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولا مختلسة، أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة، وأخرى مشمة للعين لا للأذن، ومما أسكنوا فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده من قوله:

رحت وفي رجليك ما فيهما　　　وقد بدا هنْك من المئزر

بسكون (النون) البتة من (هنك).. وأنشدنا أبو علي ــ رحمه الله ــ لجرير:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم　　　ونهر تيرى فلا تعرفْكم العربُ

بسكون فاء (تعرفكم)، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين (بعد الثلاثمائة) وقد سئل عن قول الشاعر:

فلما تبيّن غبّ أمري وأمره　　　وولّت بأعجاز الأمور صدور

وقال الراعي:

تأبى قضاعة أن تعرفَ لكم نسباً وابنا نزار فانتم بيضة البلد

وعلى هذا حملوا بيت لبيد:

ترّاك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبطْ بعض النفوس حمامُها

و بيت الكتاب:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وعليه ما أنشده من قوله:

إذا اعوججن قلت صاحب قوّم (بالدو أمثال السفين العُوَّم)

واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه، وهذا واضح.

ومنه إسكانهم نحو (رُسُل) و(عُجُز)و(عَضُد) و(ظَرُف) و(كَرَم) و(عِلِم) و(كَتِف) و(كَبِد) و(عَصُر).

واستمرار ذلك في المضموم والمسكور، دون المفتوح، أدل دليل ــ بفصلهم بين الفتحة واختيها ــ على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر.

فهل هذا ونحوه إلاّ لانعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ، بل الكلمة من جملة الكلام».

ونستطيع أن نلخص نص إبي علي الفارسي بعد نقله بتمامه في أنه يتضمن الآتي:

١ ــ الأقوال في مسألة إسكان حركة الإعراب.

ويحصرها في ثلا ثة هي:

أ ــ عدم الجواز، وعبّر عنه بالإنكار.

ب ــ الجواز في الشعر خاصة، وعزاه إلى سيبو يه.

جـ ــ الجواز مطلقاً في الشعر والنثر، وهوقوله (أعني أبا علي)، و يعنى به عدم الإنكار، أي يقبل المسموع منه شعراً ونثراً، و **يعتد** من الفصيح، إلاّ أنه لا يقاس عليه.

٢ ــ الاستشهاد لرأيه بالشعر.

٣ ــ التعليل لرأيه بتشبيه حركة الإعراب بحركة البناء.

وكان هدف أبي علي من بحثه في هذه المسألة ــ كما هو واضح ــ الاحتجاج لصحة قراءة أبي عمرو بن العلاء بإسكان حركة الإعراب.

فهو إذن لا يريد أن يقرر جواز إلغاء الإعراب، وإنما يريد أن يشير إلى أن قراءة أبي عمرو قد جاءت وفق لهجة عربية فصيحة فلا ترد، لأن الرواية معها «وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس».

و ينبغي أن نشير هنا إلى أن التسكين لم يكن عاماً في اللهجة المشار إليها، وإنما في بعض الكلمات، و يعني هذا أن أبناء هذه اللهجة أيضاً يأخذون بنظام الإعراب كسائر العرب.

فمجيء التسكين بشكل استثنائي في مجال لا يخضع لتقعيد من قبل هؤلاء، و بيانه من قبل أبي علي لا يساعدنا ــ منهجيا ــ على إلغاء الإعراب.

أما نص سيبويه فهو صريح في أن ما فهمه الرواة لقراءة أبي عمرو بإنه إسكان، هو ليس بإسكان، وإنما هو اختلاس، وهكذا يرويه هو عن أبي عمرو.

والإسكان جاء في الشعر خاصة، كما استشهد له.

وما كان هكذا، فإن كان شائعاً حمل على الضرورة الشعرية، وإن كان غير شائع حمل على الشذوذ الذي لايقاس عليه.

ومن هنا رأينا ابن جني في نصه المذكور في أعلاه يذهب إلى القول باختلاس قراءة أبي عمرو لا اسكانها تبعاً لسيبويه، و يوهم من ادّعى أن أبا عمرو قرأ بالإسكان، لأن رواية الاختلاس جاءت عن سيبويه «وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتوا من ضعف دراية».

وسيأتي الحديث في القراءة المذكورة فيما يليه.

٣ ــ وقراءة أبي عمرو المشار إليها لأمثال الحروف القرائية التي نظّر بها الدكتور أنيس قد خلط فيها بين المتواترة والشاذة، والمتواترة منها هي التي كانت في مثل (بارئكم) و (يأمركم)، وقد رويت متواترة بالإسكان و بالاختلاس، قال الداني: (قرأ) أبو عمرو (بارئكم) في الحرفين و(يأمركم) و(يأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم) باختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين، وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرقيين وغيرهم بالإسكان.

وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره، و بذلك قرأتُ على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر، والباقون يشبعون الحركة»(١).

وقال الشاطبي في منظومته المعروفة بــ (الشاطبية):

أو إسكانُ بارئكم و يأمركم له | و يأمرهم أيضاً وتأمرهم فلا
و ينصركم أيضاً و يشعركم وكم | جليل عن الدوري مختلساً جلا

---

(١) التيسير ٧٣

وقال شعلة في شرحه: «أي أسكن أبوعمرو على لغة بني أسد وتميم الهمزة من (بارئكم) في قوله تعالى: **فتوبوا** إلى بارئكم ذلكم خير لكم.. عند بارئكم)، والراء من (يأمرهم) و(يأمركم) و(تأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم) حيث وقعت، كلها تخفيفاً، ولتوالي الضمّات في الأربعة المتوسطة، ثم قال: وكم من مشايخ القراء الجلّة جلا عن مذهبه حالة الاختلاس، وهو اختيار سيبويه، لأن هذه الحركة حركة إعراب فلا يجوز إذهابها» (١).

وقال ابن الجزري في توجيه قراءة الإسكان من الناحية النحوية: «ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف واجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو (إبل) و(عضد)و(عنق).

على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه، وعزاه الفرّاء إلى تميم وأسد، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً بل أجازه، وأنشد عليه:

فاليوم أشربْ غير مستحقب (إثماً من الله ولا واغل)

ولكنه قال: القياس غير ذلك(٢).

واجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا» (٣).

وفي البحر المحيط(٤): «وذكر أبوعمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه».

وسوى ما ذكره ابن الجزري من حروف قراءة أبي عمرو وما ذكره الشاطبي وشعلة هي من الشواذ.

ورأيي أننا لا نحتاج إلى التدليل على فصاحتها، ولا إلى توجيهها نحوياً، لأنها قراءة صحيحة السند، وكل قراءة صحيحة السند تعتد مصدراً من مصادر الفكر النحوي، فالقياس يخضع لها، ولا تخضع هي للقياس.

وقد أوضحت هذا في دراستي لـ (قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية) عندما بحثت موضوع (العلاقة بين القراءات والدراسات النحوية).

وهو: ينبغي علينا في الدرس النحوي أن نسلك المنهج التالي:

١ــ اعتماد القراءات التي جاءت وفق اللغة الاجتماعية المشتركة أو اللهجات الشائعة شيوعاً واسعاً ــ سواء كانت متواترة أو شاذة ــ أساساً في التقعيد النحوي.

---

(١) كنز المعاني ٢٦٢

(٢) تقدم نص قول سيبويه فيما قبله

(٣) النشر ٢/٢١٣

(٤) ١/٢٠٦

٢ــ اعتماد القراءات التي جاءت وفق لهجة غير شائعة ــسواء كانت متواترة أو شاذةــ دليل شواذ القواعد ليستفاد منها في دراسة النصوص اللهجية الخاصة، وفي معرفة تاريخ وفقه اللغة العربية وما مرت به من أطوار وأدوار، وما إلى ذلك.

وأقول هذا لأن القرآن الكريم هو الوثيقة العربية الوحيدة التي تعكس لنا واقع اللغة العربية الاجتماعي في ثنايا القراءات القرآنية متواترة وشاذة.

ومن هنا كان ينبغي ــمنهجياًــ الاعتماد على القرآن أكثر بكثير من الاعتماد على الشعر أو النثر من كلام العرب.

ولأن القراءة المذكورة هنا جاءت وفق اللهجة الخاصة لتميم وأسد، تدخل في مجال بحث اللهجات الخاصة.

ووجود ظاهرة لغوية خاصة لا يلغي منهجياً الظاهرة اللغوية العامة. ومعنى هذا أن وجود الإسكان في قراءة أبي عمرو لا يأتي مسوغاً لنا لإلغاء الإعراب، أو اعتبار الإعراب ظاهرة صوتية فقط.

وبخاصة إذا كان ذلك في نطاق ما أشرت إليه من أن أصحاب اللهجة (قبيلتي تميم وأسد) لم يسكنوا إلا في كلمات معينة لم تخضع لنظام، ولم يصل إلينا إلاّ ما كان منه في الشعر خاصة.

على أن النحويين لم يقصدوا بالإعراب الحركات فقط، وإنما يعنون به الموقع الذي هو الرفع والنصب والجر، وقد تأتي الحركات دلائل على الموقع، وقد لا تكون كذلك، ويعتمد في بيان الموقع أو الوظيفة الإعرابية على الدلائل أو القرائن الأخرى.

٤ــ وصيغتا التعجب اسلوب خاص ذو تركيبة خاصة.. ولأنه كذلك يكون الأسلوب هو القرينة الدالة على معنى التعجب المفهوم منه، وليس الحركة الإعرابية.

على أنه لا يسوغ أن يقال: إن اختلاف الحركة الإعرابية هنا لا أثر له.. لأن النحاة لم يقصدوا بالمعنى النحوي للجملة هو المعنى الدلالي المفهوم من الأسلوب الذي هو التعجب هنا.. وإنما عنوا بالمعنى النحوي الوظيفة الإعرابية التي تشغلها الكلمة في الجملة، وهي الفاعلية والمفعولية.. والخ.

وهنا في اسلوب التعجب قامت الحركة بدورها في تعيين موقع الاسم الذي هو عــلَمُ المسمى صاحب الوصف المتعجب منه، وهو موقع المفعول به، إلاّ أنه في الصيغة الأولى تعدى إليه الفعل بنفسه، وفي الصيغة الثانية تعدى إليه بالواسطة، ولعل هذا للاختلاف بين هيئتي الفعلين، فالاسم المتعجب منه في كل من الصيغتين مفعول به، وليس هما كما يفرق بينهما النحاة فيعربون الاسم في صيغة (ما أفعله) مفعولاً به، وفي صيغة (أفعل به) فاعلاً، لأن معنى التعجب في كل منهما واحد، والاختلاف فقط في صياغة الأسلوب أو الجملة.

٥ــ وفي مثاليه للمفعول له وهما: (قمت بهذا ابتغاءَ وجهِ الله) و(قمت بهذا لابتغاءِ وجهِ الله)، وذهابه فيهما إلى أن اختلاف الإعراب لا أثر له في بيان المعنى وتحديده، نقول:

أولا: إن من أبرز سمات الجملة العربية أن تؤدي معناها الدلالي ــ إن صح التعبير ــ بأكثر من أسلوب، ومن ذلك جملة المفعول لأجله حيث تؤدي معناها الذي هو بيان سبب وقوع الفعل من خلال اسلوبي النصب والجر.

ثانيا: إن معنى السببية المشار إليها والتي تدل عليها جملة المفعول له، يفهم من قرينة الصيغة والحركة، أعني المصدر المنصوب في الأسلوب الأول.. ومن قرينة الصيغة والإداة، أعني المصدر واللام التعليلية في الأسلوب الثاني.

ثالثا: إن الحركة بضميمة دلالة الصيغة أو دلالة الصيغة والأداة تعين المفعولية هنا، وهو المعنى الوظيفي النحوي للكلمة.

٦ــ وفي مثاليه: (جاءني من باع السمك) و(جاءني بائعُ السمكِ)، يرجع الأمر فيهما إما إلى اختلاف الأسلوب التعبيري تفنناً في تعدد طرق الأداء للمعنى الواحد، أو لاختلاف مقصود المتكلم، وكلاهما من دقائق العربية في التعبير.

ذلك أن (أل) في المثال الأول للعهد الذهني المفهوم من القرينة المعنوية المحتفة بالكلام أثناء التكلم به.

وهي في المثال الثاني قد تكون للعهد أيضاً فيأتي الاختلاف في الأسلوبين من باب التفنن في التعبير وأداء المقصود بأكثر من أسلوب.

وقد تكون لغير العهد فيصبح المثال الثاني مستعملاً لبيان المهنة أو الاتصاف بالمهنة فيختلف الأسلوبان باختلاف مقصود المتكلم، ويستبان هذا من القرينة المعنوية أو الحالية المحيطة بالكلام أثناء أدائه من قبل المتكلم.

ومع هذا يبقى الإعراب قائماً كبيان للوظيفة النحوية.. ففي حالة اعتبار (أل) عهدية في المثالين، وأنهما يدلان على وقوع حادثة معينة معهودة بين المتكلم والمخاطب، تشغل كلمة (السمك) وظيفة المفعول به لأنها في موقع النصب من مواقع الكلم في الجملة، إلاّ أنه اختلف في الحركة الدالة عليه، ففي المثال الأول دُلّ عليه بالفتحة، وفي المثال الثاني دُلّ عليه بالكسرة.. وفي حالة اعتبار (أل) في المثال الثاني غير عهدية تشغل كلمة (السمك) في الأسلوب الأول وظيفة المفعول به، المدلول عليه بالفتحة، وفي الأسلوب الثاني وظيفة المضاف إليه المدلول عليه بالكسرة.

٧ــ وفي مثاليه: (سهرتْ الليلةَ الماضيةَ) و (سهرت في الليلة الماضية) يرجع الأمر فيهما إلى اختلاف الأسلوب التعبيري تفنناً في تعدد طرق الأداء للمعنى الواحد، وهي الظاهرة التركيبية التي عرفت بها اللغة العربية حتى عدت من أهم وأشهر خصائصها ودقائقها.

وأخيراً.. لا أدري لماذا يلحظ الدكتور أنيس أمثال الجزئيات التي سردها من أمثلته،

ولم يلحظ ما يقابلها من جزئيات لأمثلة أخرى يظهر فيها تأثير الحركة الإعرابية في بيان المعنى النحوي واضحاً جلياً كما في المواد التالية:

١ــ كم الاستفهامية وكم الخبرية، حيث يفرّق بينهما بالنصب والجر.

٢ــ اسم كان وخبرها، حيث الرفع يعين الاسم والنصب يعين الخبر.

٣ــ اسم إنّ وخبرها، حيث النصب يعين الاسم والرفع يعين الخبر.

٤ــ الفاعل والمفعول، حيث الرفع يعين الفاعل والنصب يعين المفعول.

٥ــ اسم لا النافية للجنس ولا المشبهة بليس، حيث النصب يعين الأول والرفع يعين الثاني.. وهكذا.

على أنه كان ينبغي أن نتنبه إلى أن الحركات الإعرابية ــ كما ألمحت مكرراً ــ قد تكون قرينة إعرابية مستقلة كما في المواد المذكورة في أعلاه، وقد لا تكون قرينة إعرابية لاعتماد الجملة على قرينة أخرى، وقد تستعمل قرينة مشاركة لقرينة أخرى.

وفي الأحوال الثلاثة المذكورة للحركة الإعرابية لا تخرج الحركة عن كونها علامة الإعراب.. ويأتي له مزيد بيان عند الحديث في قرائن الإعراب.

٨ــ أما احتجاجه بلغة الصحافة فلا أراه وارداً هنا لأن لغة الصحافة عندنا لا تزال في مستوياتها التعبيرية والتركيبية أقرب إلى العامية منها إلى الفصيحة ومتأثرة بغير العربية من اللغات الأوروبية أكثر من تأثرها بالعربية، فهي تعتمد كالعامية على قرينة الرتبة أو قرينة السياق فيما تكتبه ليقرأ.. ومن هنا جاءت السهولة واليسر في معرفتها دونما عناء أو تفكير لدى من لا يعرف قواعد النحو.

ولو قدر للغة الصحافة أن ترتفع إلى مستوى العربية الفصيحة، أو تقترب منها لرأينا الحاجة إلى دراسة أو معرفة قواعد الإعراب أمراً ماساً.

وكمثال نضربه هنا ــ كما يفعل الدكتور أنيس باحتجاجه بالجزئيات ــ ونحن نرتفع بلغة الصحافة إلى مستوى العربية الفصيحة مستخدمين الحركات الإعرابية، أن نقول ــ مثلا ــ (قامت الحرب بين الألمان والإنجليز وهزمت جيوشَ الإنجليز جيوشُ الألمان)، فإن من لا معرفة له بأساليب الفصحى وقواعد إعرابها يفهم منه أن الإنجليز هم الهازمون والألمان هم المهزومون، مع أن مقصود المتكلم أو الكاتب هو العكس.

وهكذا لو طلبنا من القارىء المعتاد على قراءة الصحف اليومية، وهو غير ذي معرفة بقواعد الإعراب، أن يقرأ نصاً من أحد الكتب الأدبية أمثال: (نهج البلاغة) و(البيان والتبيين) و(الكامل) للمبرد و(أمالي القالي) و(أمالي المرتضى)، لا يستطيع فهم المعنى فهماً كاملاً أو سليماً.

ومن الغريب أن نحتج بلغة الصحافة وهي المولّدة التي جاءت من تزاوج العربية باللغات الأوروبية تزاوجاً غير شرعي، فرضته ضرورة الترجمة السريعة، فراحت وليدتهما

ترث ـــ لعوامل نفسية وأخرى سياسية في نفس المترجم من اللغة الأجنبية أكثر بكثير مما ورثته من العربية، وبخاصة في التراكيب والأساليب التعبيرية.

ومتى آن لنا أن ندرك وجودنا ونقدر شخصيتنا كأمة عربية لها أصالتها تراثاً ولها وعيها وفكرها معاصرة، ورحنا لهذا ننقي لغتنا من شوائب العجمة التي لم نأخذها تعريباً مؤصلاً يبوتقها داخل اطار ظواهرنا اللغوية النابعة من طبيعة حضارتنا وتفكيرنا، في حينها يسوغ لنا أن نحتج بلغة الصحافة لأنها حينئذ عربية شرعية النسب والانتماء.

وقد تنبه لمثل هذا من النحاة الأقدمين أبو القاسم الزجاجي، قال في إيضاحه[1]: «فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيُفهم عنه، فانما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه».

٩ـــ والبديل لنظرية العامل الذي يأتي به الدكتور أنيس أمران هما:

أـــ نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة.

بـــ ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

والذي يلاحظ عليه:

أولاً: إن الدكتور أنيس يفترض أن الجملة العربية كالجملة الإنجليزية التي تعتمد في بيان المعنى اللغوي للكلمة فيها على الترتيب الخاص للجملة الذي يتم بتعيين موقع خاص لكل معنى لغوي لا يتعداه إلى غيره.

وهو قياس مع الفارق ـــ كما يقول المناطقة ـــ ذلك أن الجملة العربية جملة توليدية تؤدي معناها بأكثر من أسلوب:

فقد تترتب من: فعل + فاعل + مفعول.

وقد تترتب من: فاعل + فعل + مفعول ـــ كما هو رأي الكوفيين.

وقد تترتب من: مفعول + فعل + فاعل.

والخ.

وهذا يتطلب منهجياً إحصاء وحصر جميع الصور التي تتألف منها الجملة العربية ووضع عناوين بعدد تلكم الصور.

وهذا ـــ بالإضافة إلى ما فيه من تضخيم لعدد القواعد العربية وتعسير في الحفظ والتطبيق ـــ لا يصبح لازماً إلا إذا فقدنا الإعراب الذي هو اخصر وأقصر طريق إلى معرفة المعاني اللغوية.

ثانياً: إن الدكتور أنيس يفهم من الإعراب أنه الحركات الإعرابية، والحركات ـــ كما

---

(١) ص ٩٦

تقدم — ليست هي الإعراب، وإنما هي من الدلائل أو القرائن الدالة على الإعراب، والتي تتكامل مع رصيفاتها في الدلالة على الإعراب كالرتبة والأسلوب والصيغة والسياق وما إليها مما سيأتي بيانه مفصلاً في موضوع قرائن الإعراب.

فالقرائن المحيطة بالكلام والتي عبّر عنها بالظروف والملابسات هي من دلائل الإعراب المشار إليها.

والإعراب هو الموقع — من رفع ونصب وخفض — الذي يحدد لنا وظيفة الكلمة التي تقع فيه وتحتل موضعه في الجملة من فاعلية ومفعولية وما إليهما.

وهذا هو موطن المفارقة التي وقع فيها الكثير ممن تصدى لنقد نظرية العامل أو لنقد الإعراب.

١٠ — والقرائن التي أكد عليها الدكتور أنيس في بيانه لـ(موقف الفاعل من المفعول في الجملة) — وكأن النحاة لم يكونوا على صلة بها — كلها ذكرها النحاة واعتمدوها كقرائن ودلائل على الإعراب، إلا أنهم أعطوا الحركات الإعرابية إهتماماً أكبر وأكثر.

وهذه بعض الأمثلة من كتاب (معاني القرآن) للفراء:

— «قوله (وإذ قتلتم نفساً فادارءتم فيها) وقوله (وإذ واعدنا موسى اربعين ليلة)، (وإذ فرقنا بكم البحر) يقول القائل: وأين جواب (إذ) وعلام عطفت؟؟.. ومثلها في القرائن كثير بالواو ولا جواب معها ظاهر!، والمعنى — والله أعلم — على إضمار (واذكروا إذ أنتم) أو (إذ كنتم) فاجتزىء بقوله (اذكروا) في أول الكلام، ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك.

ومثله من غير (إذ) قول الله (وإلى ثمودَ أخاهم صالحاً) وليس قبله شيء تراه ناصباً لـ(صالح)، فعلم بذكر النبي — صلى الله عليه وسلم — والمُرْسَل إليه أن فيه إضمار (أرسلنا)، ومثله قوله: (ونوحاً إذ نادى من قبل)، و(ذا النون إذ ذهب مغاضباً)، (وابراهيم إذ قال لقومه) يجري هذا على مثال ما قال في (ص): (واذكر عبادنا ابراهيم واسحاق) ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير (واذكر) لأن معناهم متفق معروف، فجاز ذلك.

و يستدل على أن (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال: (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض)، (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثّركم)، فلولم تكن هاهنا (واذكروا) لاستدللت على أنها تراد، لأنها قد ذكرت قبل ذلك»(١).

وهو من أوضح الأمثلة للاستشهاد بدلالة (السياق).

— ومثال آخر للاحتجاج بقرينة (السياق) قوله: «وإذا رأيت اسماً في أوله كلام وفي

---

(١) ٣٥/١

آخره فعل(١) قد وقع على راجع ذكره جاز في الإسم الرفع والنصب، فمن ذلك قوله: (والسماء بنيناها بأيدٍ) وقوله: (والارض فرشناها فنعم الماهدون) يكون نصباً ورفعاً.

فمن نصب جعل (الواو) كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل، ومن رفع جعل (الواو) للاسم، ورفعه بعائد ذكره كما قال الشاعر:

إن لم أشف النفوس من حي بكر | وعدي تطاه جرب الجمالِ

فلا تكاد العرب تنصب مثل (عدي) في معناه، لأن (الواو) لا يصلح نقلها إلى الفعل، ألا ترى أنك لا تقول: (وتطأ عدياً جرب الجمال)، فإذا رأيت (الواو) تحسن في الاسم جعلت الرفع وجه الكلام، وإذا رأيت (الواو) يحسن في الفعل جعلت النصب وجه الكلام، وإذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلّب واحد على صاحبه، مثل قول الشاعر:

إذا ابن أبي موسى بلالاً أتيته | فقام بفأس بين وصليك جازر

فالرفع والنصب في هذا سواء»(٢).

ـ ومن أمثلة الاستشهاد بقرينة (الصيغة) قوله: «وكقوله: (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم كالمهل تغلي في البطون) و(يغلي) فمن أنّث ذهب إلى الشجرة ومن ذكّر ذهب إلى المهل، ومثله قوله عز وجل (أمنة نعاساً تغشى طائفة منكم) للامنة و(يغشى) للنعاس»(٣).

ـ ومثال آخر من شواهد الاحتجاج بدلالة (الصيغة) قوله: «وقوله: «ولا تسئل عن أصحاب الجحيم) قرأها ابن عباس وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين جزماً، وقرأها بعض أهل المدينة جزماً، وجاء التفسير بذلك، إلا أن التفسير على فتح التاء على النهي، والقراء بعدُ على رفعها على الخبر (ولست تُسئلُ)، وفي قراءة أُبي (وما تُسأل)، وفي قراءة عبدالله (ولن تُسألَ) وهما شاهدان للرفع»(٤).

ـ وأيضا مثال من شواهد الاستدلال بقرينية (الصيغة) قوله: «قوله (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى)، وقد قرأت القراء بمعنى الجزم (والتفسير مع أصحاب الجزم)، ومن قرأ (واتَخَذُوا) ففتح الخاء كان خبراً، يقول: (جعلناه مثابة لهم واتخذوه مصلى)، وكل صواب إن شاء الله»(٥).

ـ ومثال آخر لقرينة (الصيغة) قوله: «ـ (وكفلها زكريا) من شدّد جعل (زكرياء)

---

(١) هكذا في معاني القرآن، وصوابه: «وإذا رأيت كلاماً في أوله اسم وفي آخره فعل».
(٢) ٢٤٠/١ـ٢٤١
(٣) ١٥/١ـ١٦
(٤) ٧٥/١
(٥) ٧٧/١

في موضع نصب كقولك (ضمّنها زكرياء)، ومن خفف الفاء جعل (زكرياء) في موضع رفع»(١).

ومن أمثلة ما اشتركت فيه في الدلالة على المعنى القرينتان (الصيغة) و(الحركة الإعرابية) قوله: «..(ولتستبين سبيل المجرمين) ترفع (السبيل) بقوله (وليستبين) لأن الفعل له، ومن أنّث (السبيل) قال (ولتستبين سبيلُ المجرمين)، وقد يجعل الفعل للنبي (صلى الله عليه وسلم) فتنصب (السبيل) يراد به (ولتستبين يا محمد سبيلَ المجرمين)..»(٢).

ــ ومن أمثلة الاستشهاد بقرينة (الأسلوب) قوله: «وقوله (ذلكم وأن الله موهنُ كيد الكافرين) و(موهنٌ)، فإن شئت أضفت، وإن شئت نوّنت ونصبت، ومثله (إن الله بالغُ أمرِه) و(بالغٌ أمرَهُ) و(كاشفاتُ ضرِه) و(كاشفاتٌ ضرَّه)»(٣).

ــ ومن أمثلة الاحتجاج بقرينة (العلامة الإعرابية) قوله: «وفي قرائتنا (لا ينال عهدي الظالمين) وفي حرف عبدالله (لاينال عهدي الظالمون)..»(٤).

ــ ومثال ثان: «وإذ قال ابراهيم لأ بيه آزرَ) يقال (آزرَ) في موضع خفض ولا يجرى لأنه أعجمي.. وقد قرأ بعضهم (لأ بيه آزرُ) بالرفع على النداء (يا) وهووجه حسن»(٥).

ــ ومثال ثالث: «ومثله في سورة الواقعة (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ من معينٍ) ثم قال (وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحورٍ عينٍ) فخفض بعضُ القراء ورفع بعضهم (الحور العين)، قال الذين رفعوا: الحور العين لا يطاف بهن، فرفعوا على معنى قولهم (وعندهم حورٌ عينٌ) أو (مع ذلك حورٌعينٌ)، فقيل: الفاكهة واللحم لايطاف بهما إنما يطاف بالخمر وحدها ــ والله أعلم ــ ثم اتبع آخر الكلام أوله، وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم، وأنشدني بعض بني أسد يصف فرسه:

علفتها تبناً وماء بارداً   حتى شتتْ همّالةً عيناها

والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»(٦).

ــ ومثال رابع لقرينية العلامة الإعرابية والأسلوب: «وأما قوله: (فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) فإنه رفع، وهوبمنزلة الأمر في الظاهر، كما تقول: (من لقي العدوفصبراً واحتساباً) فهذا نصب، ورفعه جائز، وقوله تبارك وتعالى: (فاتباع بالمعروف) رفع، ونصبه جائز.

---

(١) ٢٠٨/١
(٢) ٣٣٧/١
(٣) ٤٠٦/١
(٤) ٢٨/١
(٥) ٣٤٠/١
(٦) ١٤/١

وإنما كان الرفع فيه وجهَ الكلام ، لأنها عامة فيمن فعل و يراد بها من لم يفعل ، فكأنه قال (فالأمر فيها على هذا) فيرفع .

و ينصب الفعل[1] إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس بدائم ، مثل قولك للرجل : (إذا أخذت في عملك فجداً جداً وسيراً سيراً) نصبت لأنك لم تنو به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله .

ومثله قوله : (ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثلُ ما قَتَلَ من النعم) ومثله (فإمساك بمعروف أو تسريحٌ بإحسان) ومثله في القرآن كثير، رفعٌ كله ، لأنها عامة ، فكأنه قال : من فعل هذا فعليه هذا»[2] .

وأمثال هذه الأمثلة المتضمنة للاحتجاج بالقرائن النحوية كثيرة ، ومنتشرة في مختلف أبواب النحو، إلاّ أن الملاحظ أن النحاة لم يبحثوها تحت عنوان خاص ، ولم يتعرضوا لها نظرياً بشكل مفصل حتى من باب الاستطراد ، وإنما رجعوا إليها في مجالات التطبيق ، و بشكل من الوضوح جعل معناها في جلوة بينة .

ولعله من هنا كانت المفارقة التي وقع فيها الكثير ممن نقد الإعراب أو نظرية العامل ــ كما ألمحت قبل قليل .

١١ ــ والشواهد القرآنية الكريمة التي ذكرها الدكتور أنيس هنا هي مما بحث بلاغيا لبيان الأغراض والدواعي التي تدعو إلى التقديم والتأخير، وهي ــ في واقعها ــ لا تمس جوهر الإعراب في شيء بل تأتي دليلاً عليه ــ كما أسلفت .

١٢ ــ وصور جملة الفاعل التي ذكرها الدكتور أنيس تتبعها النحاة وذكروها في مواضعها من التقديم والتأخير والذكر والحذف وما إليها .

١٣ ــ امّا ما استدل به من شيوع الوقف فالمسألة ليس فيها دلالة لأن الوقف ظاهرة صوتية ترتبط بأسلوب الكلام عند العرب وتعتمد نظامه في الإلقاء حواراً أو إنشاداً أو خطابة حيث يقوم على أساس من الإيقاع المعّين ، فتكون ظاهرة الوقف حاكمة على ظاهرة الإعراب ومقدمة عليها للسبب المذكور.

١٤ ــ و يبدو أن الدكتور أنيس سلك هنا منهج المتكلمة في الاستدلال على إلغاء الإعراب ، ذلك أنه أعجب سلفاً بنظام الجملة الإنجليزية فقارنه بنظام اللغة العربية محاولاً إخضاع اللغة العربية لنظام اللغة الإنجليزية ، وهو قياس مع الفارق ــ كما أسلفت ــ لأن اللغة العربية لغة إعرابية واللغة الإنجليزية لغة غير إعرابية ، فالمقارنة بينهما هنا غير واردة .

---

(١) يعني المصدر

(٢) ١٠٩/١

نعم. لو قورنت اللغة العربية باللغة الألمانية لورد ذلك لأن اللغة الألمانية هي الأخرى لغة إعرابية.

ولو أن الدكتور أنيس احتفظ للإعراب بسمته القرينية، وللغة العربية بسمتها الإعرابية، ونادى بإلغاء نظرية العامل فقط لقبل منه ذلك لأن فكرة العامل فكرة موضوعة وليست بنابعة من واقع اللغة العربية كالإعراب، ولكان البديل الذي وضعه عوضاً من الإعراب بديلاً عن نظرية العامل، وإن كان بحاجة إلى بلورة وجلوة.. ومن هنا وقف رأيه عند حدوده كما وقف رأي قطرب في حينه عند حدوده.. مع فارق واحد هو أن فكرة (الموقع) كانت منطلقاً لمن عالج بعده موضوع العامل أو الإعراب ـــ كما سنرى.

امتداد لرأي ابراهيم مصطفى:

للدكتور مهدي المخزومي تلميذ الأستاذ ابراهيم مصطفى مؤلفان بعنوان (في النحو العربي)، الأ ولمنهما(نقد وتوجيه) والثاني (قواعد وتطبيق)، وهما ـــ كما يقول فيهما استاذه الآخر الأستاذ مصطفى السقاـــ «استمرار لمنهج تطوير النحو الذي وضعه الاستاذ المرحوم ابراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو»([1]).

ونلمس ذلك في المبدأ الأساسي الذي انطلق منه الدكتور المخزومي في دراساته في الكتابين المذكورين، وهو مبدأ دلالة العلامات الإعرابية، المبدأ الذي نادى به استاذه ابراهيم مصطفى ونهجه في كتابه (إحياء النحو)، يقول: «للإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث: الضمة والكسرة والفتحة.

وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة عَلَماً للإسناد، والكسرة عَلَماً للإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا اضافة، و يندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية»([2]).

و يقول أيضاً: «الضمة عَلَمُ الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي في العربية تؤدي إلى ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية، وتدل على تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند، أو تحقق الارتباط بين هذين الركنين.

وليس في العربية من علم للإسناد غير الضمة، أما الواو في الأسماء الخمسة، أو الواو في جمع

---

(١) في النحو العربي: نقد وتوجيه ١٠

(٢) المصدر السابق ٦٧

المذكر السالم فليست بعلامة مستقلة، وإنما هي ضمة ممطولة، لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء.

والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»(١).

ويقول: «الخفض عَلَمُ الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين ـــ أعني الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عنه فكرة تامة ـــ وجد الخفض»(٢).

ويقول: «ليست الفتحة عَلَماً لشيء خاص، ولكنها عَلَمُ كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها.

والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً»(٣).

وكان هدف الدكتور المخزومي من تأليفه لكتابيه المذكورين هو تيسير النحو، إلاّ أن ذلك لا يتم ـــ فيما يرى ـــ «إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى: أن نخلّص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدي من أمر ما يبحثون فيه»(٤).

وعلى هذا كان كتابه الثاني الذي قال فيه: «هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرءاً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلتُ فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم بفكرة العمل»(٥).

وفي طوايا هذه النصوص نلمح الدكتور المخزومي امتداداً بيناً لاستاذه ابراهيم مصطفى، ووفاء

---

(١) المصدر السابق ٧٠

(٢) المصدر السابق ٧٦

(٣) المصدر السابق ٨١

(٤) المصدر السابق ١٦

(٥) في النحو العربي: قواعد وتطبيق ١٥

مجسداً له ولفكرته التي نادى بها وآمن بها ، وذلك بإعادة تدوين المادة النحوية وفق المنهج الذي أشار إليه استاذه وفصّله هو وتبناه، وبه وضع البديل لنظرية العامل ، فأضاف الحلقة المفقودة في عمل استاذه .

وهو بحق منهج كامل ووافٍ .. ولكن يلاحظ عليه في عمومياته ما لوحظ على آراء استاذه سوى مؤاخذة عدم وضع البديل .

رأي تمام حسان :

في ضوء ما انتهى إليه الدكتور تمام حسان من دراسته لقضية (اللغة بين المعيارية والوصفية) من أن المنهج العلمي الذي ينبغي أن يتبع في دراسة الظواهر اللغوية ، نحوية وغيرها هو (المنهج الوصفي) لأنه هو المنهج العلمي الذي يجيب عن (كيف) تتم الظاهرة ،فيلتقي بهذا وطبيعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية فرضتها حاجة أبناء المجتمع إلى التفاهم .

فالباحث في اللغة ينبغي عليه —على أساس مما تقدم— أن ينظر إليها وباعتبارها مسلكاً اجتماعيا يجري في نماذج معينة من الأداء ، وأن المجتمع هو الذي يحدد هذه النماذج بطريق العرف » .

« والدراسة المنظمة للعناصر التي تتكون منها اللغة —على حد تعبير ماروزو— (هي التي) تتجه إلى (وصف) الأصوات والصيغ والكلمات والظواهر الموقعية » .

من هذا المنطلق الذي عالج فيه الدكتور حسان قضية (اللغة بين المعيارية والوصفية)(١) ذهب وهو يدرس (اللغة العربية : معناها ومبناها) إلى « أن (التعليق) هو الفكرة المركزية في النحو العربي ، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية .

وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبدالقاهر (الجرجاني) : إن الكلمات « يأخذ بعضها بحجز بعض » ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته ، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين :

أحدهما : (العلاقات السياقية) أو ما يسميه الغربيون syntagmatic relations

والثاني : هو (القرائن اللفظية) :

فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة

---

(١) انظر : الصفحات 15 وما بعدها .

(قرائن معنوية) فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعاً يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق... فالتعليق إذن هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة (الإعراب)..»[1].

والبديل لنظرية العامل الذي يذهب إليه الدكتور حسان ـــ كما رأينا ـــ هو نظرية القرائن.

وقد حصر القرائن النحوية في:

ـــ المادية.

ـــ العقلية.

ـــ قرائن التعليق.

وقسم العقلية إلى: ذهنية ومنطقية.

وقسم قرائن التعليق إلى: مقالية وحالية.

وقسم المقالية إلى: معنوية ولفظية.

وقسم المعنوية إلى: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة.

وقسم اللفظية إلى: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم[2].

وأقول هنا ما قلته في الملاحظة على الدكتور أنيس من أن النحاة لم يغفلوا مراعاة القرائن، بل اعتمدوها في تحديد المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليهما، إلاّ أنهم لم يولوها الاهتمام الذي أعطوه العلامات الإعرابية، ولم يفردوها بالبحث ضمن فصول خاصة بها فتفرقت لهذا في ثنايا التطبيقات الإعرابية وأمثالها.

والصنيع المهم الذي قام به الدكتور تمام حسان هنا يتمثل في الآتي:

١ ـــ بحثه القرائن النحوية تحت عنوان يخصها ويجمعها، فلملم بذلك ما شتته النحاة هنا وهناك، وأضاف إليه ما رآه لازم الإضافة مما هو مستعمل في لغات أخرى.

٢ ـــ انتباهه إلى أن القرائن النحوية ـــ وهي من طبيعة اللغة الاجتماعية ـــ تغني عن العامل النحوي في تبيان المعنى النحوي للكلمة الذي يمثل بدوره وظيفتها اللغوية في سياق الجملة.

ويضاف إلى الملاحظة السابقة ما يلي:

١ ـــ إن العلاقة السياقية syntagmatic relation لا تعني القرينة المعنوية بدلولها المصطلح عليه عند

---

(١) اللغة العربية: معناها ومبناها ١٨٩

(٢) المصدر السابق ١٩٠ وما بعدها.

القدماء وهو ما يقابل القرينة اللفظية أو ما يرادف ما سماه الدكتور حسان بالقرينة المادية، لأنها تعني «العلامة بين وحدة لغوية وأخرى معها في نفس السياق، مثل العلاقة بين كلمات الجملة الواحدة، أو العلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة»(١).

فهي في حقيقتها السياق نفسه، والسياق ــ في واقعه ــ هو الربط القائم بين الألفاظ، وقد أطلق الدكتور حسان على الربوط بين الألفاظ وما يشبهها اسم القرينة المعنوية.

في ضوء هذا كان ينبغي له أن يشير إلى ذلك دفعاً للالتباس.

٢ــ إن التعليق عند الجرجاني يعني (النظام النحوي للجملة)، وكان ذكره في كتابه (دلائل الإعجاز) ليفسر به (نظرية النظم) التي قال بها مستعيراً إياها من الفلسفة من مباحثها في الوضع والدلالة، حيث تذهب الفلسفة إلى أن المعاني ذات واقع خارجي تنطبع صوره في الذهن و يستنزله الإنسان من ذهنه إلى قوالب الألفاظ ليقدمه إلى الآخرين متخذاً من الصورة اللفظية وسيلة لنقل الفكر وأسلوباً للتفاهم.

والنظم ــ عند الجرجاني ــ يعني مطابقة الصورة اللفظية في حملها المعنى للصورة الذهنية.

ولا يتم النظم ــ في رأيه ــ إلاّ بالتعليق، و يعني به ربط اللفظ بالآخر وفق النظام النحوي للجملة.

قال موضحاً نظرية النظم: «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو ــ إذن ــ نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»(٢).

وقال موضحاً نظرية التعليق: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، و يبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسببٍ من تلك، هذا مالا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، (أو) أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من

(١) معجم علم اللغة النظري

(٢) دلائل الإعجاز ٤٠

الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس.

وإذا كان لايكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ومما يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بأن بذلك الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك، والله الموفق للصواب»(١).

ومن هذا النص ندرك ــ وبوضوح ــ أن فكرة التعليق عند الجرجاني تعني النظام النحوي لصياغة الجملة، وليس هو الإعراب فقط، كما فسره به الدكتور حسان، ذلك أن الإعراب أو الموقع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة التي تتمثل في المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحوية، وليس نظام الجملة ككل.

واخال قوياً أن الدكتور حسان تأثر في هذا بالدكتور أنيس وما أثاره في محاولته لإلغاء الإعراب من ظاهرتي (الموقع) و(القرينة).

٣ــ فسر الدكتور حسان الإعراب بالعلامة الإعرابية(٢) واعتبره إحدى القرائن التي تتضافر فيما بينها لبيان المعنى النحوي.

واعتداد العلامات الإعرابية إحدى القرائن النحوية أمر مفروغ منه عند النحاة، ولكن يؤخذ عليه هنا اعتداده الإعراب هو العلامات الإعرابية، وهو ــ كما أوضحت قبل ــ الرفع والنصب والجر، والعلامات الإعرابية إحدى القرائن التي يستدل بها عليه.

والإعراب المدلول عليه بالقرائن النحوية ــ والتي منها العلامة الإعرابية ــ هو الذي يحدد لنا المعنى النحوي للكلمة في الجملة أو الوظيفة النحوية لها.

والقول بأن الإعراب هو العلامة الإعرابية هي المفارقة التي وقع فيها أكثر من تصدى لنقد العامل والإعراب ــ كما أسلفت.

٤ــ إن الدكتور حسان في كتابه (اللغة العربية: معناها ومبناها) قدم الفكرة البديل لفكرة العامل النحوي، وهي فكرة القرائن، إلا أنه حتى الآن لم يقدم (القواعد والتطبيق) كما فعل الدكتور المخزومي حيث قدم البديل فكرة ومنهجاً وتطبيقاً.

ومن خلال البديل التطبيقي يعرف مدى نجاح الفكرة وأهميتها علمياً، وان كانت القرائن

(١) المصدر السابق ٤٤ــ ٤٥

(٢) انظر: اللغة العربية ٢٠٦

ـ فيما أرى ـ هي الفكرة التي تتمشى وطبيعة اللغة العربية كظاهرة اجتماعية، والحق يقال أن الدكتور حسان أولاها من الاهتمام في بحثها ودراستها بالقدر الذي تتطلبه وتستحقه.

رأي محمد الكسار:

تهدف محاولة الأستاذ الكسار في كتابه (المفتاح لتعريب النحو) إلى تنقية وتهذيب النحو مما شابه أو علق به من مدخولات غير عربية، ليخلص بعد ذلك عربياً أصيلاً، يلتقي وطبيعة الذهن العربي والبيئة العربية في بساطتهما و يسرهما.

فالأستاذ الكسار يرى أن النحو القائم غير عربي، لأنه في وضعه الفكري وصياغته الفنية لا يتمشى وطبيعة الذهن العربي الذي لم يعرف التفلسف والتعمق في طرح الأفكار، أو في صياغة التراكيب وأساليب استعمال اللغة.

وذلك لأن الحركات الإعرابية التي ربطها علماء النحو بالعامل النحوي لم تكن في ذهن الإنسان العربي هكذا، وإنما كانت «رموزاً صوتية مختصرة، استعان بها الذهن العربي للتعبير عن أطوار الفعّالية المختلفة في الأفعال وعن درجة المشاركة في أداء هذه الفعالية في الأسماء المعربة»(١)، وهذا الربط جاء من المنطق اليوناني، إقرأ ـ مثلا ـ قوله: يبدو من كلام خاتمة المحققين (ابن هشام) أنه متأثر جداً بنظرية العوامل والمنطق الصوري اليوناني المستمدة منه في الأصل»(٢).

ولأجل هذا نادى الأستاذ الكسار بنظريته في (ربط الحركة الإعرابية بالفعالية).

وفي رأيه أن الفعالية المشار إليها تنتظم الحركات الإعرابية عند العرب في ثلاث درجات، هي: القوة والتوسط والركود.

وسمى مرتبة القوة بـ(العمدة)، ومرتبة التوسط بـ(الوسيط) ومرتبة الركود بـ(الفضلة).

ووزع الحركات عليها وفق ما توصل إليه من فهمه لها وتتبعه لاستعمال العرب إياها في مختلف تراكيب الجمل وأساليبها إلى الآتي:

الضمة للقوة (العمدة).

الكسرة للتوسط (الوسيط).

الفتحة للركود (الفضلة).

وصنف أبواب النحو وفقها كالتالي:

العمدة للمرفوعات.

---

(١) المفتاح ٢١٨

(٢) المفتاح ٢٠٩

الوسيط للمجرورات.
الفضلة للمنصوبات.

والأستاذ الكسار يريد أن يستبعد بهذا ربط الحركات الإعرابية بالعوامل النحوية، لأنه تعليل غير عربي، بسبب أنه مستعار أو مستورد من المنطق اليوناني.

والتعليل الذي يمكن أن يكون عربياً هو أن نربط الحركة الإعرابية بالفعالية، لأن هذا الربط يلتقي وطبيعة الذهن العربي، و يسر مقومات البيئة العربية.

والطريق إلى تعريب النحو — في رأيه — هو أن نسمح لأنفسنا بفتح باب الاجتهاد في النحو، حتى نستطيع أن نفسح المجال لأمثال النظرية التي نادى بها إلى الدخول في عالم الدراسات النحوية، وأن نقوم أيضاً بتحرير النحو من كل ما دخله من مفاهيم أو معايير أو أفكار فلسفية أو منطقية، وما تسرب إليه من عجومة الشعوبيين.

وليدلل الأستاذ الكسار على عروبة النظرية — مضافاً إلى ما أشرت إليه — قام بتشبيه (الجملة العربية) بـ (الخيمة العربية)، كما فعل الخليل بن احمد الفراهيدي، وهو يضع (علم العروض) حيث شبه بيت الشعر ببيت الشعر.

قال: «إن العرب المعربين استخدموا الحركات الثلاث (الضمة. الكسرة. الفتحة) لتحديد وظيفة الاسم في الجملة و بيان مدى مشاركته في الحدث الذي تبنى عليه.. وفي الوقت نفسه جعلوا عناصر هذه الجملة مشابهة لعناصر بيت الشعر، فخصوا الضمة بالعمدة ليكون مرفوعاً كالعماد في الخيمة، والكسرة بالوسيط ليكون مجروراً كالطنب المشدود، والفتحة بالفضلة اشعاراً بضآلة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة، شأنها في ذلك شأن الوتد الصغير»(١).

هذه هي خلاصة ما أتى به الأستاذ الكسار وهدف إليه من وضع كتابه (المفتاح لتعريب النحو).

و يلاحظ عليه:

١ — إن نظريته في ربط الحركات الإعرابية لا تخرج عن كونها تعليلاً نحوياً من ناحية، وعن كونها محاولة في تطوير النحو إلى ما هو أيسر من ناحية أخرى، وبخاصة في مجال النحو التطبيقي.

٢ — إن الأستاذ الكسار الذي هاجم النحاة لتأثرهم بالفلسفة هجوماً عنيفاً لا هوادة فيه ولا رحمة، هو الآخر يتأثر بالفلسفة في أكثر من موضع من كتابه، فمثلاً: في الصفحة ١٤٨ يصف الضمة

(١) المفتاح ٢٢٧

بأنها أشرف الحركات، ومن المعلوم أن (الأشرفية) مفهوم أو تعبير فلسفي.. كما أنه في الصفحة ١٥٠ من كتابه يستخدم القاعدة الفلسفية المعروفة والمشهورة (النقيضان لا يجتمعان) التي عبّر عنها بالقاعدة المنطقية، قال: «واستكمالاً لبحث النداء من وجهة النظر الجديدة التي تنفي فكرة بنائه أصلاً، لابد لنا من إيجاد تعليل مقبول ومستساغ لعدم تنوين المنادى عندما يكون مفرداً علماً أو نكرة مقصودة باعتبار أن عدم تنوين المحلى بأل مبرر بالقاعدة المنطقية التي تقول: (النقيضان لايجتمعان)، والنقيضان في المحلى بأل هما (أل) الدالة على التعريف و(التنوين) الذي يفيد التنكير».

٣ـ في الحوار الذي دار بين الأستاذ الكسار والأستاذ عباس حسن[1] يؤكد الكسار على أن (إن) في مثل قولنا: (إن الشمس ساطعة) مسند، و(ساطعة) مسند إليه، وذلك لأن (إن) تفيد التوكيد، وهو ـ هنا ـ منسوب إلى (السطوع)، أما (الشمس) فهي ـ في رأيه ـ فضلة.

ولا ادري من أين أفاد الأستاذ الكسار هذا؟!.. وكلنا يعلم أن من له أدنى إلمام بأساليب اللغة العربية وتراكيبها يدرك ـ ببداهة ـ أن التوكيد هنا مسلط على الإسناد وهو نسبة السطوع إلى الشمس، وهكذا جل معاني الحروف تنصب على النسبة (الإسناد)، ولنأخذ مثالاً لتأكيد ما قلته أكثر هو قولنا: (والله إن الشمس لساطعة)، فإن القسم ـ في الجملة ـ المستفاد من (الواو) لم يسند إلى (السطوع) لذاته، وإنما هو متوجه إلى نسبة السطوع للشمس لأنها هي المقصود إثباتها وتوكيد ذلك الإثبات.

و يقيني أن الأستاذ الكسار لو عاد وتتبع استعمالات حروف المعاني لوجد ما قلته في وضوح يغني عن البيان[2].

وإخال أن منشأ هذه المفارقة عند الكسار هو اعتباره الإسناد أمراً مرتبطاً باللفظ.

والذي عليه النحاة أن الإسناد يرتبط بالمعنى، وعليه فالمتكلم عندما يسند معنى حرفياً لا يسنده إلى الخبر لذاته، وإنما يسنده إلى نسبة الخبر إلى المبتدأ، أو الإسم لإثبات الوقوع أو اللاوقوع أو نفيهما.

وأخيراً يبدو لي أن الأستاذ الكسار رجع إلى ما قاله النحاة القدامى وأعطاه شيئاً من الإيضاح والبلورة ثم أفرغه في نظريته التي وسمها بـ(الفعّالية)، من أمثال قول ابن الناظم في شرحه على الألفية: «وأنواع الإعراب في الاسم ثلاثة: رفع ونصب وجر، ولا رابع لها، لأن المعاني التي جيء بها في الاسم لبيانها بالإعراب ثلاثة أجناس:

١ ـ معنى هو (عمدة) في الكلام لا يستغنى عنه كالفاعلية، وله (الرفع).

---

(١) انظر: المفتاح ١٤٤ ـ ١٤٥

(٢) يراجع: اللامات للمؤلف ٥٣ ـ ٦٣

٢ـــ ومعنى هو (فضلة) يتم الكلام بدونه كالمفعولية، وله (النصب).
٣ـــ ومعنى هو (بين العمدة والفضلة)، وهو المضاف إليه نحو (غلام زيد)، وله (الجر).

وأما الفعل المضارع فمحمول في الإعراب على الاسم فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب كما للاسم.

فاعرب بالرفع والنصب إذا لم يمنع منهما مانع.
ولم يعرب بالجر، لأنه لايكون إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها، لأن الإضافة إخبار في المعنى، والفعل لا يصح أن يخبر عنه أصلاً، فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم.

والرفع بضمة نحو (زيدٌ يقومُ).
والنصب بفتحة نحو (لن أهابَ زيداً).
والجر بكسرة نحو (مررت بزيدٍ).
والجزم بسكون نحو (لم يقمْ زيدٌ).
وقد يكون الإعراب بغير ما ذكر عن طريق النيابة»(¹).
وقول الرضي: «وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر.

وجعل النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر.

وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفّها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها.

ثم أريد أن يميز بعلامةٍ ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة»(²).

وقول السيوطي: «أنواع الإعراب أربعة:

١ـــ الرفع: وهو إعراب العُمَد.
٢ـــ والنصب: وهو إعراب الفضلات.

---

(١) ص ١٠
(٢) شرح الكافية ١/٢٠

قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العُمَد لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر، والفضلات كثيرة، إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال إلى مالا نهاية له، وما كثر تداوله فالأخف أولى به.

٣ـ والجر: وهو لما بين العمدة والفضلة، لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب»(١).

فكما يرى القارىء أن الأستاذ الكسار ـ على ضوء هذه النصوص وأمثالها ـ قام بما يلي:

١ـ استعمل في نظريته المصطلحين (العمدة) و(الفضلة) بما لهما من مدلول عند النحاة، وفي بابيهما (المرفوعات) و(المنصوبات).
٢ـ وضع مصطلح (وسيط) لما هو بين العمدة والفضلة مستخلصاً له من واقع تعبيرهم: (بين العمدة والفضلة) الذي يعني (الوسط) أو (المتوسط) أو (الوسيط).
٣ـ ربط الحركات الإعرابية بواقعها الصوتي ربطاً يقوم على ما للحركة من كمية ايقاعية تتمثل في نوعيتها من القوة والضعف، أو الثقل والخفة، كما جاء في نص السيوطي.
٤ـ أهمل ذكر (الجزم) مع ذهابه إلى أن الأفعال جميعاً معربة(٢).
٥ـ سحب تسمية العمدة التي هي للرفع، والفضلة التي هي للنصب والوسيط الذي هو للجر، للحركات فسمى الضمة بالعمدة، والفتحة بالفضلة، والكسرة بالوسيط.
٦ـ اعتبر هذه التسميات مستعارة من واقع تصميم بيت الشعر العربي (الخيمة)، دونما دليل على ذلك.

والأستاذ الكسار في محاولته هذه كالأستاذ ابراهيم مصطفى نقد نظرية العامل، ولكن ما نادى به من مبدأ ليس بالجديد لأنه مستقى من القديم كما أنه لم يقدم البديل لنظرية العامل، ولعلنا نجده في كتابه (لباب الإعراب) الذي أشار إليه في كتابه المفتاح.

الخلاصة:

وننتهي من كل ما تقدم إلى أن عامل الإعراب يتمثل حسب اختلاف الآراء في إحدى النظريات التالية:

١ـ نظرية العامل:

وتعني أن كل كلمة معربة تتأثر في إعرابها بكلمة أخرى، كانت سبب الإعراب فيها، وتدعى (العامل).. وهو الرأي النحوي العام.

---

(١) همع الهوامع ٢١/١

(٢) انظر: المفتاح ١٨٤ وما بعدها

٢ــ نظرية المعاني الإعرابية:

و يقصد بها أن لكل حركة إعرابية معنى تدل عليه، فالضمة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة للخفة، والمعنى الحركي هو الذي يبين وظيفة الكلمة في الجملة.. وهو رأي الأستاذ ابراهيم مصطفى وتلميذه الدكتور مهدي المخزومي.

٣ــ نظرية الموقع الإعرابي:

و يراد منها أن لكل كلمة ــ حسب تظام الجملة العربية ــ موضعاً في الجملة خاصاً بها، يدل على معناها النحوي بمعونة القرائن التي تحيط بالكلام وهورأي الدكتور ابراهيم أنيس.

٤ــ نظرية القرائن:

وتعني أن القرائن التي يقترن بها الكلام لفظياً أو معنوياً أو مادياً هي التي تدل على المعنى النحوي للكلمة في الجملة.. وهورأي الدكتور تمام حسان.

٥ــ نظرية الفعّالية:

وتعني أن الحركات الإعرابية ذات معان مختلفة حسب فعاليتها الصوتية، فالضمة للقوة، والكسرة للتوسط، والفتحة للركود، والمعنى الحركي هوالذي يدل على المعنى النحوي للكلمة في الجملة.. وهورأي الأستاذ محمد الكسار.

ورأيي أننا متى نقينا فكرة العامل من الزوائد الصناعية، سواء كانت في التقدير أو الإعراب، وما إليها مما سأذكره فيما بعد، وأبقينا على فكرة العامل نظرية من نظريات النحو، واعتمدنا في تحديد إعراب الكلمة فبيان وظيفتها النحوية في الكلام ــ مضافاً إليها ــ على الدلائل أو القرائن النحوية التي اعتمدها النحاة استطعنا أن نجمع بين القديم في أصالته والجديد في يسر وسائله، واستطعنا بذلك أن نحقق هدف هذه النظريات من إلغاء العامل، وفي الوقت نفسه مع الإبقاء عليه، ولكن نقياً من الشوائب والزوائد.

والخطورة تكمن ــ فيما أعتقد ــ في أننا متى ألغينا فكرة العامل إلغاء تاماً، سوف يبعد بنا شوط الدرس النحوي بعد جيلين أو ثلاثة أجيال على الأكثر عن فهم جانب كبير من تراثنا العربي والإسلامي، وهو الذي تشغله فكرة العامل في مفاهيمه وشروحها في جل كتب الشروح الأدبية كشروح ديوان المتنبي وديوان الحماسة، وكل كتب التفسير على اختلافها وكتب شروح الحديث الشريف، وكتب الفقه وأصوله، وكتب البلاغة والنقد القديم، وكتب شروح الأمثال وشروح المقامات وكتب الأمالي والمجالس العلمية، وكتب شروح القراءات القرآنية، وكتب إعراب القرآن، وكتب معاني القرآن، وما إلى هذه، مضافاً إليها تراث النحو والصرف، وهو تراث ثر وضخم. وسوف ندعو إلى العودة مرة أخرى لدراسة نظرية العامل وفهم علم النحو وقواعده على أساس من العامل النحوي لنعود إلى الإرتباط بتراثنا الحضاري وثقافتنا الإسلامية والعربية.

فمن الخير لنا ونحن نعالج مشكلة المقررات النحو ية ألا نقع نتيجة نشوتنا بالوصول إلى حل لها في مشكلة بعدنا عن تراثنا وثقافتنا .

على أنني أرى أن لا نتطرف فنستبعد أمثال هذه النظر يات من الدرس النحوي ، وذلك لأن مجال الاجتهاد في النحو مفتوح ، ولأن فيها آراء ذات أصالة وعمق ينبغي دراستها والاستفادة منها .

على أن يكون مجال دراستها و بحثها (النحو النظري) أو (الإعراب النظري) لا (النحو التطبيقي) أو (الإعراب التطبيقي)، كما سأوضح هذا فيما يأتي.

دلائل الإعراب

الدلائل تعني (القرائن) جمع قرينة، ولفظ (قرينة) على زنة (فعيلة) بمعنى (فاعلة)، مأخوذ لغة من (المقارنة) بمعنى (المصاحبة).

ومنه استعيرت الكلمة في اصطلاح العلوم اللغوية لـ:

١ ــ ما يصاحب أو يقارن الكلام من منظومات سياقه، و يدل على المراد به، أو ما ينطوي عليه الكلام نفسه، و يدل على المقصود منه.

٢ ــ ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات أو ما تنطوي عليه بيئة الكلام من أعراف أو وقائع أو ما إليهما.

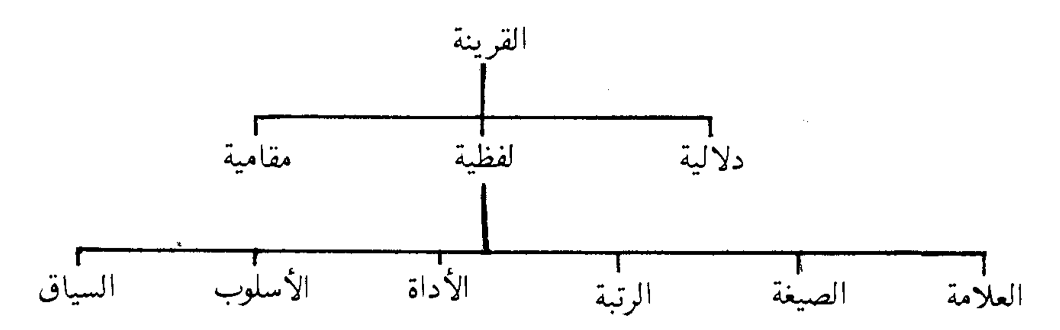
واصطلح على الأولى بالقرينة (اللفظية) و(المقالية) و(القولية).. وعلى الثانية بالقرينة (المعنوية) و(المحلية) و(المقامية) أو (قرينة المقام).

وقد تعرف الأولى بـ(سياق الكلام) أيضا، وبخاصة في الترجمات الحديثة لكلمة context الانجليزية.

وقد يعبّر عن القرينة بــ (الدليل)، لأنها تدل على المقصود من الكلام، و يؤنث جمعه باعتبار معناه وهو (القرينة) فيقال (دلائل).. وعلى هذا تأتي القرائن مرادفة للدلائل ــ كما ألمحت.. ومن هنا فدلائل الإعراب تعني قرائن الإعراب.

وقرائن الإعراب هي التي يعتمدها المتكلم أو الكاتب عند صياغة الكلام، وكذلك السامع أو القارىء لفهم مدلول النص في تعيين أو معرفة الموقع الإعرابي للكلمة.

وهي كما في الجدول التالي :



والقرائن اللفظية الست وكذلك المقامية هي القرائن التي ذكرها النحاة في طوايا تطبيقاتهم الإعرابية والنحوية.

والقرينة المقامية أو المعنوية هي التي تعين وتحدد لنا فاعل الأفعال المضارعة للمتكلم والمخاطب (أفعلُ. نفعلُ.تفعلُ) لأن المتكلم حاضر للمخاطب، والمخاطب حاضر للمتكلم، والحضور من أوضح القرائن المادية أو المقامية.

ومن هنا لم يذكر اللفظ الدال على المتكلم أو المخاطب اكتفاء بقرينة (الحضور) واعتماداً عليها لأنها هي التي تحدده وتعَينه.

وفي ضوئه لا نحتاج إلى تقدير الفاعل بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) كما يصنع النحاة، لأنه تقدير صناعي لا يفتقر إليه معنى الكلام، وإنما فرضته الصناعة النحوية ليتم للجملة ركناها الأساسيان (المسند إليه والمسند) حسب ما اصطلحوا عليه في تعريف الجملة.

أما ونحن نذهب إلى أن الكلام هو (اللفظ المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها) ولا نفرق في ذلك بين أن تكون الجملة اسنادية تشتمل على مسند إليه ومسند وأن تكون بسيطة (غير اسنادية) كما في ما نحن فيه، فلا نحتاج إلى هذا التقدير الصناعي.

وفي قول المبرد الآتي إشارة واضحة إلى مثل هذه القرينة الحالية، إلاّ أنه اعتمدها دليلاً على التقدير ولم يستغن بها عنه أخذاً بمبدأ التقدير الصناعي المتسالم عليه بينهم: «وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف، وذلك قولك: (رأسكَ والحائطَ) و(رأسَه والسيفَ يافتى)، فانما حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال»(١).

وأعني بقرينة الدلالة: التصور الذهني لمعنى ومدلول الوظيفة النحوية من فاعل ومبتدأ وخبر وتمييز وحال ومفعول ومستثنى.. والخ.

---

(١) المقتضب ٢١٥/٣

سواء اكتسب هذا التصور الذهني من تعلم قواعد العربية ومعرفة تعاريف هذه المفاهيم النحوية وأمثلتها، أو من ممارسة اللغة والتعامل معها،

ذلك أننا لا نستطيع أن نعين (الفاعل) ــ مثلا ــ في جملة ما إذا لم نكن قد فهمنا معنى الفاعل، وألممنا بمفهومه النحوي.. وهكذا.

وهذه القرينة لابد من وجودها أثناء الإعراب مع كل كلمة نقصد إعرابها، سواء كان ذلك الوجود تلقائياً، أو استحضاراً علمياً.

ومن هنا تأتي هذه القرينة أهم القرائن النحوية في فهم الإعراب وتطبيقه.

وأسميتها بـ(الدلالية) أخذاً من مدلول الوظيفة النحوية الذي هو معناها ومفهومها.

أما القرائن اللفظية فهي كالتالي:

١ ــ العلامة: وقد حصرتها ــ فيما تقدم ــ بالحركات الثلاث، وهي تنقسم إلى:

أ ــ الحركات القصيرة وهي: الضمة والفتحة والكسرة.

ب ــ الحركات الطويلة وهي: الواو والألف والياء.

ومواضعها: الأسماء المتغيرة، وهي التي تعرف في رأي النحاة بما يعرب بالحركات الظاهرة أو بالحروف.

وذلك لأن جميع الأفعال ــ فيما أرى ــ مبنية، كما أوضحت هذا في كتابي (دراسات في الفعل)([1])، والحروف جميعها مبنية بالاتفاق، ولأن جميع الأسماء ــ فيما أرى ــ معربة، ومنقسمة ــ باعتبار وجود الحركة على آخرها ولا وجودها وتغير الحركة ولا تغيرها ــ إلى:

أ ــ اسم متغير: وهو ما اختلفت عليه الحركات الإعرابية.

ب ــ اسم ثابت: وهو ما لازم آخره علامة واحدة سكوناً كانت كالأسماء المقصورة والمنقوصة في حالتي الرفع والجر، أو حركة كالاسم المضاف لياء المتكلم وأمثاله من المفردات.. وهي جميع الأسماء التي تعرب في رأي النحاة بالإعراب التقديري أو الإعراب المحلي ــ وسيأتي لذلك زيادة توضيح في موضوع (مادة الإعراب).

٢ ــ الصيغة:

ويراد بها مجيء الكلمة على هيئة خاصة للدلالة على معنى معين، كما في الظواهر التالية:

أ ــ صيغة الفعل المبني للمعلوم، التي تدل على أن مرفوعها فاعل.

(١) انظر: موضوع (بناء الفعل) ص ٦١

ب ـ صيغة الفعل المبني للمجهول، التي تدل على أن مرفوعها نائب فاعل.
جـ ـ صيغة المفعول المطلق إذا كان مصدراً التي تدل عليه بمعونة قرينتي العلامة (الفتحة) والدلالة.
د ـ صيغة المفعول له التي لا تأتي إلا مصدراً فتدل عليه بمساعدة قرينتي العلامة (الفتحة) والدلالة إذا كان منصوباً، أو قرينتي العلامة (الكسرة) والدلالة والأداة (لام التعليل) إذا كان مجروراً.
هـ ـ صيغ الضمائر لأنها تدل على الحالة الإعرابية للضمير رفعاً أو نصباً في الضمائر المنفصلة، ورفعاً أو نصباً وجراً في الضمائر المتصلة.

٣ ـ الرتبة:

وتأتي في تعيين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به.

وتقوم قرينيتها أو دلالتها في حالة فقدان القرائن الأخرى المعينة والمميزة لكل من المبتدأ والخبر أو الفاعل والمفعول حيث تخضع الجملة للترتيب الأولى لها فيعرب الاسم الأول مبتدأ والثاني خبراً في جملة المبتدأ والخبر، وهو ما أشار إليه ابن مالك في قوله:

وامنعه حين يستوي الجزآنِ عرفاً ونكراً عادمي بيان

و يعرب الاسم الأول فاعلاً والثاني مفعولاً في جملة الفاعل، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وأخر المفعول إن لبس حذرْ

٤ ـ الاداة:

و يراد بها ما يعرف بالادوات العاملة في الأسماء عند النحاة أمثال:

أ ـ كان واخواتها.
ب ـ ليس واخواتها (ما. لا. لات).
جـ ـ إنّ واخواتها.
د ـ لا النافية للجنس.
هـ ـ ظن واخواتها.
و ـ واو المعية مع المفعول معه.
ز ـ لام التعليل مع المفعول له.
ح ـ إلاّ الاستثنائية واخواتها.
ط ـ حروف الجر.

٥ ــ الاسلوب:

وأعني به اختلاف الحركة الإعرابية المقترن باختلاف التركيب أو الصورة اللفظية، كما في أمثال:

أ ــ اسم الفاعل المستعمل بأسلوبين هما:

١ ــ أن يكون منوناً فيقتضي الأسلوب مجيء مفعوله منصوباً.

٢ ــ أن يكون غير منون فيقتضي الأسلوب مجيء مفعوله مجروراً بإضافته إليه.

فمن تنوينه يستدل على نصب مفعوله، وبعدم تنوينه يستدل على جر مفعوله بإضافته إليه.

ومن شواهده ما جاء في (معاني القرآن) للفراء[1]: «وقوله (ذلكم وأن الله موهنُ كيدِ الكافرين) و(موهنٌ) فإن شئت أضفت، وإن شئت نوّنت ونصبت، ومثله (إن الله بالغُ أمرِهِ) و(بالغٌ أمرَهُ) و(كاشفاتُ ضرِهِ) و(كاشفاتٌ ضرَهُ)..».

ب ــ الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بمفعوله، وعدم الفصل، كما في الآية الكريمة: (وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم) وهي في قراءة السبعة غير ابن عامر، و(كذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) وهي قراءة ابن عامر، فكل منهما أسلوب.

جـ ــ المصدر مع فاعله ومفعوله فله أسلوبان، كل منهما قرينة على تحديد إعراب الفاعل والمفعول، ففي الآية القرآنية السابقة لو أخذت شاهداً هنا لجاز أن يقال: (زَين لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم) بإضافة المصدر إلى مفعوله ورفع فاعله، وجاز أن يقال (زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) بإضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله.

د ــ المصدر المقصود به الدوام فيرفع أو اللادوام فينصب، مثل: (شكرٌ) و(شكراً).

فإن اريد الدوام فالأسلوب يتطلب رفع المصدر، وإن اريد اللادوام فالأسلوب يقتضي نصب المصدر.

٦ ــ السياق:

ويراد به نظم الكلام وما يشتمل عليه من دلائل تحدد وتعين إعراب الكلمة التي اقترنت بها، كما في الأمثلة التالية:

أ ــ قوله تعالى: (وكفلها زكريا) فقد قرىء الفعل بالتخفيف وهو قرينة على أن (زكرياء) فاعل، وقرىء بالتشديد وهو قرينة على أن (زكريا) مفعول به.

ب ــ قوله تعالى: (وقالت اليهود): عزيرٌ ابنُ الله)، فإن سياق هذه الفقرة من الآية الكريمة والذي تتم به وهو (وقالت النصارى: المسيحُ ابنُ الله، ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين

---

(١) ٤٠٦/١

كفروا من قبلُ، قاتلهم الله أنّى يؤفكون)، هذا السياق يقتضي تنوين كلمة (عزير) وإعراب كلمة (ابن) خبراً لكلمة (عزير)، كما يقتضي كتابة كلمة (ابن) بالهمزة لأنها لم تقع وصفاً.

وبهذا جاءت قراءة عاصم والكسائي ويعقوب، وقرأ الباقون من العشرة بطرح التنوين دفعاً لالتقاء الساكنين المتمثل في التنوين والباء من كلمة (ابن) لا على اعتبار كلمة (ابن) صفة، فإن السياق لا يقتضي ذلك ــ كما تقدم.

قال الفراء: «قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين، والوجه أن ينون لأن الكلام ناقص و(ابن) في موضع خبر لـ(عزير)، فوجه العمل في ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجاً إلى (ابن).

فإذا اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام الاّ ينوّن، وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل أو كنيته.

فإذا جاوزت ذلك فأضفت (ابن) إلى مكنّى عنه، مثل (ابنك) و(ابنه)، أو قلت (ابن الرجل) أو (ابن الصالح) أدخلت النون في التام منه والناقص، وذلك ان حذف النون إنما كان في الموضع الذي يُجرى فيه الكلام كثيراً، فيستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل.

وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيراً فيقال: (من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان) فلا يجري كثيراً بغير ذلك.

وربما حذفت النون وإن لم يتم الكلام لسكون الباء من (ابن)، ويستثقل النون إذ كانت ساكنة لقيت ساكناً فحذفت استثقالاً لتحريكها، قال: من ذلك قراءة القراء (عزيرُ ابن الله)، وأنشدني بعضهم:

لتجدنّي بالأمير برّا ... وبالقناة مِدْعساً مِكرّا

إذا غطيفُ السلميُّ فرّا

وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرأون (قل هو الله أحدُ الله الصمدُ) فيحذفون النون من (أحد)، وقال آخر:

كيف نومي على الفراش ولمّا ... تشمل الشام غارةٌ شعواءُ

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي ... عن خدامِ العقيلةُ العذراءُ

أراد عن (خدامٍ) فحذف النون للساكن إذ استقبلتها»[1].

وكذلك نلمس اعتماد النحاة لقرينة السياق في أوسع من مجال الإعراب في مثل قول ابن الناظم الذي يصرح فيه بذلك والذي جاء في شرح بيت الألفية في موضوع المفعول معه:

والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد اضمار عامل تُصب

(١) معاني القرآن ٤٣١/١

«.. وقسم لا يشارك ما قبله في حكمه، ولا الواو معه للمصاحبة، إمّا لأنها مفقودة، وإمّا لأن الإعلام بها غير مفيد، فينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام، مثال الأول قول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى شتت همالة عيناها

فـ(ماء) منصوب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام، تقديره: (وسقيتها ماءً بارداً).. ومثال الثاني قول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

فـ(العيون) نصب بفعل مضمر تقديره: (وزينّ العيون)..»[1].

(١) شرح ألفية ابن مالك ١١٢

وظيفة الإعراب

المحت في أكثر من موقف مع بعض الذين تناولوا بالنقد قضية الإعراب ومسألة العامل، من أن الإعراب ليس هو الحركة الإعرابية، وإنما هو الرفع والنصب والجر، أو هو ما يعرف بـ(الحالة الاعرابية).

ومنشأ المفارقة أن النحاة كثيراً ما يطلقون الحركة الإعرابية أو العلامة الإعرابية، وهم يقصدون بها الحالة الإعرابية التي هي الرفع والنصب والجر، من باب التجوز والاتساع في استخدام المصطلح، ولعل ذلك لأن الحركة هي الأصل في رأيهم، أو لأنها أغلب في الاستعمال من القرائن الأخرى، أو لأنها أظهر في الدلالة والقرينية من سواها من الدلائل، وغالباً ما يغيب هذا عن بعض الباحثين فيخال أنهم يريدون بالحركة العلامة لا الحالة.

ولإيضاح المعنى أكثر أقول: إن لدينا أربع ظواهر نحوية مترابطة فيما بينها، هي:

١ـ الكلمة المعربة:

وهي التي تتعاقب عليها الحالات الإعرابية الآتية، وتشغل موقعاً اعرابياً في الكلام سواء تغيرت حركتها بتغير الحالة أو الموقع أو كانت ثابتة لم تتغير.

٢ـ العلامة الإعرابية:

وهي الحركة الإعرابية بنوعيها:

أ ـ الأصوات القصيرة: الضمة. الفتحة. الكسرة.

ب ـ الأصوات الطويلة: الواو. الألف. الياء.

والحركة الإعرابية ـ كما تقدم ـ دليلة من دلائل الإعراب، وذلك لأنها قرينة من القرائن الدالة على الحالة الإعرابية.

٣ـ الحالة الإعرابية:

هي: الرفع والنصب والجر.

وهي التي تقوم بوظيفة أو مهمة بيان الموقع الإعرابي أو المعنى النحوي للكلمة في الجملة أو

ما قد يسمى بالوظيفة النحوية للكلمة من فاعلية وما إليها من مرفوعات، ومن مفعولية وما إليها من منصوبات، ومن إضافة وما إليها من مجرورات.

٤ـــ الموقع الإعرابي:

وهو الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في سياق الكلام أو في منظومة الجملة كالفاعلية والمبتدئية والخبرية والمفعولية والحالية والتمييزية والإضافة.. الخ.

وعلى أساس منه فإننا عندما نقول: (وظيفة الإعراب) فإننا نعني بها الدور الذي تقوم به الحالة الإعرابية في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة في سياق الكلام أو منظومة الجملة.

والفرق بين العلامة الإعرابية والحالة الإعرابية هو:

١ـــ العلامة الإعرابية صوت يتلفظ به و يدرك عن طريق الحس.

٢ـــ العلامة الإعرابية قد توجد على آخر الكلمة المعربة، إذا كانت من نوع الكلمة المتغيرة كقرينة مستقلة أو متكاملة مع قرينة أخرى أو قرائن أُخر، وقد لا توجد على آخر الكلمة إذا كانت من نوع الكلمة الثابتة فيسترشد في معرفة الحالة الإعرابية بسواها من القرائن الأخرى.

٣ـــ الحالة الإعرابية شيء معنوي اعتباري لا يدرك إلاّ عن طريق التصور الذهني.

٤ـــ الحالة الإعرابية ملازمة للموقع الإعرابي فلا يتصور موقع اعرابي بدون حالة إعرابية، و بعكسها العلامة الإعرابية قد تقارن الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية إذا كانت الكلمة المعربة التي تشغل الموقع وتتصف بالحالة من نوع الكلمة المتغيرة، وقد لا تقارنهما إذا كانت من نوع الكلمة الثابتة.

وقد تطرق لتعريف و بيان هذا الدور الوظيفي للإعراب غير واحد من النحاة، منهم:

١ـــ الزجاجي: قال تحت عنوان (باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام): «فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا اليه، واحتيج إليه من أجله؟

الجواب: أن يقال: إن الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنتيها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني، فقالوا: (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) فدلّوا برفع (زيد) على أن الفعل له، و بنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به.

وقالوا: (ضُرِبَ زيدٌ) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يُسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه.

وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ) فدلوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه.

وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، و يقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني.

هذا قول جميع النحويين الآ قطرباً»[1].

وقد تقدم الكلام في رأي قطرب بياناً ونقداً.

ومما يفاد هنا: أن الزجاجي كما أوضح وظيفة الإعراب بدلالته على المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية واضافة، تلكم المعاني التي تعتور الأسماء وتتعاقب عليها أشار إلى ظاهرتين أخريين هما:

أــ قرينية العلامة الإعرابية من خلال مثاله الأول (ضرب زيدٌ عمراً)، ومثاله الثالث (هذا غلام زيد).

بــ قرينية الصيغة من خلال مثاله الثاني (ضُرب زيدٌ) التي تكاملت مع الحركة في الدلالة على نائب الفاعل.

٢ــ ابن فارس، قال: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلاّ بالاعراب، وكذلك إذ قال:....و (وجهك وجه حر)... وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه»[2].

٣ــ وقال أيضاً: «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، و به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صفة من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[3].

٤ــ وقال أيضاً: «فأما الإعراب فبه تميّز المعاني و يوقف على أغراض المتكلمين.

وذلك أن قائلا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده.

فإذا قال (ما أحسنَ زيداً!) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أو (ما أحسنُ زيدٍ؟) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده.

وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفَرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون:

(مِفْتَح) للآلة التي يفتح بها.

و(مَفْتَح) لموضع الفتح.

و(مِقَص) لآلة القص.

و(مَقَص) للموضع الذي يكون فيه القص.

---

(١) الايضاح ٦٩

(٢) الصاحبي ٦٦

(٣) الصاحبي ٧٧

و(مِحلب) للقدح يحلب فيه .
و(مَحْلَب) للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن .
و يقولون :
إمرأة (طاهر) من الحيض لأن الرجل لا يشركها في الحيض ، و(طاهرة) من العيوب لأن الرجل يشركها في هذه الطهارة .

وكذلك (قاعد) من الحبل ، و(قاعدة) من القعود .

ثم يقولون :
(هذا غلاماً أحسن منه رجلاً) يريدون الحال في شخص واحد .

و يقولون :
(هذا غلامٌ أحسن منه رجلٌ) فهما إذن شخصان .

وتقول :
(كم رجلاً رأيتَ ؟) في الاستخبار .
و(كم رجلٍ رأيتُ) في الخبريراد به التكثير.
و(هن حواجُ بيتِ الله) إذا كن قد حججن .
و(حواجُ بيتَ الله) إذ أردن الحج .
ومن ذلك :
(جاء الشتاءُ والحطبَ) لم يرد أن الحطب جاء ، إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أرادمجيئهما، قال : (والحطبُ) .
وهذا دليل يدل على ما وراءه»(١) .

٥ــ الفراء ، قال : «ثم نظرنا في السمات التي وسمت العرب بها كلامها من الخفض والنصب والرفع فوجدناهم أدخلوا ذلك للايجاز في القول والاكتفاء بقليله الدال على كثيره ، فقالوا : (ضرب أخوك أخانا) فدلوا برفع أحد الأخوين ونصب الآخر على الفاعل والمفعول به ، ولو كان مخرج الكلمتين واحداً فقيل : (ضرب أخوك أخونا ــ أوــ أخاك أخانا) لم يكن فيهما فرق يدل السامع على الضارب من المضروب»(٢) .

٦ــ ابن الخشاب ، قال : «وفائدته (يعني الإعراب) أنه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست .

(١) الصاحبي ١٩٠ــ ١٩١
(٢) الزينة ٧٦/١

والمثال في ذلك: المسألة المذكورة، وهي قولهم (ما أحسنَ زيداً) و(ما أحسنَ زيدٌ) و(ما أحسنُ زيدٍ).

صيغة الكلام واحدة، ومعانيه مختلفة، فإذا نصبت (زيداً) وفتحت النون من (أحسن) كان الكلام تعجباً، وإذا رفعت (زيداً) مع فتح النون (من أحسن) كان الكلام نفياً للإحسان عنه، وإذا رفعت النون من (أحسن) وجررت (زيداً) كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسن ما في زيد، كأنك سألت: أعينُ زيدٍ أحسن ما فيه أم أنفه أم فمه، إلى غير ذلك مما يصح الاستفهام عنه منه، فلولا اختلاف الحركات التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال زيد، التبست هذه المعاني، فلم يكن بين بعضها و بعض فرق في اللفظ.

إلى غير ذلك من المسائل التي نتبين فيها فائدة الإعراب»(١).

٧ــ وقال أيضاً ــ وهو يقسم الإعراب إلى صريح وهو ما دلت عليه العلامات الإعرابية، وغير صريح وهو ما يفهم من الدلائل الأخرى، ومثّل له بالضمائر التي تدل بهيئاتها وصورها على مواقع إعرابها ــ: «وغيرُ الصريح أن تكون الكلمة على هيئة مخصوصة، ولا إعراب فيها ولا لها، فتدل على ما تدل عليه، وفيها الإعراب، وذلك كالمضمر من الأسماء، فإن هيئته وصورته تدل على الرفع إن كان ضمير مرفوع، وعلى النصب إن كان ضمير منصوب، وعلى الجر إن كان ضمير مجرور»(٢).

٨ــ الرضي، قال: «قوله: (ليدل على المعاني) تعليل لوضع الإعراب في الأسماء.

اعلم، أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين:

أحدهما: أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارىء أحدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة، نحو (القرء) في الطهر والحيض، و(الضرب) في التأثير المعروف والسير، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، (مِن) للابتداء والتبيين والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عن الآخر، لأن جاعله لأحد المعنيين ــ واضعاً كان أو مستعملاً ــ لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأخر، فلابد للطارىء ــ إن لم يلزم ــ من علامة مميزة له من المطرو عليه.. ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة.

وهذا الطارىء غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد تغير له صيغة الكلمة، كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند إلى المفعول كـ(رجيل) و(رجال) و(ضُرب).

---

(١) المرتجل ٣٤

(٢) المرتجل ٣٢٦

وقد يجتلب له حرف دال عليه صاير كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعّرف نحو (مسلمان) و(مسلمون) و(مسلمات) و(زيديّ) و(مسلمة) و(المسلم).

وقد يكون قرينة المعنى الطارىء على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف.

وإن كان طرآن المعنى لازماً للكلمة، فإن كان الطارىء معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تطلب للملتبس بغيره.

وإن كان الطارىء اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللايق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكّن لازمة.

ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط حتى أن بعدما طرأ بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارىء.

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه:

إما معنىً كونُه عمدة الكلام.

أو كونُه فضلة.

فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات.

وجعلت في بعض الأسماء حروف المد، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها.

ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك، بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف»(١).

والرضي في نصه المفصل هذا ذكر أكثر من قرينة نحوية ولغوية وضعت في اللغة العربية لتستخدم في الدلالة على المعاني المختلفة التي تتعاقب على الأسماء منها:

١ــ قرينة الصيغة، كما في الألفاظ المشتركة في أكثر من معنى اشتراكاً لفظياً مثل (القرء) و(الضرب) و(الفعل المضارع) ــعلى رأي من يقول إنه مشترك فيه بين الحال والاستقبال ــ و(من) الجارة.. وكما في أمثال: التصغير وجمع التكسير والفعل المبني للمفعول.

---

(١) شرح الكافية ١/١٩ــ٢٠

٢ــ قرينة الإلصاق، كما في أمثال: المثنى والجمع السالم مذكراً ومؤنثاً والمنسوب والمؤنث القياسي والمعرّف بأل.

٣ــ قرائن المجاز، مقالية كانت أو مقامية.

٤ــ قرينة الوصف والمضاف إليه.

٥ــ قرينة العلامة الإعرابية.

٩ــ الدكتور وافي، قال: «تمتاز اللغة العربية في شؤون التنظيم syntaxe بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب، والتي يتمثل معظمها في أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة.

وهذا النظام لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية، اللهم إلاّ بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية»(١).

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن الإعراب المدلول عليه بالقرائن هو الذي يقوم بوظيفة تحديد الموقع الإعرابي للكلمة المعربة (الاسم) في الجملة، و يبين لنا وظيفتها النحوية من فاعلية ومفعولية واضافة وما إليها.

---

(١) فقه اللغة ٢١٠

مجالات الإعراب

يقسم النحاة الإعراب إلى ثلاثة أقسام هي :

١ ـــ الإعراب الظاهر: وهو ما تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة المعربة ،

٢ ـــ الإعراب المقدر: وهو مالا تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة المعربة ، إمّا بسبب تعذر ظهورها أو لثقل التلفظ بها ، أو لاشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة فتقدر لذلك ، وتعتبر كأنها ظاهرة .

٣ ـــ الإعراب المحلي : و يأتي في المبنيات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية ولا تقدر بسبب علامة بنائها فتعرب محلاً لا لفظاً

وفي ضوء ما تقدم في موضوع (حقيقة الإعراب) من عرض لتعريفات الإعراب يلاحظ على هذه الأقسام :

١ ـــ إن التعريف القائل بأن الإعراب هو اختلاف أو تغير آخر الكلمة المعربة بسبب تغير العوامل ، يختص ـــ وفق ما يظهر منه ـــ بالإعراب الظاهر فقط ، ولا يشمل الإعراب التقديري ولا المحلي لأنهما لا اختلاف فيهما ولا تغيير ، .. وعليه فهو تعريف غير جامع ، كما يقول المناطقة .

٢ ـــ إن التعريف الآخر القائل بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر ، يصدق ـــ حسب ما يبدو منه ـــ على التعريفين الظاهر والمقدر فقط ، ولا يشمل الإعراب المحلي ، .. فهو أيضاً غير جامع .

٣ ـــ أما تعريف سيبويه القائل بأن الإعراب هو الرفع والنصب والجر فيشمل الأنواع الثلاثة للإعراب ـــ على فرض التسليم بها ـــ وكذلك التعريفان الآخران وفق توجيهي لمؤداهما المتقدم ذكره في موضوع (حقيقة الإعراب) .

٤ ـــ إن اعتبار الإعراب هو الرفع والنصب والجر ، واعتبار العلامات الإعرابية إحدى دلائل الإعراب يقتضيان أن لانكون بحاجة إلى القول بالإعراب التقديري لأن في القرائن الأخرى

ما يغني بدلالته على الإعراب عن تقدير العلامة، وهذا يساعدنا على القول بإلغاء الإعراب التقديري.

وكذلك الإعراب المحلي لانكون بحاجة إليه أيضاً للأسباب التالية:

١ــ لأن الإعراب لا يكون إلا في الكلمة المعربة ــ كما هو صريح تعاريفهم للإعراب ــ، ولأن مفهوم المبني هو ما كان ضد المعرب، والمعرب إنما سمي بهذا الاسم لاختلاف الإعراب عليه، فمفاد هذا: أن المبني هو الذي لايختلف الإعراب عليه، فوقوعه في محل المعرب ينافي اعتباره مبنياً.

٢ــ إن الإعراب والبناء صفتان متقابلتان، وهذا يعني أن الكلمة التي تتصف بالإعراب لا تتصف بالبناء، والكلمة التي تتصف بالبناء لا تتصف بالإعراب، والقول بأن الكلمة المبنية مبنية لفظاً معربة محلاً لا يساعد على رفع الملاحظة أو الإشكال المذكور، مضافاً إلى أنه يؤدي إلى أن الإعراب والبناء أمران اعتباريان، وهما في حقيقتهما ليسا كذلك، وإنما هما وصفان ذاتيان للكلمة، وعليه إما أن تكون الكلمة معربة مطلقاً أي لفظاً ومحلاً، أو مبنية مطلقاً ــ إن صح الإطلاق هنا ــ، ولهذا كانت الأسماء ــ فيما أرى ــ كلها معربة ــ وسيأتي هذا في موضوع (مادة الإعراب) ــ وبه ترتفع هذه المنافاة الناشئة من القول بالإعراب المحلي، كما أننا بهذا نستطيع أن نلغي الإعراب المحلي من أساسه.، لأنه لا مبني لدينا في الأسماء حتى يعرب إعراباً محلياً.

والتنويع الذي ينبغي أن ينوع إليه الإعراب هو أن ينوع على المجالات التالية:

١ــ الإعراب نظرياً.

٢ــ الإعراب التعليمي.

٣ــ الإعراب التطبيقي.

وهو تنويع يقوم على أساس من تعاملنا مع الإعراب كظاهرة لغوية ومادة علمية وطريقة تربوية في تعليم قواعد النحو، وإلا فحقيقة الإعراب لا تقسيم فيها.

١ــ الإعراب نظرياً.

وأعني به كل ما يرتبط بالإعراب نظرياً من فكر نحوي.

وتقوم الدراسة فيه على الخطوات التالية:

١ــ تتبع آراء العلماء ونظرياتهم في الإعراب.

٢ــ الموازنة بينها واسقاط مالا دليل عليه.

٣ــ مناقشة الأدلة لتلكم الآراء والنظريات ومحاكمتها في ضوء الأصول النحوية واللغوية المرعية أو المتبناة.

٤ــ الترجيح بينها باختيار الرأي ذي الدليل الأقوى وهو الذي يلتقي وطبيعة الإعراب كظاهرة لغوية اجتماعية.

٥ــ إضافة الجديد رأياً أو نظرية أو غيرهما، إذا كان البحث يسلم إلى ذلك، شريطة أن يكون الجديد مقترناً بدليله المعتبر.

وهذا بطبيعته يقتضيا إبقاء مجال البحث العلمي والدراسة المتخصصة قائماً، واستمرار باب الاجتهاد في النحو مفتوحاً.

وذلك لأن النحو بوضعه الراهن يتطلب منا إعادة النظر فيه دائماً ليبقى كعلم غضاً طرياً يهب العطاء باستمرار، ولتتبلور معطياته وأبعاده العلمية في طريق مسايرة التطور ومتطلبات المعاصرة لتلبي احتياجات المجتمع باستقبال ما يجد من أساليب وتراكيب كلامية للقيام بعملية بوتقتها وفق مبادىء النحو ومفاهيمه وظواهره.

ومن الواضح أن هذا النوع من الإعراب هو مجال المتخصصين بالدراسات النحوية.

ومنطلقه الطبيعي هو قول الخليل بن احمد الفراهيدي شيخ المدرستين النحويتين المعروفتين البصرية والكوفية: «لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم مالا يحتاج إليه.

قال أبو شمر: إذا كان لا يتوصل إلى ما يحتاج إليه إلاّ بما لا يحتاج إليه، فقد صار مالا يحتاج إليه، يحتاج إليه»(١).

٢ــ الإعراب التعليمي:

وهو ما تستخدم فيه الوسائل والأساليب التربوية لتعليم الإعراب وقواعد النحو للمبتدئين، فلا يرجع إليه إلاّ في مجال تعليم النحو فقط.

وتقوم طريقته على الآتي:

١ــ ذكر دلائل الإعراب التي اقترنت بالكلمة المعربة في النص أو المثال.

٢ــ ذكر الحالة الإعرابية.

٣ــ ذكر الموقع الإعرابي (الوظيفية النحوية).

٤ــ ذكر الوسائل النظرية والمادية التي تساعد على فهم وتركيز المفهوم النحوي في ذهن المتعلم.

---

(١) الحيوان للجاحظ ١/٣٧ــ٣٨

وهذا النوع من الإعراب هو الشايع عند القدامى و بخاصة في كتب الإعراب كإعراب ألفية ابن مالك، وفي كتب شرح الشواهد، وشروح المتون النحوية، وحواشي شروح المتون، وحواشي الحواشي.

وقد عقد ابن هشام الأنصاري الباب السابع من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) في كيفية الإعراب، كما عنونه، وقال بعد العنوان: «المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون».

وقد نجد ما يلمح إليه وإلى استخدامه منذ العصور الأولى للدراسة النحوية، ومن هذا ما جاء في كتاب (معاني القرآن) للفراء: «ثم قال: (يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت) فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك: (اعطيتك خوفاً وفرقاً) فانت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: (يدعوننا رغباً ورهباً)، وكقوله: (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية)، والمعرفة والنكرة تفسّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من) وهو مما قد يستدل به المبتدىء للتعليم»[1].

«يريد أنه قد يقرّب المفعول لأجله للمبتدىء بما يصلح فيه تقدير من» كما علقه محقق الكتاب.

٣ــ الإعراب التطبيقي:

وأعني به الإعراب الذي ينبغي أن يستعمل بعد اجتياز المرحلة التعليمية، سواء أكان ذلك في دراسة النصوص ونقدها أو في اعراب الأمثلة وما إلى هذا.

وهو الذي يكتفى فيه بمعرفة الموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية من فاعلية ومفعولية .. الخ.

و يأتي توضيحه في موضوع (طريقة الإعراب).

---

(١) ١٧/١

مادة الإعراب

في ضوء ما انتهى إليه البحث من أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر، يكون البناء هو الضم والفتح والكسر، و يضاف إلى هذه العلامات البنائية الثلاث المقابلة لحالات الإعراب علامة رابعة هي السكون.

وقد استقر العرف النحوي على اطلاق المصطلحات الثلا ثة: الرفع والنصب والجر (أو الخفض) على الحالات الإعرابية.. وعلى اعتبار المصطلحات الأ ربعة: الضم والفتح والكسر والسكون أنواعاً للبناء.

والعلامات الدالة على كل واحد من أنواع الإعراب والبناء التي استقر عليها العرف النحوي هي الضمة للرفع في المعرب والضم في المبني، والفتحة للنصب في المعرب والفتح في المبني، والكسرة للجر في المعرب والكسر في المبني، والسكون للجزم في المعرب ــ على رأيهم من إعراب الأفعال ــ والسكون في المبنى.

وقد نجد في كتاب سيبو يه وما بعده من كتب الأقدمين استخدام الرفعة للرفع، والنصبة للنصب والجرة للجر، ولكن لم يستقر عليها العرف عندما استقرت المصطلحات النحو ية، وإنما تم استقراره على ما ذكرت آنفاً، ولو قدر لهذه المصطلحات الأخيرة (الرفعة والنصبة والجرة) أن تستقر وتقر لتمايز الإعراب من البناء في النوع والعلامة.

أما المبنيات في عرف النحو يين فهي:

١ــ الحروف، جميعها، وعلى ذلك قام اتفاق الجميع.
٢ــ الفعل الماضي. وعليه اتفاقهم أيضاً.
٣ــ فعل الأمر، في رأي البصريين ومن تابعهم.
٤ــ الفعل المضارع المقترن بإحدى النونين: نون الاناث ونون التوكيد.
٥ــ ومن الأسماء: أسماء الشرط، اسماء الاستفهام، اسماء الأفعال والأصوات، الأسماء الموصولة، الضمائر، أسماء الإشارة، خلا ما استثني منها كمثنياتها و بعض مفرداتها.

٦ـــ وهناك هيئات ومفردات اخرى ثبت بناؤها سماعاً.

وما سوى المذكور فهي معربات.

و يلاحظ على هذا التوزيع للمواد النحوية على مفهومي أو بابي المعرب والمبني أنه لا يلتقي والمقياس الذي اتخذوه أساساً في التقسيم، وهو اعتبارهم الكلمة المعربة هي ما تعاقبت عليها المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية ووصفية وما إليها، وتقابلها الكلمة المبنية وهي التي لا تتعاقب عليها المعاني النحوية.

وذلك لأنا نرى الأفعال التي قالوا بإعرابها ـــ مضارعة على رأي الجميع، أو مضارعة وأوامر على رأي الكوفيين ـــ لا تتعاقب عليها المعاني النحوية، و بعكسها الأسماء فإننا نراها جميعها حتى ما اعتبر منها مبنياً في رأي النحاة تتعاقب عليها المعاني النحوية.

من هنا ولأجل التخلص من مثل هذا الإشكال «علل الكوفيون إعراب الفعل المضارع بما علل به البصريون إعراب الاسم وهو اختلاف المعاني عليه، إلا أنهم وسعوا في دائرة المعاني إلى ما يشمل المعاني اللغوية أيضاً، وذلك لأن الفعل لا تختلف عليه المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والخبرية وما إليها، فلم تكن حاجته للإعراب بسببها، ولكن وجد في الحرف الداخل عليه معان لغوية مشتركة في لفظة تفتقر إلى قرينة معينة، وليست تلك القرينة إلاّ الإعراب، فمثلا الحرف (لا) فيه معنى النفي والنهي، وعندما يستعمل مع الفعل المضارع تقوم العلامة الإعرابية بدور تعيين المعنى المقصود، حيث تعين الضمة النفي و يعين السكون النهي.

ونتبين هذا بوضوح من قول المحقق الرضي في شرحه على الكافية ٢/٢٢٧: والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لأجل ورود المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفيون: اعراب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعاً لتعينه، وذلك نحو قولك (لا تضرب) رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف (أي العطف إلى النصب)، وجزمه على كونها للعطف»[1].

وقول الكوفيين هذا لا ينهض بدفع الإشكال لما أوضحته في بحثي عن بناء الفعل من كتاب (دراسات في الفعل).

ولأني أشبعت البحث في المسألة هناك لا أرى وجهاً لإعادة البحث فيها بأكثر مما ذكرت لإمكان الرجوع إلى الحديث عنها في المصدر المذكور.

---

(١) انظر: دراسات في الفعل ٦٤ــ ٦٥

وفي ضوء المقياس النحوي المشار إليه نقول :
تنقسم الكلمة إلى قسمين : معربة ومبنية .

١ ــ والكلمة المعربة : هي التي تختلف عليها المعاني النحوية .
٢ ــ والكلمة المبنية : هي التي لاتختلف عليها المعاني النحوية .

و يتم توزيع المواد النحوية على أساس من هذين التعريفين كالتالي :

١ ــ الأسماء كلها معربة لاختلاف المعاني النحوية عليها .
٢ ــ الأفعال كلها مبنية لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها .
٣ ــ الحروف كلها مبنية لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها ولا تفاق الجميع على بنائها .

ولأن الأسماء تتنوع بسبب حركة الحرف الأخير منها إلى النوعين التاليين :

١ ــ ما تتغير فيه الحركة ــ قصيرة أو طويلة ــ بتغير وظيفته النحوية ، وتأتي الحركة فيه على هذا الأساس دالة من دوال الإعراب فيه .
٢ ــ مالا تتغير فيه الحركة ، وتأتي ملازمة له في جميع الأحوال .

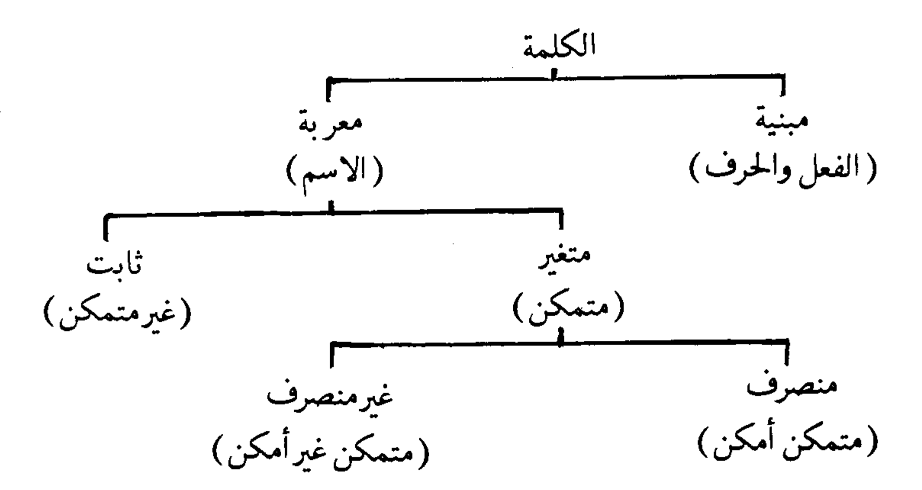
وعلى هذا ينقسم الاسم إلى القسمين المتقدمين ، ويمكننا أن نطلق على القسم الأول (الاسم المتغير) أو نبقي المصطلح القديم وهو (المتمكن) لا للمعنى الذي ذكره له النحاة وإنما على اعتبار أن الاسم هنا تمكنت فيه الحركة من القيام بالدلالة على الإعراب .

وأن نطلق على القسم الثاني (الاسم الثابت) أو نبقي أيضا المصطلح القديم وهو (غير المتمكن) ، وكذلك لا للمعنى الذي ذكره له النحاة وإنما على اعتبار أن الاسم هنا لم تتمكن فيه الحركة من القيام بالدلالة على الإعراب ، لأنها ثبتت وجمدت على وضعية واحدة ، وإخال أن هذا راجع إلى عامل تاريخي في الاسم .

و يشمل هذا النوع ما يعرف عند النحاة بالأسماء المبنية ، وكذلك الأسماء المقصورة والأسماء المضافة لياء المتكلم والأسماء المحكية والأسماء المجرورة بحرف جر زائد ، والأسماء المنقوصة في حالة ثقل التلفظ بالحركة عليها .

و ينقسم الاسم المتغير أو المتمكن القسمة التي ذكرها النحاة إلى منصرف وغير منصرف ، أو إلى متمكن أمكن ، ومتمكن غير امكن .

الخلاصة:



ونخلص من كل ما تقدم إلى أن المادة الإعرابية هي: الأسماء فقط، و بجميع مفرداتها.

طريقة الإعراب

أعني بطريقة الإعراب ــهناــ كيفية إعراب النص بغية تبيان الوظيفة النحوية لكل كلمة فيه.

وقد ألمحت ــفيما تقدمــ أن للإعراب طريقتين، هما:

١ــ الطريقة التعليمية.

٢ــ الطريقة التطبيقية.. وهي طريقة ما بعد مرحلة التعليم.

أما الطريقة الأولى فتقوم على الخطوات التالية:

أــ بيان العلامة الإعرابية إن وجدت.. ويأتي هذا في الأسماء المتمكنة (أو المتغيرة)، أما الأسماء غير المتمكنة (الثابتة) فلا علامة إعرابية فيها ظاهرة ولا مقدرة، ويكتفى هنا ببيان الحالة الإعرابية لها.

بــ بيان الحالة الإعرابية للكلمة.

جــ بيان الوظيفة النحوية للكلمة.

دــ بيان الدلائل الدالة على الوظيفة النحوية.

هــ بيان الوسائل التربوية لإيضاح ما ينبغي إيضاحه إعرابياً.

مثال ذلك:

(كتب محمدٌ رسالةً إلى أخيهِ عليٍ المقيم في بغدادَ)

كَتَبَ: فعل ماض مبني على الفتح، وهو مبني للفاعل.

محمد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لأنه هو الذي وقع منه فعل الكتابة.

رسالة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، لأنها التي وقع عليها فعل الكتابة.

إلى: حرف جر.

أخي: مجرور، وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف.

الهاء: مضاف إليه مجرور، ولا علامة له لأنه اسم غير متمكن.

علي : بدل من أخ ، مجرور، وعلامة جره الكسرة ، لأنه يصح حلوله محل المبدل منه .
المقيم : نعت لعلي ، مجرور، لأن المنعوت مجرور.
في : حرف جر.
بغداد: مجرور، وعلامة جره الفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة .. وهكذا ..
وتقوم الطريقة الثانية على بيان الوظيفة النحوية فقط ، فنقول في مثالنا المتقدم :
كتب : فعل ماض .
محمد : فاعل .
رسالة : مفعول به .
إلى : حرف جر
اخي : مجرور مضاف .
الهاء : مضاف إليه .
علي : بدل مجرور.
المقيم : نعت مجرور.
في : حرف جر.
بغداد: مجرور.
وهكذا .

تقديرالإعراب

يدخل تقدير الإعراب باعتباره صناعياً ضمن التقدير الصناعي العام، وهو (أعني التقدير الصناعي) ـفيما أرىـ من أهم الموضوعات النحوية التي ينبغي أن تولى ما تستحقه من البحث والدراسة، لأنها تأتي ـفيما أقدرـ بنتائج مهمة تساعد مساعدة فعالة وواسعة في عملية تيسير النحو للمتعلمين والدارسين وتخفيفه مما أثقله من آثار حمّلته إياها أمثال نظرية العامل ونظرية الإسناد ونظرية الإعراب مما لا يلتقي وطبيعة النحو كنظام للجملة العربية بصفتها ظاهرة لغوية اجتماعية.

فكل من تعامل مع النحو درساً أو تدريساً يعرف مدى تغلغل الفكر الفلسفي والمنطقي في الفكر النحوي عن طريق أمثال النظريات المشار إليها في أعلاه.

ولعل من أهم وأبعد آثار هذه النظريات في الدراسة النحوية هو (التقدير الصناعي).

ومن هنا رأيت أن أجعل هذا البحث شاملاً للتقدير الصناعي، ومن ضمنه (تقدير الإعراب)، مبيناً مفهومه، ومعّرفاً عوامله وأسبابه، وممثلاً لمواضعه ومجالات وروده واستعماله، ومناقشاً ما أراه موضع نقاش، ومنتهياً بعد ذلك إلى تقديم ما أقترحه من موقف تجاهه.

إن كلمة (تقدير) بما سأذكره لها من مداليل من أقدم المصطلحات النحوية، ومن أشهرها انتشاراً على الساحة النحوية، وأكثرها دوراناً في لغة النحو وبين النحاة، لأننا نقرءوها في أكثر من موضع من كتاب سيبويه ـوهو أقدم كتاب نحوي وصل إليناـ وكذلك في ما تلاه من كتب متعاقبة وممتدة مع مسيرة النحو التاريخية حتى عصرنا الراهن.

وهي كمصطلح نحوي ترادف (الإضمار)، وترادف (التأويل) أيضاً، فقد تستعمل في موضع (الإضمار)، وقد يستعمل (الإضمار) في موضعها، وكذلك الشأن بالنسبة إلى كلمة (التأويل) فقد تستعمل كلمة (التقدير) في موضعها، وقد تستمعل هي في موضع كلمة (التقدير).

وهذه المصطلحات الثلاثة من تلكم المصطلحات التي تحددها كتب النحو نظرياً، ويرجع هذا إلى شهرتها لأنها من المصطلحات النحوية التطبيقية التي يكثر دورانها في كتب النحو وبين النحاة، والتي أعطتها كثرة الاستعمال وضوح معناها حتى أمست من البديهيات التي لا تفتقر إلى تعريف.

والذي يستخلص من معنى لـ(الإضمار) من خلال استخداماته التطبيقية في كتب النحو هو أن الإضمار يعني: تقدير كلمة حذفت في اللفظ مع ابقائها في النية.

ومن هذه التطبيقات التي تشير إلى هذا المعنى للإضمار ما يلي:

١ــ سيبويه:

«فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ:

أــ فعل مظهر لا يحسن إضماره.

بــ وفعل مضمر مستعمل إظهاره.

جــ وفعل مضمر متروك إظهاره.

فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضربٍ ولم يخطر بباله فتقول: (زيداً)، فلا بد له من أن تقول له: (اضرب زيداً)، أو تقول له: (قد ضربت زيداً)، أو يكون موضعاً يقبح أن يعرّى من الفعل نحو (أن) و(قد) وما أشبه ذلك.

وأما الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: (زيداً) لرجل في ذكر ضربٍ، تريد: (اضرب زيداً).

وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه (إيّاك) إلى الباب الذي آخره ذكر مرحباً وأهلاً»(١).

٢ــ سيبويه:

«هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ) و(المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف)، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجر، وإن كان شراً فشرٌ»(٢).

٣ــ الفرّاء:

«...(كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً) المعنى ــ والله أعلم ــ (وقد كنتم) ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: (إن كان قميصه قد من دبر فكذبت) المعنى ــ والله أعلم ــ (فقد كذبت)، وقولك للرجل: (اصبحت كثر مالك) لا يجوز إلاّ وانت تريد (قد كثر مالك)، لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلاّ باضمار (قد) أو بإظهارها»(٣).

---

(١) الكتاب ١/٢٩٦ــ٢٩٧

(٢) الكتاب ١/٢٥٨

(٣) معاني القرآن ١/٢٤

٤ ــ الفرّاء:

«وقوله تعالى: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة) انقطع معنى (الختم) عند قوله (وعلى سمعهم) ورفعت (الغشاوة) بـ(على)، ولو نصبتها باضمار (وجعل) لكان صواباً»(١).

٥ ــ المبرّد:

اياك ايّاك المراء فإنه ... إلى الشر دّعاء وللشر جالبُ

فأضمر بعد قوله (إياك) فعلاً آخر على كلامين، لأنه لما قال (إياك) أعلمه أنه يزجره فأضمر فعلاً يريد: اتق المراء يافتى»(٢).

٦ ــ ابن جنّي:

«وقد يضمر فيها (يعني كان) اسمها ــ وهو ضمير الشأن والحديث ــ فتقع الجمل بعدها أخباراً عنها، تقول: (كان زيدٌ قائمٌ) أي: كان الشأن والحديث زيد قائم»(٣).

٧ ــ ابن السرّاج:

«الأفعال المنصوبة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: فعل ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره، وفعل ينتصب بحرف يجوز أن يضمر و يظهر.. الخ»(٤).

والذي يستخلص من معنى لكلمة (التأويل) من خلال تطبيقات النحاة لها، هو أن التأويل يعني: ذكر الكلمة المقدرة.

ومما يشير إلى هذا من تطبيقات ما يلي:

١ ــ المبرّد:

«وذلك قولك: (إيّاك والأسد يا فتى)، وإنما التأويل اتّقِ نفسك والاسدَ»(٥).

٢ ــ ابن السرّاج:

«فأمّا (أن) ــ المفتوحة ــ فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر»(٦).

٣ ــ ابن السرّاج:

«وتقول: (سرتُ حتى أدخلَها)، والتأويل: إلى أن أدخلها»(٧).

(١) معاني القرآن ١/١٣

(٢) المقتضب ٣/٢١٣

(٣) اللمع ٣٨

(٤) الموجز ٧٨

(٥) المقتضب ٣/٢١٢

(٦) الموجز ٣٩

(٧) الموجز ٥٧

٤ ــ ابن السرّاج:

«الثاني: ما انتصب بحرف يجوز اظهاره واضماره، وذلك قولك (يعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبَ)، تريد: (وأن تغضبَ) و(جئتك لتعطيني) و(لتقوم)، والتأويل: جئتك لأن تعطيني، ولأن تقوم»[١].

ومن أمثلة استعمال (التقدير) بمعنى (التأويل) ما يلي:

١ ــ المبرّد:

«ألا ترى أنك تقول ــ إذا أردت المعرفة ــ: (يا رجلُ أقبلْ)، فإنما تقديره: يا أيها الرجل أقبل»[٢].

٢ ــ المبرّد:

«فأما قولهم: (سبحان الله) فتأويله: (براءةُ الله من السوء) وهو في موضع المصدر، وليس منه فعل، فإنما حدُّهُ الإضافة إلى الله عزَّ وجلَّ، وهو معرفة، وتقديره ــ إذا مثلته فعلاً ــ: تسبيحاً لله»[٣].

٣ ــ ابن السرّاج:

«وأما قولهم (ياأيها الرجل) و(ياهذا الرجل) فإنهم جعلوا (أيُّ الرجل) بمنزلة اسم واحد، فـ(أي) في التقدير (مدعو) و(الرجل) صفة له و(ها) تنبيه»[٤].

٤ ــ ابن عقيل:

«و(نحن العربَ أسخى الناس) وقوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)، وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء»[٥].

ومن أمثلة استعمال (التقدير) بمعنى (الإضمار) ما جاء في قول ابن الناظم: «فإن الحروف بأسرها لا تستعمل إلاّ مع الجمل إمّا ظاهرة أو مقدرة»[٦].

وقد تستعمل كلمة (تقدير) في لغة النحو مضافة إلى لفظ (الكلام) أي (تقدير الكلام) فتعني

---

(١) الموجز ٧٩

(٢) المقتضب ٢٠٤/٤

(٣) المقتضب ٢١٧/٣

(٤) الموجز ٤٦

(٥) شرح ألفية ابن مالك ١٤٥

(٦) شرح ألفية ابن مالك ٨

عندهم (فحوى الكلام) أو (مدلول الكلام) .. ومن أمثلة ذلك قول ابن الناظم في موضوع (المعرب والمبني)، وهويشرح قوله ابيه ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

«وتقدير الكلام: والاسم منه معرب ومنه مبني .. الخ»(١).

وكما لم يعرّف النحويون (التقدير) لم يقسموه أيضاً القسمة التي سأذكرها ولعل ذلك عائد إلى عدم تفرقتهم بين القسمين اللذين سأذكرهما لأن كلاً منهما مرتبط إما بالعمل أو بالإسناد أو بالإعراب، وما ارتبط بواحد من هذه هو ــ عندهم ــ من النحو أصالة لا دخالة.

ومن خلال استقراء وتتبع التقادير النحوية المذكورة في كتب النحو، يقف الباحث على نوعين من التقدير:

أولهما: ما يقتضيه معنى الكلام أو النص، وتدل عليه القرائن المحيطة به، مثل:

١ ــ ما ذكره سيبويه في قوله: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على اضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: (زيداً) و(عمراً) و(رأسه)، وذلك أنك رأيت رجلاً يَضرب أو يشتمَ أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: (زيداً) أي (أوقع عملك بزيد).

أو رأيت رجلاً يقول: (أضربُ شرَّ الناس) فقلت: (زيداً).

أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه، فقلت: (حديثك).

أو قدم رجل من سفر، فقلت: (حديثك).

استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه»(٢).

والقاعدة هذه تقوم على أساس من الاختصار الذي عرف به العرب اعتماداً على الوضعية للمتكلم وما يحيطها من ظروف وملابسات، والتي يعبّر عنها علمياً بالقرائن الحالية أو المقامية، ذلك أن «من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه» كما يقول الفرّاء(٣).

ففي كل الأمثلة التي ساقها سيبويه مستخلصاً إياها من واقع الحياة الاجتماعية اللغوية التي يعيشها العرب، يعتمد في اختصار الكلام فيها وتقليله على القرائن الحالية.

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ٦

(٢) الكتاب ٢٥٣/١

(٣) معاني القرآن ٢/١

ومن هنا يأتي التقدير أو التأويل بياناً للمحذوف اختصاراً، ففي المثال الأول كان الكلام مؤلفاً من الجملة التالية (اضربْ زيداً) أو (اشتمْ زيداً) أو (اقتلْ زيداً) فحذف الفعل للاختصار اعتماداً على قرينة الحال.

وفي المثال الثاني كان تمام الكلام (اضربْ زيداً) وحذف الفعل للاختصار اعتماداً على قرينة الحال التي سبقت الكلام وهي قول الرجل (أضربُ شرَّ الناس)، ولك أن تعتبرها قرينة مقالية متى بقيت مصاحبة للجملة المختصرة.

وهكذا في بقية الأمثلة:

٢ ــ ما ذكره سيبويه في الباب نفسه في قوله: «من ذلك قول العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: (اللهم ضبعاً وذئباً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل وإذا سألتهم ما يعنون؟.. قالوا: (اللهم اجمع ــ أو اجعل ــ فيها ضبعاً وذئباً) وكلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»(١).

والقاعدة فيه تقوم على أساس من الاختصار أيضاً، ولكن اعتماداً على شهرة الجملة المستعملة والعلم بالمحذوف كما أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: «لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار».. فلو قدر الفعل هنا تأويلاً يأتي تقديره مما يتطلبه معنى الكلام.

٣ ــ ما ذكره سيبويه وفي الباب نفسه في قوله: «ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال ــ وأنت منهم بعيد ــ فكبّروا، لقلت: (الهلالَ وربِّ الكعبة) أي أبصروا الهلال»(٢).

وهذا ــ أيضاً ــ من النوع الأول الذي يختصر فيه الكلام اعتماداً على قرينة الحال.

٤ ــ ما ذكره الفرّاء من قوله ــ وهو يستشهد لترك الجواب ــ: «ومنه قوله: (ولو أن قرآناً سيّرت به الجبال أو قطّعت به الأرض أو كلّم به الموتى بل لله الأمر جميعاً)، وترك الجواب في القرآن كثير، لأن معاني الجنة والنار مكرر معروف»(٣).

يعني بالجواب هنا (جواب لو)، وهو مما يقتضيه السياق ليتم به الكلام، ولكنه حذف اختصاراً للعلم به، لأنه من معاني الجنة والنار، وهي أمر مكرر معروف، كما يقول:

٥ ــ ما ذكره الفرّاء في تفسير الآية الكريمة: (وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم) من قوله: «فإنه أراد: (حب العجل)، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير، قال الله: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) والمعنى (سل أهل القرية وأهل العير)، وأنشدني المفضل:

حسبت بغام راحلتي عناقاً وما هي ويبَ غيرك بالعناقِ

(١) الكتاب ١/٢٥٥

(٢) م.ن

(٣) معاني القرآن ١/٩٧

ومعناه (بغام عناق)، ومثله من كتاب الله (ولكن البر من آمن بالله) معناه ــ والله أعلم ــ (ولكن البر بر من فعل هذه الأفاعيل التي وصف الله).. الخ» (١).

فالتقدير هنا تأويلاً مما يقتضيه المعنى.

وقد أشار الفرّاء إلى هذا النوع من التقدير مفصّلا معناه ومعرّفا قاعدته النحوية بقوله: «وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع و يدل أوله على آخره، كقولك: (قد أصاب فلانٌ المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن) فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء، ولا على الدواب، ولا على الثياب، ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لمّا عرف.

وأما ما لا يحسن فيه الضمير (يعني الإضمار) لقلة اجتماعه، فقولك: (قد اعتقت مباركاً أمسِ وآخرَ اليوم ياهذا) وأنت تريد (واشتريت آخر اليوم) لأن هذا مختلف، لا يعرف أنك أردتَ (ابتعت).

ولا يجوز أن تقول (ضربت فلاناً وفلاناً) وأنت تريد بالآخر: (وقتلت فلاناً) لأن ليس ها هنا دليل.

ففي هذين الوجهين ما تعرف به ما ورد عليك إن شاء الله» (٢).

كما أشار ابن مالك أيضاً إلى قاعدة التقدير اللغوي في (الألفية) من موضوع الابتداء بقوله:

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول (زيد) بعد (مَنْ عندكما)

وفي جواب (كيف زيد) قل (دنف) ... فـ(زيد) استغنى عنه إذ عرف

ومن موضوع الفاعل بقوله:

و يرفع الفاعلَ فعلٌ أضمرا ... كمثل (زيد) في جواب (مَنْ قرا)

وقد نستطيع أن نطلق على هذا النوع من التقدير (التقدير اللغوي) لأن طبيعة نظام اللغة كظاهرة اجتماعية تتطلبه وتقتضيه، ولكي يكون في مقابل (التقدير الصناعي) الذي تفرضه صناعة النحو ــ كما سيأتي:

وثانيهما: ما يقابل النوع الأول تماماً، أي أن معنى الكلام لا يقتضيه، لأنه تام بدونه، ولا قرينة تدل عليه، وإنما اقتضته قواعد النحو لا بصفتها نظاماً لغوياً، وإنما باعتبارها صناعة وعلماً، ومن هنا يطلق عليه (التقدير الصناعي).

---

(١) معاني القرآن ١/٦١ ــ ٦٢

(٢) معاني القرآن ١/١٣ ــ ١٤

ولا وضح معناه أكثر، و بغية التفرقة بينه و بين التقدير اللغوي نأخذ مثالاً (النعت المقطوع) فإننا عندما نقول (الحمدُ لله ربِ العالمين) نعرب كلمة (رب) نعتاً لاسم الجلالة تابعاً له في إعرابه وهو الجر.. ويجوز أن يقطع هذا النعت عن تبعيته للمنعوت بأن يرفع أوينصب، وفي حالة الرفع يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو)، وفي حالة النصب يعرب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره (اعني).

والملحوظ في هذا أن كلمة (رب) في المثال مجرورة كانت أو مرفوعة أو منصوبة تعطي معنى النعت، كما أن دلالتها على النعت غير متوقفة على تقدير كلمة أخرى.

وعليه فالتقدير في حالة النصب لم يكن إلاّ لأن الفتحة على آخر كلمة (رب) أثر إعرابي لابد له من عامل، كما تفرض ذلك نظرية العامل، وليس هو ــ هنا ــ إلا الفعل (أعني).

فنحن نقدر هنا (أعني) لأن مبدأ أو فكرة العمل النحوي تقتضي ذلك، وفكرة العمل ليست من النحو بصفته نظاماً لغوياً ــ كما أوضحت ذلك بالتفصيل في موضوع (عامل الإعراب) ــ وإنما هي من مفاهيم علم النحو بصفته صناعة وعلماً.. فهذا التقدير إذن تقدير صناعي وليس تقديراً لغوياً.

كما أن التقدير في حالة الرفع لم يكن إلاّ لأن الضمة على آخر كلمة (رب) تعني أن الكلمة خبر، لأنه لا يصدق عليها شيء من المرفوعات النحوية إلا الخبر.. والخبر وحده لا تتكون منه جملة استناداً لنظرية الإسناد، لأنه مسند، فلا بد له من مسند إليه تتم به الجملة.

فنحن نقدر هنا المبتدأ لأن نظرية الإسناد تفرض ذلك.. وفكرة الإسناد ليس فيها العموم والشمول اللذان فرضهما لها النحاة، لأن الجملة كما تكون إسنادية تكون بسيطة (غير إسنادية).

فالتقدير إذن جاء من الناحية الصناعية لا أن نظام الجملة لغوياً يفرض ذلك أو يقتضيه.

ونخلص مما تقدم إلى أن التقدير في الدراسة النحوية يأتي على نوعين:

١ ــ التقدير اللغوي.
٢ ــ التقدير الصناعي.

وقبل أن نذكر نماذج من مواضع التقدير الصناعي وأمثلته، نستعرض أسبابه، لتأتي معرفتها ممهداً لما يجيء بعدها من عرض لأنواعه.

إننا نستطيع أن نحصر أسباب التقدير الصناعي في العوامل التالية:

١ ــ العمل.
٢ ــ الإسناد.
٣ ــ الإعراب.

إن نظرية العامل التي استعار النحاة فكرتها من الفلسفة الإغريقية، والتي تتلخص فحواها في

أن كل كلمة تحتويها الجملة إما أن تكون عاملاً أو معمولاً أو كليهما ، وأن كل أثر اعرابي في آخر الكلمة المعربة لابد له من عامل(١) .

إن هذه النظرية و بهذا التصور والفهم لمعناها تفرض ما يلي :

١ــ في حالة وجود أثر اعرابي ولا عامل له مذكور في الجملة لابد من تقدير العامل .
٢ــ في حالة وجود عامل يتطلب معمولاً من ناحية صناعية ولم يوجد معموله في الجملة لابد من تقدير المعمول .
٣ــ في حالة وجود معمول ولا عامل مذكور له في الجملة لابد من تقدير العامل .
٤ــ في حالة وجود عامل وعدم وجود الا ثر الإعرابي الذي يجلبه العامل على آخر المعمول لابد من تقدير الأ ثر الإعرابي .

وسنتبين هذا مفصلاً في مواضعه مما يأتي ، ولا بأس في عرض بعض الأمثلة هنا للتوضيح :

١ــ الحالة الأولى في مثل : (ألا ماءَ) فقد ذهبوا إلى أن الفتحة في آخر كلمة (ماء) أثر اعرابي فلابد له من عامل ، ومن هنا أعربوا (ماء) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : (ألا أجد ماءً) .. مع أن المثال ــ وكما هو واضح ــ يدل على معناه المقصود للمتكلم من غير تقدير أية كلمة .

كما أن هناك سبباً آخر يفرض التقدير المذكور وهو عدم اشتمال الجملة على عنصريها الأساسيين المسند إليه والمسند ، فلا بد إذن من تقديرهما لتكتمل الجملة .

فالتقدير هنا لم يكن لأن معنى الكلام يقتضيه ، وإنما كان لأن نظرية العامل ونظرية الإسناد فرضتا ذلك .

وقد صرح ابن الناظم بما لنظرتي العامل والإسناد من تأثير في مثل هذا في باب (ظن واخواتها) في موضوع الاقتصار على أحد المفعولين بقوله : «وأما الاقتصار على أحد المفعولين فجائز إذا دل على الحذف دليل ، وأكثر النحويين على منعه ، قالوا لأن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه»(٢) .

٢ــ الحالة الثانية ، مثل : (هذا قولي فاحفظ وصدق) فإنهم يقولون في تقديره : (هذا قولي فاحفظه وصدقه) لأن كلاً من الفعلين متعد فلابد من تقدير معموله .. مع أن الكلام لا يتطلب في دلالته على معناه المقصود للمتكلم أي تقدير.

---

(١) انظر : موضوع (عامل الإعراب) .

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٧٩

٣ــ الحالة الثالثة، مثل: (صبراً آل ياسر) فإنهم يعربون (صبراً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وجوباً تقديره (اصبروا).. مع أن النص ــ كما هو واضح ــ لا يقتضي هذا التقدير في اعطاء معناه المقصود للمتكلم.

٤ــ الحالة الرابعة، مثل: (جاء مصطفى) فإنهم يعربون (مصطفى) فاعلاً مرفوعاً بضمة مقدرة للتعذر.. مع أن الجملة بينة في دلالتها على أن كلمة (مصطفى) فاعل، ولكن لأن العامل ــ كما يفترض النحاة ــ هو الذي يؤثر الإعراب في آخر الكلمة، ولأن الإعراب إن لم يكن ظاهراً لابد من تقديره، قدروا الضمة.

فكل هذه ــ كما رأينا ــ تقادير صناعية فرضتها فكرة العمل أو ما يعرف نحوياً بنظرية العامل.

أما نظرية الإسناد فهي الأخرى استعار النحاة فكرتها من المنطق اليوناني، ففي المنطق المذكور تقسم الجملة ــ والتي يصطلح عليها منطقياً بـ(القضية) ــ إلى حملية وشرطية، وذهبوا (أعني المناطقة) إلى أنه لابد للقضية إن كانت حملية من أن تتألف من موضوع (و يقابله المسند إليه في النحو) ومحمول (و يقابله المسند في النحو) ولابد لها إن كانت شرطية من أن تتألف من مقدّم (و يقابله الشرط في النحو) وتالي (و يقابله الجزاء في النحو).

وعلى ضوئه قال النحاة تأثراً بهذا (فكرة وقسمة الجملة المنطقية): لابد في الجملة غير الشرطية من مسند إليه ومسند، وفي الجملة الشرطية من شرط وجزاء.

ولما رأى النحاة أن قسماً من الجمل في اللغة العربية لا يصدق عليه الإسناد ولا التعليق المستعاران من المنطق، فرضوا مبدأ التقدير لكي تطرد قاعدة الإسناد وقاعدة التعليق.. وكان الأولى بهم منهجياً، بل المفروض أن يقسموا الجملة العربية وفق ما وقفوا عليه من أمثلتها وجزئياتها في كلام العرب، لا على أساس من قياسها على قسمة القضية المنطقية، وذلك للفرق الواضح بين المنطق واللغة، وهو أن قضايا المنطق لا تعكس واقعاً لغوياً، وإنما تضع منهجاً علمياً لصياغة الحكم القائم بين شيئين في القضية الحملية الذي ينتهي إليه الباحث في أية مسألة فكرية ليرتب صورة استدلاله من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة.. ولصياغة الإرتباط القائم بين قضيتين (في القضية الشرطية) في أية مسألة، وأيضاً ليرتب صورة استدلاله من أجل الوصول إلى المطلوب.

فالمنطق يضع أمامنا صورة الاستدلال و يترك لنا اختيار المادة التي تقولب بتلك الصورة من أية لغة من اللغات، ومن هنا عبّروا عن هذا المنطق بـ(المنطق الصوري) و(المنطق الشكلي)، ومن هنا أيضاً كان هذا المنطق منهجاً علمياً عالمياً.

وتوضيحاً لذلك نقول : من طرق المنطق للاستدلال الصورة التالية :

القضية الصغرى + القضية الكبرى

الموضوع المحمول الموضوع المحمول

(وهو محمول الصغرى)

= النتيجة

الموضوع المحمول

(وهو موضوع الصغرى) (وهو موضوع الكبرى)

ونحن إذا أردنا أن نستدل على فكرة ما أو شيء ما ، كما لو أردنا مثلاً أن نستدل على حدوث العالَم وأنه مخلوق ، وليس بقديم ، نقوم بدورنا باستعمال اللغة التي نتكلمها أو التي نختارها ونرتبها وفق هذه الصورة . . فنقول باللغة العربية :

العالَم متغير+ كل متغير حادث = العالم حادث

و باللغة الفارسية :

عالم متقلب أست+ همه متقلب مخلوق أست = عالم مخلوق أست

باللغة الإنجليزية :

The world is changeable+ Everychangeable is created =The world is created.

وهكذا باللغات الأخرى .

ومعنى هذا أن اللغة التي تستعمل مادة لصور المنطق هي اللغة العلمية ، ومن الممكن قولبة أساليب اللغة العلمية وفق متطلبات الصور المنطقية ، ولكن من غير الممكن قولبة اللغة الاجتماعية في تحاور أبناء المجتمع وفق قوانين المنطق لأنها سابقة عليها ، ولأنها تخضع في وضع أساليبها وتطورها للسنن الاجتماعية لا للقوانين العلمية .

فالنظر إلى اللغة بعيدة عن المنطق هو المنهج السليم لمعرفة اللغة كما هي و بطبيعتها .

ولو اتبع النحاة في تعريف الجملة وتقسيمها المنهج المشار إليه لتخلصنا من مشكلة التقدير الصناعي الذي جاءنا بسبب مقايسة الجملة العربية اللغوية على القضية المنطقية العلمية .

والتقسيم السليم ـــ لأنه مأخوذ من واقع أمثلة الجملة العربية ـــ هو أن تقسم الجملة العربية إلى ما يأتي :

١ ـــ الجملة الإسنادية .

٢ ــ الجملة الشرطية .
٣ ــ الجملة الظرفية .
٤ ــ الجملة البسيطة .

والجملة الإسنادية هي التي تشتمل على مسند إليه ومسند .

والجملة الشرطية هي التي تشتمل على شرط وجزاء .

والجملة الظرفية هي التي تشتمل على ظرف أو جار ومجرور بعدهما اسم .

والجملة البسيطة هي ما سوى الثلاث ، فقد تشتمل على كلمة واحدة اسماً أو فعلاً و خالفة ، وقد تشتمل على أكثر إلا أنها لا إسناد فيها ولا تعليق ولا ظرفية ، مثل : جملة النداء (محمد) أو (يامحمد) وجملة الأمر (استقم) وجملة التعجب (ما أكرم زيداً) و(أكرم بزيد) وجملة التحذير (إياك والأسد) .. والخ .

وعلى أساس من وضع الجملة العربية وفق قانون القضية المنطقية ، قال النحاة : عندما تكون الجملة لا مسند إليه فيها لابد من تقديره ، وكذلك إذا كانت غير مشتملة على مسند لابد من تقديره ، ومثلهما ما لو كانت غير مشتملة عليهما معاً لابد من تقديرهما .. وهكذا الأمر في الجملة الشرطية .

ومن أمثلة ذلك الآية الكريمة (سلامٌ قومٌ منكرون) فقد أعربوا كلمة (سلام) مبتدأ لخبر محذوف تقديره (عليكم) وأعربوا كلمة (قوم) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (أنتم) ، مع أن الكلام بما أحاط به من قرائن حالية لا يتطلب هذا التقدير ، لأن معناه المقصود للمتكلم واضح ، ولكنها نظرية الإسناد التي تقتضي التقدير لتستكمل عنصريها لفظياً .

وفي الإعراب قالوا بتقدير العلامة الإعرابية حيث يمنع من ظهورها مانع التعذر كما في (الاسم المقصور) ، أو مانع الثقل كما في (الاسم المنقوص) أو مانع الاشتغال كما في (الاسم المضاف لياء المتكلم) و(الاسم المحكي) و(الاسم المجرور بحروف جر زائد) ، مع أن العلامة المقدرة هنا ليست قرينة دالة على الإعراب ، لأن الكلمة قد استفيدت معرفة موقعها الإعرابي من قرائن أخرى ، ولكن لأن نظرية الإعراب التي تقول إن الإعراب هو أثر العامل ، فإذا لم يكن مظهراً في آخر الكلمة المعربة لابد من تقديره ، فقدروا العلامة هنا تقديراً صناعياً ــ كما ترى .

ومن خلال معرفتنا لأسباب التقدير الصناعي نستطيع أن نتعرف أنواع المقدّرات ، وهي :

١ ــ العامل .
٢ ــ المعمول .
٣ ــ المسند إليه .
٤ ــ المسند .
٥ ــ العلامة الإعرابية .

أما مواضع تقدير هذه المقدرات صناعياً فقد رأيت أن استخلص نماذج منها من (ألفية ابن مالك) معتمداً شرحي (ابن الناظم) و(ابن عقيل)، وذلك لأهمية الألفية نحو ياً بسبب قيمتها العلمية ومكانة مؤلفها بين النحاة ولانتشارها و يسر تناولها:

١ـــ الكلام وما يتألف منه:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم   واسم وفعل ثم حرف الكلم

قال ابن الناظم: «ولابد للكلام من طرفين مسند ومسند إليه ولا يكونان إلاّ اسمين نحو (زيد قائم) أو اسماً وفعلاً نحو (قام زيد) ومنه (استقم) فإنه مركب من فعل أمر وفاعل هو ضمير المخاطب، تقديره: استقم أنت».

قال ابن عقيل: «ولا يتركب الكلام إلاّ من اسمين نحو (زيد قائم) أو من فعل واسم كـ(قام زيد) وكقول المصنف (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم انت».

التقدير هنا للإسناد كما هو صريح قولي ابن الناظم وابن عقيل، وهو تقدير صناعي لأن الأمر مفهوم من لفظ (استقم) أي من الأسلوب، والمخاطب معلوم لأنه حاضر للمتكلم، وليس هناك قرينة حالية أقوى من الحضور.. ففهم المعنى المقصود للمتكلم لا يقتضي بل ينفي قبول أي تقدير.

والجملة ـــ فيما أذهب إليه ـــ جملة بسيطة (غير اسنادية) تألفت من اسلوب الأمر للمخاطب المفرد وهو (استقم).

والجملة البسيطة لا يشترط اشتمالها على المسند إليه والمسند، ومن هنا لا وجه لتقدير مسند إليه فيها، أولاً لأن معناها لا يتوقف على ذلك، وثانياً لأنها جملة بسيطة لايشترط فيها اشتمالها على ركني الإسناد كما قدمت.

و يأتي استغناؤها عن التقدير مضافاً إلى ما تقدم لاعتماد المتكلم فيها لبيان مقصوده منها على قرينة مقالية هي (الأسلوب) وقرينة مقامية هي (الحضور).

٢ـــ المعرب والمبني:

وسم معتلاً من الأسماء ما   كالمصطفى والمرتقي مكارما
فالأول الإعراب فيه قدرا   جميعه وهو الذي قد قصرا
والثاني منقوص ونصبه ظهر   ورفعه ينوى كذا أيضاً يجر

قال ابن الناظم: «المقصور يقدر فيه الإعراب كله لتعذر الحركة على الألف تقول: (جاءني الفتى) و(رأيت الفتى) و(مررت بالفتى) فـ(الفتى) أولاً مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وثانيا منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وثالثا مجرور بكسرة مقدرة على الألف.

والمنقوص يقدر فيه الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، و يظهر فيه النصب بالفتحة لخفتها ، تقول : (جاءني القاضي) و(رأيت القاضيَ) و(مررت بالقاضي) فـ(القاضي) أولاً مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، وثانياً منصوب وعلامة نصبه فتحة الياء ، وثالثاً مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء .

وعلى هذا يجري جميع المقصور والمنقوص في الكلام » .

التقدير هنا للإعراب ، وسببه علمياً هو أن الإعراب ـ في رأي النحاة ـ إما أن يكون هو التغير الحاصل لآخر المعرب بسبب تغير العوامل ، أو الأثر الذي يجلبه العامل في آخر المعرب ، وإذا لم يكن ذلك التغير ظاهراً بظهور العلامة الدالة عليه لابد من تقديره وتقدير العلامة الدالة عليه ، وكذلك الأثر إذا لم يكن ظاهراً لابد من تقديره .

وهذا لأننا افترضنا مسبقاً ان الإعراب هو التغير أو الأثر ثم وقفنا على مالا يظهر عليه ذلك فلجأنا إلى التقدير ليطرد التعريف في جميع الأمثلة .

والملاحظ هنا : أن العلامة الإعرابية التي هي قرينة تدل على الحالة الإعرابية للكلمة من رفع أو نصب أو جر انقلب واقعها فدلت عليها الحالة الإعرابية ، وذلك لأننا إنما قدرنا الضمة في حالة الرفع لأن الكلمة مرفوعة ، وهكذا في النصب والجر ، فأصبح الأمر قلباً لوظيفة العلامة الإعرابية وسلبها منها واعطاءها للحالة الإعرابية ، وهو من المنافاة الواضحة في التقعيد ، والتي ينبغي أن يبتعد عنها منهجياً .. مضافاً إلى أن الحرف الأخير الذي يفترض فيه التقدير معلّم بالسكون ، فالمفروض أن لا تقدر عليه أية حركة ، و يكتفى في اعرابه بأن يقال مرفوع أو منصوب أو مجرور ، لاسيما أننا لانذهب إلى أن العلامة دائماً هي دالة الإعراب ، إذ قد تقترن الكلمة بدليلة أخرى أو دلائل أخر تغني عن العلامة ودلالتها .

٣ ـ المعرب والمبني :

وأي فعل آخر منه ألف	أو واو أو ياء فمعتلاً عرف
فالألف انو فيه غير الجزم	وأبدِ ما كيد عو يرمي
والرفع فيها أنو واحذف جازما	ثلاثهن تقضي حكماً لازما

قال ابن عقيل : « ذكر .. كيفية الإعراب في الفعل المعتل فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو (زيد يخشى) فـ(يخشى) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، و(لن يخشى) فـ(يخشى) منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف .. وأشار بقوله : (والرفع فيهما انوِ) إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو (يدعو) و(يرمي) فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء » .

إذا كان الفعل معتلاً بالألف لابد أن يكون ساكن الآخر لتعذر التلفظ بالحركة مع الألف ،

ولئلا نقع في محذور المنافاة التي أشرت إليها فيما سبق ــ وهي اعتبار الكلمة مبنية لفظاً معربة محلاً . لأن الإعراب والبناء وصفان متقابلان ، والا تصاف بأحدهما ينافي الإتصاف بالآخر ــ بسبب التقدير الذي قال به النحاة نقول أولاً ببنائه لعدم تعاقب المعاني النحوية عليه ، ونقول ثانياً ببنائه على السكون ــ كما هو واقعه وطبيعته ــ ، وتصاغ القاعدة كالتالي : الفعل المعتل ماضيا كان أو مضارعاً يبنى على السكون(١) .

٤ ــ الموصول :

كذاك حذف ما بوصف خفضا　　　كانت قاض بعد أمر من قضى

كذا الذي جر بما الموصول جر　　　كمر بالذي مررت فهو بر

قال ابن الناظم : «يعني أنه يجوز حذف العائد مجروراً بإضافة الوصف إليه ، كما جاز حذفه منصوباً لأنه مثله في المعنى ، قال الله تعالى : (فاقضِ ما أنت قاضٍ) تقديره : (فاقض ما أنت قاضيه) وقال الشاعر :

و يصغر في عيني تلادي إذا انثنت　　　يميني بادراك الذي كنت طالبا

ويجوز أيضاً حذف العائد المجرور بحرف جر به الموصول لفظاً ومعنى ومتعلقاً ، كقولك (مر بالذي مررت) تقديره : (مر بالذي مررت به) فحذف العائد لوضوح الدلالة عليه ، ومثله قوله تعالى : (ماهذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه و يشرب مما تشربون) أي : منه» .

إن تقدير الضمير العائد هنا انما قال به النحاة استفادة من دلالة السياق عليه ، مع أن المفروض أن لا يقدر، لأن اقتران الكلام بقرينة السياق يغنيه عن التقدير وذلك لأن القرنية نفسها تدل على المقصود .

٥ ــ الابتداء :

والمفرد الجامد فارغ وإن　　　يشتق فهو ذو ضمير مستكن

قال ابن الناظم : «الخبر المفرد لا يخلو إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ، فإن كان جامداً لم يتحمل ضمير المبتدأ خلافاً للكوفيين ، لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلاّ على تأو يله بالمشتق كقولك : (زيد أسد) و(الجارية قمر) على تأو يل (هو شجاع) و(هي منيرة) .. وإن كان مشتقاً فإن لم يرفع ظاهراً رفع ضمير المبتدأ لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من فاعل إمّا ظاهراً كما في نحو (زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ) وإمّا مضمر كما في نحو (زيد منطلق) تقديره : زيد منطلق هو» .

التقدير هنا للعمل «لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من فاعل» كما يقوله ابن الناظم .

---

(١) لمزيد الاستبيان ينظر : دراسات في الفعل ــ بناء الفعل .

والملاحظة هنا تأتي في أن (المشتق) المذكور له اسلوبان عند استعماله في الكلام، هما:

١ ــ الأسمية، وذلك إذا أريد منه معنى الوصف ولم يرد منه معنى الفعل.

٢ ــ الفعلية، وذلك إذا قصد به معنى الفعل.

فإذا كان اسلوبه اسمياً عومل معاملة الاسم فلا يفتقر إلى الفاعل أو نائبه.. وإذا كان فعلياً عومل معاملة الفعل بإسناده إلى الفاعل أو نائبه إذا اقتضت ذلك طبيعة الكلام.

وما نحن فيه من النوع الأول فلا مجال للتقدير فيه.

٦ ــ الابتداء:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

قال ابن عقيل: «تقدم أن الخبر يكون مفرداً و يكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو مجروراً نحو (زيد عندك) و(زيد في الدار)، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو (كائن) أو (استقر) فإن قدرت (كائناً) كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة.. وذهب ابوبكر ابن السرّاج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبوعلي الفارسي في الشيرازيات..

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً، كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة نحو (مررت برجل عندك) أو (في الدار) أو حالاً نحو (مررت بزيد عندك) أو (في الدار) أو صلة نحو (جاء الذي عندك) أو (في الدار) لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: (جاء الذي استقر عندك) أو (في الدار)، وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم».

التقدير هنا لأن النحاة ــ غير ابن السراج ــ حصروا الخبر في قسمين هما المفرد والجملة، ثم لاحظوا بعد ذلك أن الظرف والجار والمجرور ليسا بمفرد ولا جملة، ولأجل أن يلتزموا بالحصر الذي قالوا به رأوا أنه لابد من الحاق الظرف والمجرور بأحد القسمين فقالوا بالتعليق والتقدير.

ولو أنهم منذ البدء وقبل القيام بعملية الحصر ادركوا أن هناك صنفاً ثالثاً ليس بمفرد ولا جملة، وأنه يستقل بالمفهومية بنفسه وأدخلوه في قائمة التصنيف لقالوا بما ذهب إليه ابن السراج وتخلصوا من هذا التقدير الصناعي.

ومنه نتبين أن قول ابن السراج هو الذي يتمشى ومنهج البحث في اللغة، و بالأخذ به نتخلص من هذا التقدير الصناعي، ويمكن أن نطلق عليه العنوان المعروف وهو (شبه الجملة).

٧ ــ الابتداء:

و بعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر

و بعد واو عيّنت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لايكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا
كضربي العبد مسيئاً وأتم تبيني الحق منوطاً بالحكم

قال ابن الناظم : وحاصله : أن ما يجب حذفه من الأخبار أربعة :

الأول : خبر المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ وهو الغالب كقولك : (لولا زيد لزرتك) تقديره ـ لأجل ضرورة تصحيح الكلام ـ (لولا زيد مانع لزرتك) ، ثم التزم فيه حذف الخبر للعلم به وسد جواب لولا مسده .

الثاني : خبر المبتدأ الصريح في القسم نحو (لعمرك لافعلن) أي (لعمرك قسمي) الاّ أن هذا الخبر لا يتكلم به لأنه معلوم وجواب القسم ساد مسده ، ومثله (ايمن الله ليقومن) .

الثالث : خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المصاحبة ـ وهي الناصبة على المعية ـ نحو (كل رجل وضيعته) و(كل صانع وما صنع) فالخبر في نحو هذا مضمر بعد المعطوف ، تقديره : (مقرونان) الاّ أنه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده . .

الرابع : خبر المبتدأ إذا كان مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال واقع بعده نحو (ضربي العبد مسيئاً) أو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور نحو (أتم تبيني الحق منوطاً بالحكم) فـ(مسيئاً) حال من الضمير في (كان) المفسر بمفعول المصدر المقدر مع الفعل المضاف إليه الخبر ، وكذلك (منوطاً) ، والتقدير : (ضربي العبد إذا كان مسيئاً) و(أتم تبييني الحق إذا كان منوطاً بالحكم) وقد التزم في هذا النحو حذف الخبر للعلم به وسد الحال مسده » .

وقال ابن هشام تحت عنوان (بيان تقدير المقدّر) : « ينبغي تقليله (يعني المقدر) ما أمكن لنقل مخالفة الأصل ، ولذلك كانْ تقدير الأخفش في (ضربي زيداً قائماً) : (ضربه قائماً) أولى من تقدير باقي البصريين : (حاصل إذا كان ـ أو إذ كان ـ قائماً) لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى »(١) .

التقدير هنا للإسناد ، وسببه أن النحاة افترضوا أن الجملة هنا اسنادية ، فلابد من اشتمالها على مسند إليه ومسند إمّا لفظاً أو تقديراً .

ويمكن أن يلاحظ عليه بما يلي :

١ ـ إن جواب لولا في القسم الأول يسد من حيث المعنى مسد الخبر و يتم به مؤدى الجملة ،

---

(١) مغني اللبيب ٨٠٢

فالمفروض منهجياً اعتبار الجملة بسيطة ، وإعراب ما بعد لولا مبتدأ وجوابها ساداً مسد الخبر ، ولا حاجة إلى تقديره .

٢ــ إن جملة (لعمرك لأفعلن) وجملة (أيمن الله ليقومن) اسلوب قسم ، وهو من الأساليب الإنشائية ، والإنشائيات ذوات صيغ محددة أو صور تعبيرية خاصة تحتفظ بهيئة اسلوبها وتحافظ عليها ، وهي أشبه بالتعابير الاصطلاحية التي قام تباني العرف على أن تؤدي مداليلها الخاصة بها دونما تقدير أو تأو يل .

مضافاً إلى أن الجملة هنا جملة فعلية صدرت بأداة القسم ، وسيأتي بيان مناط التفرقة بين الجملة الأسمية والجملة الفعلية ، والذي ينص على أن (المسند) في الجملة هو الذي يحدد هو يتها ، والمسند هنا فعل فجملته إذن فعلية .. وعليه لا مبرر لذكرها ضمن جمل المبتدأ ، ومن حقها منهجياً أن تذكر في مبحث اسلوب القسم .

٣ــ إن جملة (كل رجل وضيعته) تعطي معناها دونما افتقار إلى تقدير محذوف ، وهي جملة بسيطة أيضاً اشتملت على مبتدأ ومعطوف عليه استغني به عن الخبر فلا حاجة إلى تقديره .

٤ــ إن جملة (ضربي العبد مسيئاً) هي الأخرى جملة بسيطة اشتملت على مبتدأ وحال اكتفى به عن الخبر، ومثلها جملة (أتم تبييني الحق منوطاً بالحكم) فلا حاجة إلى التقدير.

والخلاصة : أن ما يتم به معنى الجملة مع المبتدأ مما لا يصلح أن يكون مسنداً ليكون خبراً للمبتدأ يستغنى به عن الخبر ذكراً أو تقديراً، وتعتبر الجملة جملة بسيطة .. و بهذا يتخلص من التقديرات الصناعية المذكورة في أعلاه .. و به يتخلص أيضاً من مخالفة الأصل العقلائي الذي أشار إليه ابن هشام .

وقال ابن عقيل : «ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجو باً ، وقد عدها في غير هذا الكتاب أر بعة :

الأ ول : النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو (مررت بزيدٍ الكريمُ) أو ذم نحو (مررت بزيدٍ الخبيثُ) أو ترحم نحو (مررت بزيدٍ المسكينُ) فالمبتدأ محذوف في مثل هذه المثل ونحوها وجوباً وتقديره : (هو الكريمُ) أو (هو الخبيثُ) أو (هو المسكينُ) .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو) فـ(زيد) و(عمرو) خبران لمبتدأ محذوف وجو باً ، والتقدير (هو زيد) أي الممدوح و(هو عمرو) أي المذموم .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسي من كلامهم : (في ذمتي لافعلن) فـ(في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير: (في ذمتي يمين) ، وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم .

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو (صبر جميل)، التقدير: (صبري صبر جميل) فـ(صبري) مبتدأ و(صبر جميل) خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوباً»

و يلاحظ عليه:

١ـــ إن التقدير في النعت المقطوع هو للإسناد، ذلك أن النحاة لم يروا ما يصدق على النعت المقطوع للرفع من المرفوعات إلاّ الخبر فأعربوه خبراً وقدروا له مبتدأ وأوجبوا حذفه لأنه مما تقتضيه الصناعة ولا تتطلبه اللغة، وكل هذا لأنهم افترضوا في الجملة العربية أنها جملة اسنادية وفي جميع صورها وأشكالها.. وكان يكفينا تخلصاً من التقدير الصناعي المذكور أن يبقى اللفظ نعتاً لأنه واقعه ومعناه، و يعرب نعتاً مقطوعاً للرفع اعتماداً على القرينة الدلالية.

وقد يشكل ـــ على أساس من إيمانهم بضرورة العامل ـــ بأن عامل النعت هو (التبعية)، وهي هنا لا تصدق لأن المنعوت مجرور.

و يرد الإشكال:

أولاً: بأن القطع ألغى التبعية.

وثانياً: ان التبعية في الإعراب مفهوم علمي اعتبره النحاة وليس هو من واقع اللغة الاجتماعية في شيء، وعرف النحاة كما اعتبر التبعية عاملاً في النعت المجرور، واعتبرها مقطوعة عن العمل في النعت المرفوع، يمكنه أن يعتبر القطع عاملاً فيه.

أما نحن ـــ حيث لا نرى ضرورة العامل ـــ فنكتفي في إعرابها نعتاً بقرينة الدلالية.

٢ـــ وفي جملتي (نعم) و(بئس) إعراب آخر، وهو أن يعرب المخصوص بالمدح، وكذلك المخصوص بالذم مبتدأ مؤخراً والجملة الفعلية خبره.

وكلا الإعرابين مشهور، و بالموازنة بينهما يرجح الإعراب الثاني لأنه لا تقدير فيه، ومن ثم لا مخالفة للأصل.

٣ـــ ما قلته سابقاً في نظير جملة القسم المذكورة هنا يقال فيها تماماً، فهي جملة فعلية، وموضعها مبحث اسلوب القسم.

٤ـــ لجملة (صبر جميل) استعمالان:

الأول: أن يستعملها المتكلم يخاطب بها غيره طالباً من المخاطب الصبر.

الثاني: أن يستعملها المتكلم يخاطب بها نفسه معبراً عما يجيش فيها من حسرة وألم لما وقع فيه.

ولأداء معنى الجملة في الاستعمال الأول أربع صور هي:

١ـــ اصبر (اسلوب أمر)

٢ـــ اصبر صبراً جميلاً (اسلوب أمر+ مصدر مؤكد منعوت)

٣ــ صبراً جميلاً (مصدر منصوب منعوت)
٤ــ صبرٌ جميلٌ (مصدر مرفوع منعوت)

والجملة في الصورة الأولى جملة انشائية لأنها أمر، والأمر من الأساليب الإنشائية.

وكذلك الجملة في الصورة الثانية هي الأخرى إنشائية لأنها أمر.

أما الجملة في الصورة الثالثة فهي اختصار للجملة في الصورة الثانية، وليست هي جملة مصدر نائب عن فعله كما يقول النحاة، معللين ذلك بعدم جواز الجمع بين الفعل ونائبه، وذلك لأنه قد يجمع بينهما كما في الصورة الثانية.. فالمصدر هنا مؤكد لفعله أيضاً كما في الصورة الثانية، والفارق بينهما أن الفعل المؤكد في إحدى الصورتين مذكور وفي الأخرى محذوف للاختصار.

والجملة في الصورة الرابعة ــ التي هي موضوع بحثنا ــ هي نفس الجملة في الصورة الثالثة والثانية والأولى من حيث المعنى لأنها في حقيقتها أمر بالصبر، والفارق بينها وبين ما قبلها هو الرفع فيها والنصب فيما قبلها.. ومعنى هذا أنها هي الأخرى جملة إنشائية.

ولأنها جملة إنشائية أمرية يكون موضعها الطبيعي من ناحية منهجية مبحث أسلوب الأمر، وهناك سيرى انها لا تحتاج إلى تقدير لأنها جملة بسيطة.

ولأداء معنى الجملة في الاستعمال الثاني صورتان هما:

١ــ سأصبرُ.

٢ــ صبرٌ جميلٌ.

وواضح أن الأداء الأول جملة فعلية تنبيء ــ مضافاً إلى أدائها لمعناها اللغوي ــ عن انفعال نفسي يعاني منه المتكلم، وعبّر عنه بهذه الصورة من الكلام.

والأداء الثاني ورد استعماله في القرآن الكريم في الآية الثامنة من سورة يوسف: «وجاءو على قميصه بدمٍ كذبٍ، قال: بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً، فصبرٌ جميلٌ، والله المستعان على ما تصفون».

والعبارة في الآية الكريمة تؤدي نفس المعنى للصورة الأولى مع الفارق في أسلوب التعبير وصياغة الجملة.

ولأصحاب إعراب القرآن الكريم في إعراب كلمة (صبر) من قوله تعالى (فصبر جميل) في الآية الكريمة وجهان، هما:

١ــ اعرابها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (فشأني صبرٌ جميلٌ).

٢ــ إعرابها مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (فلي صبرٌ جميلٌ) أو (فعندي صبر جميل).

والمستفاد من استقراء كلام العرب أن الأساليب التي تستعمل للتعبير عما يجيش في النفس من انفعال أو تأثير تتقولب ضمن صيغ معينة أو تراكيب محددة، لا تقتضي التقدير لأن معناها بيّنٌ بسبب ما يحيط بها من قرائن دلالية وحالية.

وننتهي من هذا إلى أن الجملة هنا جملة انشائية بسيطة مؤلفة من مبتدأ منعوت، ولا تقدير فيها.

٨ــ لات:

وما للات في سوى حين عمل   وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

قال ابن عقيل: «أما (لات) فهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل انما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها و بقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: (ولات حينَ مناص) بنصب (الحين) فحذف الاسم و بقي الخبر، والتقدير: (ولات الحينُ حينَ مناص) فـ(الحين) اسمها و(حين مناص) خبرها، وقد قرىء شذوذاً (ولات حينُ مناص) برفع (الحين) على أنه اسم لات، والخبر محذوف، والتقدير: (ولات حينُ مناصٍ لهم) أي (ولات حينُ مناصٍ كائناً لهم)، وهذا هو المراد بقوله: وحذف ذي الرفع ــإلى آخر البيت».

الذي أفهمه من (لات) في ضوء استعمالاتها أنها (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، فليست هي من ملحقات ليس وأخواتها، وقوله تعالى (ولات حينَ مناص) كقولنا: (لامناص) و (لامفر) أو (لا خلاص).. وجملتها جملة بسيطة اكتفت فيها لات باسمها المنصوب.. وعليه لا وجه للتقدير.

وما قرىء بالرفع هو من رصيدنا اللغوي التراثي الذي نفيد من وصفه في الدراسات اللهجية واللغوية، فلا يدخل في مجال التقعيد النحوي ولا التدليل أو التعليل.

٩ــ عسى:

وجردن عسى أو ارفع مضمرا   بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

قال ابن عقيل: «اختصت (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب (أفعال المقاربة) بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم.. وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو (زيد عسى أن يقوم) فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد) و(أن يقوم) في موضع نصب بـ(عسى)، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى و(أن يقوم) في موضع رفع بعسى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على لغة تميم (هند عست أن تقوم)

و(الزيدان عسيا أن يقوما) و(الزيديون عسوا أن يقوموا) و(الهندات عسين أن يقمن)..
وتقول على لغة الحجاز: (هند عسى أن تقوم) و(الزيدان عسى أن يقوما) و(الزيدون عسى أن يقوموا) و(الهندات عسى أن يقمن)..».

التقدير هنا للإسناد، و يتخلص منه باتخاذ اللغة الحجازية أساساً في التقعيد النحوي واعتبار اللغة التميمية لهجة توصف ولا يقعّد عليها ولا تعلل وتدخل في رصيدنا اللغوي التراثي الذي يفاد منه في دراسة التراث خارج اطار القواعد النحوية المعتمدة.

١٠ــ إن:

وان تخفف (إن) فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

قال ابن عقيل: «إذا خففت (أنّ) بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلاّ ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلاّ جملة، وذلك نحو(علمت أنْ زيدٌ قائمٌ) ف(أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير: (علمت أنه زيد قائم)، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقوله:

فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وانت صديق

.....».

التقدير هنا للعمل استناداً للشاهد المذكور، و بغية التخلص منه لأنه تقدير صناعي نقول بإهمال (أن) واعتبارها مصدرية فقط، تؤول هي وما بعدها بمصدر يأخذ موقعه من الإعراب كالمفعولية هنا.

وتخفيفها في البيت الشاهد جاء لضرورة الشعر (الوزن) كما هو واضح، فلا حجة فيه.

١١ــ ظن وأخواتها:

وجوز الإلغاء لا في الابتدا ... وانوِ ضمير الشأن أو لام ابتدا
في موهم إلغاء ما تقدما ... .

قال ابن عقيل: «لايجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً نحو(زيدٌ ظننت قائمٌ)، وآخراً نحو(زيدٌ قائمٌ ظننت).

وإذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سيان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء.

وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.

وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: (ظننت زيدٌ قائمٌ). بل يجب الإعمال، فتقول: (ظننت زيداً قائماً)، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة، أُول على إضمار ضمير الشأن كقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويلُ

فالتقدير: (ما اخاله لدينا منك تنويلُ) فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول و(لدينا

منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء، أو على تقدير لام الابتداء كقوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي   أنّي وجدت ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

التقدير: (اني وجدت لملاكُ الشيمة الأدبُ) فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون، وتبعهم ابو بكر الزبيدي وغيره، إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين».

التقدير هنا للعمل كما هو بيّن.. والملاحظة: أن كلا الرأيين البصري والكوفي لا نقوى على الأخذ بهما.

أمّا رأي البصريين فلما فيه من التقدير الصناعي المخالف للأصل والمجافي لطبيعة اللغة كظاهرة اجتماعية، ولما فيه أيضاً من ادخال الظاهرة اللهجية التي لا يقاس عليها تقعيداً، ولا تخضع للتفسير تعليلاً إلى حريم الدراسة النحوية، وهي ليست منها، لأن مكانها الطبيعي هو الدراسات اللغوية.

ورأي الكوفيين أكثر خطورة وخروجاً على منهج البحث النحوي لأنه يستدعينا إلى التقعيد اعتماداً على ظاهرة لهجية أو ضرورة شعرية غير شائعة ولا عامة.

فالذي ينبغي أن يذهب إليه هنا هو أن تنقل أمثال هذه الظواهر إلى الدرس اللغوي وتوصف بواقعها القائم ليفاد منها في مجال دراسة الارث اللغوي.

١٢ــ الفاعل:

وبعد فعل فاعل فان ظهر   فهو وإلاّ فضمير استتر

قال ابن عقيل: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو (قام الزيدان) و(وزيد قائم غلاماه) و(قام زيد)، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: (الزيدان قام) ولا (زيد غلاماه قائم) ولا (زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: (زيد قام هو)، وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله».

التقدير البصري هنا تقدير صناعي فرضه مبدأ العمل ــ كما هو بيّن. وبغية التخلص منه يؤخذ برأي الكوفية، لأنه الرأي الملائم لطبيعة الأشياء، فاجتماعياً لا يختلف الأمر في الاستعمال تقدم الفاعل فعله أو تأخر عنه، وفلسفياً ــ إذا ارتضنا المنهج الفلسفي ولو من باب الجدل ــ الفاعل قبل الفعل لأنه علة الفعل.

وقد يلاحظ أن تقدم الفاعل يستدعي تحول الجملة من فعلية إلى أسمية، على أساس من تفرقتهم بين الأسمية والفعلية بأن الأسمية هي المصدرة باسم والفعلية هي المصدرة بفعل.

وللاجابة على هذه الملاحظة نقول: إن التفرقة بين الجملتين الأسمية والفعلية لا تخضع

للمقياس المذكور لأنه لفظي لا ينبيء عن اختلاف في المعنى، وهم يفرقون بينهما في المعنى في مقامات اخر فيقولون: المدلول الاسمي هو الثبوت والدوام، والمدلول الفعلي هو الحدوث والتجدد.. وانما تخضع لمقياس الاختلاف في (المسند) فإذا كان اسماً كانت اسمية، وإذا كان فعلاً كانت فعلية، لأنه الفارق الذي يقوم على اساس من المعنى المقصود للمتكلم،

وذلك أن الجملة الأسمية تستخدم للدلالة على ثبوت المعنى ودوامه وهو مؤدى دلالة الاسم، والجملة الفعلية تستخدم لبيان حدوث المعنى وتجدده وهو مؤدى دلالة الفعل، وهذا التفاوت بينهما لا يفهم إلا عن طريق (المسند) لأن المسند إليه في كل منهما اسم.

١٣ـــ الاشتغال:

إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل　　　عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل اضمرا　　　حتماً موافق لما قد ظهرا

قال ابن الناظم: «إذا تقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظاً أو محلاً، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر موافق للظاهر أي مماثل له أو مقارب، فالأول نحو (أزيداً ضربته) والثاني (أزيداً مررت به) والتقدير: (أضربت زيداً ضربته) و(أجاوزت زيداً مررت به)...».

المذهب المذكور هو مذهب البصرية، والتقدير فيه صناعي، استلزمه إيمانهم بأن العامل لا يعمل في الاسم وضميره في حالة واحدة.

ومذهب الكسائي والفراء أن هذا «ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو: (زيداً ضربته) فـ(ضربت) عامل في (زيداً) كما أنه عامل في ضميره، واما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده، كما في (زيداً مررت به) و (عمراً ضربت أخاه)، فالعامل في (زيداً) هو قولك (مررت به) لسده مسد (جاوزت)، وفي (عمراً)، (ضربت) لسده مسد (أهنت)، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما، وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه»(١).

وهو المذهب الذي ينبغي أن يؤخذ به لأنه يبعدنا عن التقدير الصناعي المذكور، ولأنه يلتقي وطبيعة الاستعمال اللغوي الاجتماعي.

وفي مثل الآية الكريمة: (إذا السماء انشقت) والآية الأخرى (وإن أحد من المشركين

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٦٣

استجارك) وذهاب بعضهم إلى التقدير باضمار فعل مفسر بالفعل المذكور يسند إليه الاسم المرفوع بغية الاحتفاظ للاداتين الشرطيتين (إذا) و(إن) باختصاصهما بالدخول على الأفعال، نقول: إن الجملة في الآيتين في ضوء مقياس التفرقة بين الجملتين الأسمية والفعلية ــ الذي مر بيانه قبل قليل ــ جملة فعلية لأن المسند فيها فعل، إلاّ أنه أخر عن مرفوعه لغرض بلاغي، وهو الاهتمام بالاسم بتقديمه على الفعل.

وإذا كانت الجملة فعلية ــ كما رأينا ــ لم تخرج الاداتان الشرطيتان عن اختصاصهما وهو الدخول على الأفعال بمعنى استخدامهما ضمن الجملة الفعلية.

١٤ ــ التنازع:

وأعمل المهمل في ضمير ما   تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان و يسيء ابناكا   وقد بغى واعتديا عبداكا

قال ابن الناظم: «المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنى فيعمل في ضميره مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: (والتزم ما التزما).

ثم المهمل لا يخلو اما أن يكون الفعل الأول أو الثاني، فإن كان الأول فاما أن يقتضي الرفع أو النصب، فإن اقتضى الرفع اضمر فيه قبل الذكر اضماراً على شريطة التفسير نحو (يحسنان و يسيء ابناك)، وإن اقتضى النصب امتنع أن يضمر فيه لأن المنصوب فضلة يجوز الاستغناء عنها فلا حاجة إلى اضمارها قبل الذكر ووجب الحذف الآ في باب ظن وفي باب كان وفيما أوقع حذفه في لبس».

التقدير هنا للعمل، لأنه لا يجوز ــ عندهم ــ اجتماع عاملين على معمول واحد «لأن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية» كما يقول الرضي(١).

إلاّ أن الفراء في جانب من هذه المسألة ــ وهو فيما إذا كانت جهة الاقتضاء واحدة ــ يقرب مذاقاً من طبيعة اللغة الاجتماعية التي تأبى الخضوع لمفاهيم ومبادىء الفلسفة، فيذهب إلى جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا كان كل من العوامل يطلبه فاعلاً، أو يطلبه مفعولاً به(٢).

وقد انتهى الدكتور المخزومي في بحثه للمسألة(٣) إلى أن ما ورد من شواهد المسألة نثراً هو مما كانت جهة الاقتضاء فيه واحدة مثل قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا) و(هاؤم اقرأوا

---

(١) شرح الكافية ١/٧٩ ــ ٨٠

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٧٩

(٣) انظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه ١٦١ ــ ١٦٨

كتابيه) وقوله (صلى الله عليه وسلم): (تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين).

وأن ما ورد منه مما اختلفت فيه جهة الاقتضاء فخاص بالشعر.

وفي ضوئه: فتقعيد المسألة يأتي على أساس من الشواهد النثرية فقط، فتحصر المسألة تقعيداً فيما توحدت فيه جهة الاقتضاء، و يؤخذ فيه برأي الفراء تخلصاً من التقدير الصناعي الذي فرضته فكرة العمل، ويحمل ما جاء من الشعر مختلفة فيه جهة الاقتضاء على الضرورة الشعرية.

وهو رأي وجيه استدلالاً ونتيجة.

١٥ــ المفعول معه:

و بعد(ما)استفهام أو(كيف)نصب   بفعل كون مضمر بعض العرب

قال ابن عقيل: «حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه ــ كما تقدم تمثيله ــ وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهامتين من غير أن يلفظ بفعل نحو(ما أنت وزيداً) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد)، فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير:(ما تكون وزيداً) و(كيف تكون وقصعة من ثريد) فـ(زيداً) و(قصعة) منصوبان بـ(تكون) مضمرة».

التقدير هنا للإعراب والعمل، ونستطيع أن نتخلص منه باعتماد القرينة الدلالية التي تعين أن المنصوب في المثالين مفعول معه، وتصبح جملتاهما من نوع الجملة البسيطة.

١٦ــ الحال:

وإن تؤكد جملة فمضمر   عاملها ولفظها يؤخر

قال ابن عقيل: «هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي ما أكدت مضمون الجملة، وشرط الجملة أن تكون اسمية، جزآها معرفتان جامدان نحو(زيد اخوك عطوفاً) و(أنا زيدٌ معروفاً) ومنه قوله:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي   وهل بدارة ياللناس من عار

فـ(معطوفاً) و(معروفاً) حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير في الأول: (أحقه عطوفاً) وفي الثاني: (أحق معروفاً)..».

وقال ابن الناظم: «وقال الزجاج: العامل هو الخبر لتأوله بـ(مسمى)، وقال ابن خروف: العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى (تنبه)، وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وأنه ممتنع».

وفي هذا أيضاً يمكننا الاعتماد على القرينة الدلالية التي تعين لنا أن المنصوب حال، فلا نكون بحاجة إلى تقدير العامل المشار إليه لأن المعنى لا يتوقف عليه، والقرينة تغني عنه.

١٧ــ الحال:

والحال قد يحذف ما فيها عمل   وبعض ما يحذف ذكره حظل

قال ابن الناظم: «يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً.. فيحذف عامل الحال جوازاً لحضور معناه أو تقدم ذكره، فحضور معناه نحو قولك للراحل: (راشداً مهدياً)، وللقادم من الحج: (مبروراً مأجوراً) باضمار (تذهب) و(رجعت)، وتقدمُ ذكره نحو قولك: (راكباً) لمن قال: (كيف جئت)، و(بلى مسرعاً) لمن قال: (لم تنطلق)، قال الله تعالى: (بلى قادرين) أي (نجمعها قادرين).

ويحذف عامل الحال وجوباً إذا جرت مثلاً كقولهم: (حظيين بنات صلفين كناتٍ) باضمار (عرفتهم)، أو بيّن بها ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً، أو غير ذلك كقوله: (بعته بدرهم فصاعداً) أي (فذهب الثمن صاعدا) و(تصدق بدينار فسافلاً) أي (فانحط المتصدق به سافلاً)، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره، فالتوبيخ نحو (أقائماً وقد قعد الناس)، و(أقاعداً وقد سار الركب)، ومنه قولك لمن لا يثبت على حال: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) باضمار (أتتحول)، وقولك لمن يلهو دون أقرانه (ألاهياً وقد جد قرناؤك) باضمار (أتثبت)، وغير التوبيخ كقولك: (هنيئاً مريئاً، قال سيبويه: (وإنما نصبته لأنهِ ذكر خير أصابه انسان فقلت (هنيئاً مريئاً) كأنك قلت: (ثبت له هنيئاً مريئاً) أو (هنأه ذلك هنيئاً) وقد يحذف وجوباً في غير ما ذكرناه كالمؤكدة مضمون جملة، والسادّة مسد الخبر نحو: (ضربي زيداً قائماً)..».

التقدير في الحذف الجائز لغوي لأنه يعتمد فيه على القرينة الحالية، و يستخدم اجتماعياً للاختصار.

وفي الواجب لا نحتاج إليه لأنه صناعي، ولأن الجمل المذكورة جمل بسيطة اعتمد فيها على القرينة الدلالية في تعيين الوظيفة النحوية للمنصوبات على الحال.

١٨ــ الإضافة:

ويحذف الثاني فيبقى الأول   كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى   مثل الذي له أضفت أولا

قال ابن عقيل: «يحذف المضاف إليه و يبقى المضاف كحاله لو كان مضافاً فيحذف تنوينه، واكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها) التقدير: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها) فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه.. وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد.

ومذهب سيبويه أن الأصل (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها) فحذف ما أضيف

إليه (رجل) فصار (قطع الله يد من قالها ورجل) ثم أقحم قوله (ورجل) بين المضاف الذي هو (يد) والمضاف إليه الذي هو (من قالها) فصار (قطع الله يد ورجل من قالها)، فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء يكون الأسمان مضافين إلى (من قالها) ولا حذف في الكلام لا من الأول ولا من الثاني».

ومن الواضح هنا أن رأي الفراء هو الذي ينبغي أن يختار و يعمل به لأنه الرأي الذي يلتقي وطبيعة اللغة كظاهرة اجتماعية، والذي يخلصنا من مخالفة الأصل بارتكاب التقدير.

١٩ـــ نعم و بئس:

و يرفعان مضمراً يفسره ... مميز كنعم قوماً معشره

قال ابن عقيل: «لابد لهما (نعم و بئس) من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون محلى بالألف واللام نحو (نعم الرجل زيد)..

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه أل كقولهم: (نعم عقبى الكرماء)، ومنه قوله تعالى: (ولنعم دار المتقين).

الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو (نعم قوماً معشره) ففي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قوماً) و(معشره) مبتدأ.

وزعم بعضهم أن (معشره) مرفوع بـ(نعم) وهو الفاعل ولا ضمير فيه».

والرأي الأخير هو المختار والذي ينبغي أن يعمل به ابتعاداً عن الوقوع في محذور التقدير الصناعي المذكور.

والأمر إذا دار بين التقدير وعدمه لا يؤخذ بالتقدير ــ كما يقول الأصوليون ــ لأنه خلاف الأصل.

٢٠ـــ نعم و بئس:

و يذكر المخصوص بعد مبتدأ ... أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

قال ابن الناظم: «جوز النحويون في المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مبتدأ وخبره الجملة قبله.. وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، واجب الحذف، تقديره: (نعم الرجل هو زيد) كأن سامعاً سمع (نعم الرجل) فسأل عن المخصوص بالمدح (من هو؟) فقيل له: (هو زيد)..».

تقدم أن قلت أن الرأي الأول هو الذي ينبغي أن يؤخذ به لأنه لا تقدير فيه، ومن ثم لا مخالفة للأصل.

٢١ـــ أفعل التفضيل:

ورفعه الظاهر نزر ومتى ... عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

قال ابن عقيل: «لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً نحو (زيد أفضل من عمرو) ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على (زيد)..» .

إن افعل التفضيل كأي مشتق آخر له اسلوبان :

١ ـ الأسمية .

٢ ـ الفعلية .

والذي يفرّق بينهما هو قصد المتكلم، فما قصد به الاسمية لا مرفوع له، لأنه لا عمل له، ومن بعد فلا تقدير فيه.. وما قصد به الفعلية عومل معاملة الفعل .

ولأن أفعل التفضيل في القسم الأول من النوع الأول لا مجال للتقدير فيه .

٢٢ ـ النداء :

وغير مندوب ومضمر وما | جا مستغاثاً قد يعرّى فاعلما

قال ابن الناظم : «يجوز حذف حرف النداء اكتفاء بتضمن المنادى معنى الخطاب» .

إن المفروض منهجياً أن يقال في موضوع النداء : إنه من خلال استقراء أمثلته المستعملة عند العرب ينقسم إلى قسمين :

١ ـ ما يستعمل فيه المنادى مقروناً بالأداة .

ما يستعمل فيه المنادى غير مقترن بالأداة .

وفي ضوئه : عندما لم يقرن المنادى بالأداة يكون من القسم الثاني، فلا مجال للتقدير فيه .

٢٣ ـ النداء :

وابن المعرف المنادى المفردا | على الذي في رفعه قد عهدا

وانو انضمام ما بنو قبل النداء | وليجر مجرى ذي بناء جددا

والمفرد المنكور والمضافا | وشبهه انصب عادماً خلافا

قال ابن الناظم : «كل منادى فحقه النصب لأنه مفعول بفعل مضمر تقديره (أدعو) أو (أنادي)، إلاّ أنه لا يجوز إظهاره لكون حرف النداء كالعوض منه» .

النداء اسلوب انشائي قد تستخدم فيه الأداة وقد لا تستخدم ـ كما تقدم ـ واستخدامها للتنبيه فقط، فليست هي عوضاً عن الفعل (أدعو) أو (أنادي) الذي لا واقع له لغوياً ولا دليل عليه، وإنما فرضته نظرية العامل صناعياً لربط الإعراب في الاسم المنادى بالعامل من أجل أن يطرد مبدأ العمل في كل الأمثلة .

وجملة النداء جملة بسيطة، والقرينة الدلالية هي التي تعين وظيفة الاسم النحوية كمنادي، وتحدد اعرابه بالرفع (لا البناء على الضم) أو بالنصب .

٢٤ ـ الاختصاص :

الاختصاص كنداء دون يا | كأيها الفتى باثر ارجونيا

وقد يرى ذا دون أي تلو أل | كمثل نحن العرب أسخى من بذل

قال ابن الناظم: «كثيرا ما يتوسع في الكلام فيخرج على خلاف مقتضى الظاهر كاستعمال الطلب موضع الخبر نحو(أحسن بزيد)، والخبر موضع الطلب نحو قوله تعالى: (والوالدات يرضعن) وقوله تعالى (والمطلقات يتربصن).

ومن ذلك الاختصاص لأنه خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم (اللهم اغفر لنا ايتها العصابة) و(نحن نفعل كذا أيها القوم)و(أنا أفعل كذا أيها الرجل)، يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى (اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب) و(نحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام)و(أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال)، فهو في الحقيقة منصوب بـ(أخصُ) لازم الاضمار».

التقدير هنا للعمل كما هو واضح.. وإذا قامت القرينة الدالة على الوظيفة النحوية للكلمة والمعينة لنوعية الإعراب فيها لا نكون بحاجة إلى العامل لأنه ــ كما بينت مفصلاً ــ ظاهرة علمية لا لغوية.

والقرينة الدلالية هنا كافية في تعيين وظيفة الكلمة في الجملة وتوجيه النصب فيها على المفعولية للاختصاص.

٢٥ــ التحذير:

ايّـاك والشر ونـحـوه نـصـب	محـذر بمـا اسـتـتـاره وجـب
ودون عـطـف ذا لآيا انسب وما	سـواه سـتـر فـعـلـه لـن يـلـزما
إلاّ مـع الـعـطـف أو الـتـكـرار	كـالـضـيـغـم الضيغم ياذا الساري

قال ابن عقيل: «التحذير تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه فإن كان بـ(اياكَ) واخواته، وهي: (اياك) و(اياكما) و(اياكم) و(اياكن) وجب اضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا، فمثاله مع العطف (اياك والشر) فـ(اياك) منصوب بفعل مضمر وجوباً، والتقدير (اياك أحذِّر)، ومثاله بدون العطف: (اياك أن تفعل كذا) أي (اياك من أن تفعل كذا).

وإن كان ذلك بغير اياك واخواته، وهو المراد بقوله (وما سواه) فلا يجب إضمار الناصب إلاّ مع العطف كقوله: (ماز رأسَكَ والسيفَ) أي (يامازن قِ رأسَكَ وأحذر السيفَ)، أو التكرار نحو: (الضيغم الضيغم) أي (احذر الضيغم).

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضمار الناصب واظهاره نحو(الأسدَ) أي (احذر الأسدَ)، فإن شئت اظهرت وإن شئت اضمرت».

التقدير هنا هو الآخر للعمل، ولأن العمل ظاهرة علمية ترتبط باللفظ ولا ارتباط لها بالمعنى لا مبرر للتقدير من أجله إلاّ على نحو صناعي مثقل للقاعدة.

ولان التحذير مقترن بقرينة مقامية وهي قرينة الحضور ــ والحضور أقوى القرائن ــ

لانفتقر معها إلى أي تقدير، وفي دلالتها متعاضدة مع القرينة الدلالية ما يغني عنه.

وجملة التحذير من الجمل البسيطة، واسلوبه من الأساليب الإنشائية التي لا تتحمل التصرف فيها تقديراً أو غيره.

وأخيراً.

أرى ــ في ضوء ما تقدم ــ أن الموقف الذي ينبغي أن يوقف هنا بغية الوصول إلى الغاية المتوخاة من إثارة هذا البحث، وهي التخفيف من العبء العلمي الذي أثقل به النحاة كاهل القواعد النحوية، أن نأخذ بالمقترحات التالية:

١ ــ في مجال النحو النظري:

اقترح الابقاء على كل ما في مسألة التقدير من آراء ونقود وما يدور في فلكهما من بحث خاضعاً لعملية الدراسة الاجتهادية.

٢ ــ في مجال النحو التطبيقي:

اقترح مؤيداً من سبقوني إلى ذلك من ذوي التجارب في هذا المجال أو من ذوي الآراء المقترحة ما يلي:

أ ــ إلغاء الإعراب التقديري.

ب ــ إلغاء الإعراب المحلي.

جـ ــ إلغاء التقديرات الصناعية على اختلاف انماطها سواء كانت للعامل أو للإسناد أو للإعراب.

د ــ ابقاء التقدير اللغوي.

هـ ــ اعتبار الجمل التي يشملها الغاء تقدير العامل أو تقدير أحد عنصري الإسناد صناعياً جملاً بسيطة، أي لا عمل فيها ولا إسناد.

و ــ اعراب الكلمات المعربة (الأسماء) التي يشملها إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي يكون ببيان الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر، وبيان الموقع الإعرابي من فاعلية أو مفعولية أو ما إليها، ولا يكون بالعلامة الإعرابية المقدرة أو بالمحل الإعرابي.

نتائج البحث

وبعد هذا التطواف مع الإعراب تعريفاً ونقداً، والذي كوّفت فيه وبصّرت مغرقاً مع تاريخ الفكر النحوي في ترامي أزمانه، ثم عدت فعاصرت متعاملاً مع الفكر النحوي الحديث في تجاربه ونقداته وآراء رائديه، انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ـ الإعراب هو الرفع والنصب والجر.

٢ـ نظرية العامل مبدأ اعتباري وضعه النحويون لتأكيد نظام الإعراب متأثرين بمبدأ العلية الفلسفي.

٣ـ البديل لنظرية العامل للقيام بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة هي دلائل الإعراب التي اعتمدها النحاة.

٤ـ دلائل الإعراب هي: الدلالية واللفظية والمقامية، ويندرج تحت عنوان اللفظية: العلامة والصيغة والرتبة والأداة والأسلوب والسياق.

٥ـ العلامة الإعرابية هي: الضمة والفتحة والكسرة أصواتاً قصيرة، والواو والألف والياء أصواتاً طويلة.

٦ـ أنواع الإعراب أو مجالاته هي: النظري والتعليمي والتطبيقي.

٧ـ الكلم المعربة هي الاسماء فقط، وبجميع مفرداتها.

٨ـ ينقسم التقدير إلى لغوي وصناعي.

٩ـ تنقسم الكلمة إلى: اسم وفعل وأداة وخالفة.

١٠ـ تنقسم الجملة إلى: اسنادية وشرطية وظرفية وبسيطة.

والحمد لله رب العالمين

المراجع

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ الأجرومية، ابن آجروم (بهامش شرح الاجرومية لدحلان) انظر: الشرح المذكور.

٣ـ اسرار العربية، ابن الانباري، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م).

٥ـ الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م).

٦ـ إظهار الأسرار، بيركلي ضمن مجموع مهمات المتون ـ (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٦٩هـ ـ ١٩٤٩م) ط ٤

٧ـ الإعراب سمة العربية الفصحى، محمد ابراهيم البنا (دار الاصلاح).

٨ـ اعراب القرآن، ابوجعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد (بغداد: م المعاني ١٩٧٧م).

ـ اعراب القرآن، العكبري (انظر: التبيان).

٩ـ الأعلام، خيرالدين الزركلي (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٧٩م) ط ٤.

١٠ـ الألفية في النحو والصرف، ابن مالك (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م).

١١ـ الانصاف، ابن الانباري، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (القاهرة: م. حجازي ١٩٥٣) ط ٢

١٢ـ الأنموذج، الزمخشري ـ مع نزهة الطرف ـ (بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٤٠١هـ).

١٣ـ أوضح المسالك، ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (بيروت: دار احياء التراث العربي ١٩٦٦م) ط ٥

١٤ـ الايضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك (بيروت: دار النفائس ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م) ط ٢.

١٥ـ الايضاح العضدي، ابو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود (القاهرة: م دار التأليف ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م) ط ١

١٦ــ الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ٨٢ــ ١٩٨٣)
١٧ــ البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي (الرياض: م النصر الحديثة).
١٨ــ البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي ــبهامش شرح ابن عقيل على الألفيةــ (انظر: الشرح المذكور).
١٩ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم (القاهرة: م عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤هــ ١٩٦٤م) ط ١
٢٠ــ التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين (دمشق: م. دار الفكر ١٤٠٢هــ ١٩٨٢م) ط١
٢١ــ التبيان في إعراب القرآن، أبوالبقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي (القاهرة: م عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦م).
٢٢ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكتاب العربي ١٣٨٧هــ ١٩٦٧م).
٢٣ــ تنقيح الأزهرية، محمد محيى الدين عبدالحميد (القاهرةم السعادة ١٣٨٦هــ ١٩٦٧م)ط ١١
٢٤ــ التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق يوسف احمد المطوع (القاهرة: دار التراث العربي ١٩٧٣).
٢٥ــ التيسير في القراءات السبع، أبوعمرو الداني، تصحيح ارتوبرتزل (استانبول: م. الدولة ١٩٣٠م).
٢٦ــ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (صيدا: م. العصرية ١٣٨٢هــ ١٩٦٢م) ط ٩
٢٧ــ الجامع الصغير في علم النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق احمد محمود الهرميل (القاهرة: م الخانجي ١٤٠٠هــ ١٩٨٠م)
٢٨ــ جواهر النحو، ابوعلي الطبرسي (النجف الأشرف: مخطوطة مكتبة الحكيم).
٢٩أ الجمل، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر (دمشق: دار الحكمة ١٣٩٢هــ ١٩٧٢م).
٣٠ــ حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل، السجاعي (بولاق ١٢٩٠هـ)
٣١ــ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى (مصر: ١٢٨٩هـ).
٣٢ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح مصطفى حسين احمد (بيروت: دار الفكر).
٣٣ــ حاشية العدوي على شرح شذور الذهب (القاهرة: داراحياء الكتب العربية).

٣٤ــ حاشية الملوي على شرح المكودي ــ بهامشه ــ (انظر: الشرح المذكور).

٣٧ــ حاشية ياسين على مجيب الندا (القاهرة: م الوهبية ١٢٩٢ هـ).

٣٨ــ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (القاهرة: م. مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٩ هـ ــ ١٩٤٠ م).

٣٩ــ الحجة للقراء السبعة، ابوعلي الفارسي (استانبول: مخطوطة مكتبة مراد ملا).

٤٠ــ الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون ط ٢.

٤١ــ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار (بيروت: دار الكتاب العربي).

٤٢ــ دراسات في الفعل، عبدالهادي الفضلي (بيروت: دار القلم ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م) ط ١

٤٣ــ دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب (الكويت: م. الصباح).

٤٤ــ دلائل الإعجاز، الجرجاني، تصحيح محمد عبده ومحمد الشنقيطي (بيروت: دار المعرفة ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م).

٤٥ــ دليل الإعراب والإملاء، احمد ابو سعد وحسين شرارة (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٢ م) ط ٥

٤٦ــ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق محمد ابراهيم البنا (القاهرة: دار الاعتصام ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م) ط ١

٤٧ــ الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية، ابوحاتم الرازي، تحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني (القاهرة: دار الكتاب العربي ١٩٥٧ م) ط ٢

٤٨ــ شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي (بيروت: م. ناصر خسرو).

٤٩ــ شرح ابن عقيل على الألفية (القاهرة: دار احياء الكتب العربية).

٥٠ــ شرح الأشموني على الألفية ــ مع حاشية الصبان ــ انظر: الحاشية المذكورة).

٥١ــ شرح المكودي على الألفية (القاهرة: م مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٧٤ هـ ــ ١٩٥٤ م) ط ٣

٥٢ــ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (القاهرة: م. عيسى البابي الحلبي وشركاه).

٥٣ــ شرح ألفية ابن مالك (توضيح المقاصد والمسالك) ابن ام قاسم المرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية) ط ٢

٥٤ــ شرح الخلاصة الألفية، زين الدين المخدوم (الهند ١٣٩٨ هـ)

٥٥ــ شرح الكافية، الرضي الاستراباذي (بيروت: دار الكتب العلمية).

٥٦ــ شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري ــ بهامش حاشية السجاعي ــ (انظر الحاشية المذكورة).

٥٧ــ شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري ــبهامش حاشية العدويــ (انظر: الحاشية المذكورة).

٥٨ــ شرح المفصل، ابن يعيش (بيروت: عالم الكتب والقاهرة: مكتبة المتنبي).

٥٩ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري (بغداد: م المعاني ١٣٩٧هــ ١٩٧٧م).

٦٠ــ شرح الاجرومية، احمد زيني دحلان (القاهرة: م.مصطفى البابي الحلبي وأولاده).

٦١ــ شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد (القاهرة م.سجل العرب ١٩٧٤م) ط١

٦٢ــ شرح أبيات سيبويه، ابوجعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد (النجف: م الغري الحديثة ١٩٧٤م)ط١

٦٣ــ شرح أبيات سيبويه، ابو محمد السيرافي، تحقيق محمد علي الرّيح هاشم (القاهرة: دار الفكر ١٣٩٤هــ ١٩٧٤م).

٦٤ــ الصاحبي، ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي: (بيروت: مؤسسة أ.بدران ١٩٦٣م ــ ١٣٨٢هـ).

٦٥ــ الصمدية، بهاء الدين العاملي ــمع شرح الصمدية للحسينيــ (النجف: م.الآداب ١٣٨٥هـ).

٦٦ــ الصحاح في اللغة والعلوم، نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي (بيروت: دار الحضارة العربية ١٩٧٥م) ط١

٦٧ــ العوامل المائة، الجرجاني ــضمن جامع المقدماتــ (ايران: طبع حجر ١٣٦٥هـ) وضمن مجموع مهمات المتون ط ٤

٦٨ــ عوامل ملا محسن (ضمن جامع المقدمات).

٦٩ــ فقه اللغة، على عبدالواحد وافي (القاهرة: دار النهضة مصر) ط ٨

٧٠ــ فهارس كتاب سيبويه، محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة: م.السعادة ١٣٩٥هــ ١٩٧٥م).

٧١ــ الفهرست، ابن النديم (بيروت: دار المعرفة).

٧٢ــ فهرست الكتب النحوية المطبوعة، عبدالهادي الفضلي (جدة: مخطوطة المؤلف).

٧٣ــ في علم النحو، أمين علي السيد (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٢م) ط١

٧٤ــ في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي (بيروت: م. العصرية ١٩٦٤م).

٧٥ــ في النحو العربي: قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي (القاهرة.م.مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦م).

٧٦ــ القاموس المحيط، الفيروزآبادي (بيروت: المؤسسة العربية).

٧٧ـ قراءة ابن كثير واثرها في الدراسات النحوية، عبدالهادي الفضلي (جدة: مخطوطة المؤلف).
٧٨ـ قواعد اللغة العربية، مبارك مبارك (بيروت: دار الكتاب اللبناني ١٩٧٣م) ط ١
٧٩ـ قواعد النحو البدائية في اللغة العربية، محمد عبدالجواد احمد (القاهرة: م. محرم الصناعية ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) ط ١
٨٠ـ الكتاب، سيبويه (بغداد: مكتبة المثنى).
٨١ـ الكافية، ابن الحاجب، (انظر: شرح الكافية للرضي).
٨٢ـ الكفاية في النحو، عبدالرحمن محمد السيد (القاهرة: م قاصد خير ١٩٧٠م) ط ١
٨٣ـ كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
٨٤ـ ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل باشا (دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
٨٥ـ اللامات، عبدالهادي الفضلي (بيروت: دار القلم ١٩٨٠م) ط ١
٨٦ـ اللغة العربية: معناها ومبناها، تمام حسان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م).
٨٧ـ اللمع، ابن جني، تحقيق فائز فارس الحمد (الكويت: دار الكتب الثقافية).
٨٨ـ متممة الاجرومية، الحطاب ـ بهامش الكواكب الدرية ـ (القاهرة م مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م) ط ٢
٨٩ـ المحتسب، ابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وزميليه (القاهرة: م. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ).
٩٠ـ مختصر النحو، عبدالهادي الفضلي (جدة: دار الشروق ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) ط٨
٩١ـ المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر (دمشق: دار الحكمة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).
٩٢ـ المزهر، السيوطي، تحقيق: محمد احمد جاد المولى وزميليه (القاهرة: م. عيسى البابي الحلبي وشركاه).
٩٣ـ مسائل خلافية في النحو، ابو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني (دمشق: دار المأمون للتراث) ط ٢
٩٤ـ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات (دمشق: دار الفكر ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).
٩٥ـ معاني القرآن، الفراء (بيروت: عالم الكتب ١٩٨٠) ط ٢
٩٦ـ معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون (القاهرة: م. الخانجي ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) ط ١

٩٧ــ معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي (بيروت: مكتبة لبنان).
٩٨ــ مغامرات لغوية، عبدالحق فاضل (بيروت: دار العلم للملايين).
٩٩ــ مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك وزميله (بيروت: دار الفكر ١٩٧٩م) ط ٥
١٠٠ــ المفتاح لتعريب النحو، محمد الكسار (دمشق: م الآداب والعلوم ١٣٩٦ هـــ ١٩٧٦ م).
١٠١ــ المفصل، الزمخشري (بيروت: دار الجيل).
١٠٢ــ المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٢م).
١٠٣ــ المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩٩هـ).
١٠٤ــ المقرب، ابن عصفور، تحقيق: احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري (بغداد: م. العاني ١٩٧٣م ــ ١٣٩٢هـ) ط ١
١٠٥ــ ملحة الإعراب، الحريري (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٣ هـــ ١٩٣٤م).
١٠٦ــ الموجز، ابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي وزميله (بيروت: مؤسسة أ. بدران ١٣٨٥هـــ ١٩٦٥م).
١٠٧ــ من اسرار اللغة، ابراهيم أنيس (القاهرةغ مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥م) ط ٥
١٠٨ــ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان (الدار البيضاء: الثقافة ١٣٩٤ هـــ ١٩٧٤م) ط ٢
١٠٩ــ الموفقي، ابن كيسان، تحقيق: عبدالحسين الفتلي وزميله (بغداد: مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٣٩٥ هـــ ١٩٧٥م).
١١٠ــ النحو التطبيقي (مذكرات دراسية) عبدالهادي الفضلي (جدة: مخطوطة المؤلف).
١١١ــ النحو المصفى، محمد عيد (القاهرة: مكتبة الشباب ١٩٧٢م).
١١٢ــ النحو الوافي، عباس حسن (القاهرة: دار المعارف) ط ٥
١١٣ــ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع (بيروت: دار الكتب العلمية).
١١٤ــ نظرية العامل، كمال ابراهيم: محاضرات أملاها المؤلف على طلبة ماجستير اللغة العربية بجامعة بغداد في العام ٦٦ ــ ١٩٦٧م (جدة: مخطوطتي الخاصة).
١١٥ــ همع الهوامع، السيوطي، تصحيح: السيد محمد النعساني (القاهرة: م. السعادة ١٣٢٧هـ).
١١٦ــ الواضح في علم العربية، الزبيدي، تحقيق: أمين علي السيد (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٥م).
١١٧ــ الواضح في النحو، محمد خير الحلواني (حلب: المكتبة العربية ١٩٧٥م) ط ٢

فهرست